مقدمة

بقلم الدكتور أحمد أمين

مدير الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه الكريم

يسرنى أن أقدم الجزء الثانى من كتاب « العالم العربى » . والفكرة فى هذا الكتاب أن يقوم بعض مشاهير الكتاب فى الأقطار العربية بكتابة مقالات مختلفة الاتجاهات ، بعضها فى الأدب ، وبعضها فى الاجتماع ، وبعضها فى الاقتصاد وبعضها فى القانون . . الخ ، تعالج فيه كل مقالة مشكلة من المشاكل العربية ، أو توضح غامضاً فى مسألة من المسائل العربية . ثم يذاع ملخص هذه المقالات فى الراديو المصرى فيسمعه العالم العربى ، ثم تجمع هذه المقالات كلها فى كتاب خالد .

على هذا النحو سرنا فى الجزء الأول ، فكان الإقبال عليه كثيراً والاستفادة منه عظيمة . وعلى هذا النحو أيضاً سرنا فى هذا الجزء ، فيرى فيه القارىء بحوثاً قانونية واجتماعية وثقافية كلها تهدف إلى تنبيه الوعى القومى العربى وإرشاده فى اتجاهاته .

فنرجو أن يكون النفع منه كالنفع مما كان قبله .

قد يجوز أن نخالف بعض الكتاب فى بعض آرائهم ، ولكنا نقدر الحريات أكبر تقدير ، فلسنا نفرض على الكاتب أن يتفق ورأينا . وقد يجوز أن يكون

رأيه خيراً من رأينا ، فأثبتنا له قوله كما يشاء ، متحملا تبعة قوله ، ومسؤولية تفكيره .

رحم الله الإمام الشافعى إذ يقول : « مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب » .

ونرجو أن نتابع السير فى إخراج أجزاء هذا الكتاب ، كما نرجو أن يكون مستقبله خيراً من ماضيه ، فتمنحنا الإذاعة زمناً أطول ويمنحنا الكتاب مجهوداً أكبر ، وتتفتح أمامهم آفاق أوسع ، فيكون من نتائج ذلك وقوف العالم العربى على مشاكله ، ويكون له برنامج واضح فى حلها . والخير أردنا ، ولكل امرىء ما نوى .

القانون المدنى العربى

بقلم الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى

رئيس مجلس الدولة

القانون المدنى العربى تعبير عن شىء لم يوجد ، والأدق أن يقال عن شىء لما يوجد . ذلك أن وجود قانون مدنى عربى أمر ممكن، بل هو أمر واجب . فهو إذا لم يوجد اليوم ، فمن حقنا أن نتوقع وجوده فى الغد .

وأبادر إلى القول أننى أحد المؤمنين بالوحدة العربية . فهى شىء فى طبيعة الشعوب العربية . وهذه الشعوب أمة واحدة ، إذا تقسّمتها دول متعددة ، فهذا عارض يزول بزوال أسبابه . ومن أقوى الأركان التى تقوم عليها الوحدة العربية وحدة الثقافة . ومن أهم الأسباب لتوحيد الثقافة أن تتوحد الثقافة القانونية . ومن هنا ينبعث إيمانى بضرورة العمل على إيجاد قانون مدنى عربى .

وحتى نطمئن إلى أن العمل منتج مثمر ، بل لكى نستوثق أن قانوناً مدنياً عربياً سيوجد فى الغد ، وأننا سنشارف عهداً جديداً للبلاد العربية يكون لها فيه قانون مدنى موحد ، يجب أن نستقرىء الماضى ، وأن نستعرض الحاضر ، لنستطلع فى ضوئهما ما يطويه المستقبل .

— ١ —

الماضى

إذا ذكرت « القانون المدنى » فانما أقصد بهذا التعبير قانون المعاملات المالية لا قانون الأحوال الشخصية ، ذلك أن قانون الأحوال الشخصية ، بالنسبة إلى المسلمين فى البلاد العربية، وهم الأغلبية العظمى فى هذه البلاد، لا يحتاج فى توحيده إلى جهد كبير . فمرجعه الأول هو الفقه الإسلامى ، وتوحيد هذا

القانون بالنسبة إلى المسلمين فى البلاد العربية أمر ميسور ، بل هو أمر قد بدأ بالفعل فى مصر بتقنين أحكام الميراث والوصية والوقف والولاية والوصاية والقوامة ، فلم يبق إلا تقنين أحكام الزواج والنسب ليتم بذلك تقنين كامل للأحوال الشخصية أرجو أن يكون نموذجاً صالحاً يوضع تحت نظر البلاد العربية الأخرى ليكون نواة لتوحيد التقنين فى الأحوال الشخصية على أساس الفقه الإسلامى .

ويحسن منذ الآن أن أحدد ما أقصد بالبلاد العربية ، فهى فى الشرق — مصر وفلسطين والأردن وسورية ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن ، وتضمها كلها جامعة الدول العربية ، وهى فى الغرب ليبيا وتونس والجزائر ومراكش .

وقد كانت هذه البلاد فى الماضى ، بالنسبة إلى قانون المعاملات المالية أى القانون المدنى ، تنقسم طوائف ثلاثاً :

(فالطائفة الأولى) قانونها المدنى قانون غير مكتوب . وهذه هى :

(١) المملكة العربية السعودية ، وتطبق الفقه الإسلامى فى مذهب الوهابيين وهو فرع من المذهب الحنبلى .

(٢) اليمن ، ويطبق الفقه الإسلامى فى مذهب الزيدية ، وهو مذهب شيعى قريب من المذهب الحنفى .

(والطائفة الثانية) قانونها المدنى هو تقنين للشريعة الإسلامية فى المذهب الحنفى ، أصدرته الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحت اسم معروف هو « مجلة الأحكام العدلية » . فشمل البلاد العربية التى كانت تحت الحكم العثمانى . وبقى بعد انهيار الدولة العثمانية ، معمولا به فى سورية وفلسطين وشرق الأردن والعراق وليبيا .

(والطائفة الثالثة) قانونها المدنى مقتبس من القانون المدنى الفرنسى . وهذه تشمل مصر ولبنان وتونس والجزائر ومراكش .

والتفسير التاريخى لانقسام البلاد العربية ، من ناحية قانونها المدنى ، إلى هذه الطوائف الثلاث يتلخص فيما يأتى :

كانت هذه البلاد جميعها – فيما عدا مراكش وأجزاء من اليمن – مندمجة فى الامبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر ، وكان الفقه الإسلامى غير المقنن هو المعمول به فيها جميعاً .

فاستقلت مصر استقلالا ذاتياً تحت حكم محمد على ، ولما قننت الدولة العثمانية الفقه الإسلامى فى مجلة الأحكام العدلية ، لم يمتد هذا التقنين إلى مصر ، وبقيت هذه على ما كانت عليه من تطبيق الفقه الإسلامى غير المقنن مع بعض من التشريعات الفرنسية وبخاصة فى القانون التجارى ، ثم دخلت فى عصر إصلاح قضائى تحت حكم اسماعيل ، وامتد عصر الإصلاح إلى أوائل حكم توفيق فأنشئت المحاكم المختلطة فالمحاكم الوطنية على غرار المحاكم الفرنسية ووضعت تقنينات حديثة تطبقها هذه المحاكم ، فى سنتى ١٨٧٥ و ١٨٨٣ ، أخذت كلها من التقنينات الفرنسية ، وعلى رأس هذه التقنينات القانون المدنى . ومن ثم أصبحت مصر ذات قانون مدنى مقتبس من القانون الفرنسى .

وضمت فرنسا الجزائر إلى بلادها فى سنة ١٨٣٠ ، فامتد القانون المدنى الفرنسى إلى الجزائر بهذا الضم . ثم أعلنت فرنسا حمايتها على تونس فمراكش ، وأدخلت فيهما تقنينين متماثلين ، الأول لتونس فى سنة ١٩٠٦ والثانى لمراكش فى سنة ١٩١٣ ، وهما تقنينان مقتبسان من القانون المدنى الفرنسى ، ولكنهما أحدث منه عهداً وأكثر مسايرة لحركة التقدم القانونى .

ولما تفككت الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، دخلت سورية ولبنان فى الانتداب الفرنسى ، والعراق وشرق الأردن وفلسطين فى الانتداب البريطانى . واستقل الحجاز ، ولكن الملك ابن السعود استولى عليه وأدمجه فى نجد ، وجعل منهما المملكة العربية السعودية . وبقى اليمن مستقلا كما كان ، وكان الإيطاليون قد استولوا على ليبيا قبيل الحرب ، ولكنهم لم يغيّروا قانونها المدنى ، وبقيت المملكة العربية السعودية على مذهبها الوهابى ، واليمن على مذهبه الزيدى ، كذلك بقيت سورية بالرغم من الانتداب الفرنسى ، والعراق وشرق الأردن وفلسطين بالرغم من الانتداب البريطانى ، على مجلة الأحكام العدلية . أما لبنان فقد ترك المجلة ، وكان لا يزال تحت الانتداب الفرنسى ، إلى القانون المدنى اللبنانى

وهو قانون مقتبس من القانون المدنى الفرنسى ، ولكنه متقدم عليه من ناحية الموضوع ، متأخر عنه من ناحية الصياغة .

وهكذا انقسمت البلاد العربية ، من ناحية قانونها المدنى ، إلى الطوائف الثلاث التى قدمنا ذكرها .

— ٢ —

الحـــاضر

أما فى الوقت الحاضر ، أى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد بقيت الطائفة الأولى على حالها : المملكة العربية السعودية تطبق المذهب الوهابى ، واليمن يطبق المذهب الزيدى . فاذا نحن أغفلنا هذه الطائفة ، وأخرجناها من دائرة البحث إلى أن يحين الوقت الذى تتمكن فيه من المشاركة فى حركة التقنين المدنى العربى ، وجدنا حركة التقنين هذه يتجاذبها فى الوقت الحاضر تياران أساسيان .

يتمثل التيار الأول فى مصر وقد اتخذت لها قانوناً مدنياً جديداً اقتبست منه سورية قانونها الجديد . والبلدان ينتميان إلى الثقافة المدنية الغربية . وينضم إليهما فى ذلك لبنان وتونس والجزائر ومراكش ، وقد استبقى كل منها قانونه المقتبس من القانون الفرنسى .

ويتمثل التيار الثانى فى العراق ، وقد اتخذ له هو أيضاً قانوناً مدنياً جديداً لم يهجر فيه المجلة هجراً تاماً ولم يعتنق القانون الغربى فى جملته ، بل أصبح وسطاً بين الاثنين . ويدور فى فلك العراق الأردن وفلسطين ، وقد استبقى كل من البلدين « مجلة الأحكام العدلية » .

هذان التياران الأساسيان سيتنازعان فى المستقبل السيادة فى حركة التقنين المدنى العربى . فلأيهما ستكون الغلبة ؟ لا أحسب أن أياً منهما سيتغلب على الآخر لأن كلا منهما حلقة تكمل الأخرى فى سلسلة من التطور لابد له من أن يسير إلى غايته ، فينتهى إلى القانون العربى الجديد ، وهو الأمل الذى يطالعنا به المستقبل . ولكن قبل أن ننتقل إلى المستقبل نقول كلمة موجزة فى كل من هذين القانونين الجديدين : القانون المصرى والقانون العراقى .

القانون المدنى المصرى الجديد :

مصادره : استقى القانون المدنى المصرى الجديد نصوصه وأحكامه من منابع ثلاثة : القانون المدنى المصرى السابق ، والفقه الإسلامى ، والقوانين الغربية الحديثة.

وأهم مصدر من هذه المصادر الثلاثة هو القانون المدنى السابق ، نصوصه وقضاؤه . فقد أراد المشرع المصرى ألا يقطع الصلة بين الحاضر والماضى فنقل إلى القانون الجديد ما لا يزال صالحاً من نصوص القانون القديم ، ثم قنّن أحكام القضاء المصرى لجلاء الغامض فى هذه النصوص ، ولعلاج ما شابها من عيب ، ولاستكمال ما اعتورها من نقص . ومن ثم أمكن القول أن القانون الجديد لم يحدث ثورة ولم يجر انقلاباً ، بل انتقل فى رفق وهوادة من مرحلة إلى مرحلة : من مرحلة كان فيها يقلّد القانون الفرنسى تقليداً أعمى ، ويضيف إلى عيوبه عيوباً من عنده ، وكان كثير من أحكامه لا تحتويه النصوص بل تراه مبعثراً فى أحكام القضاء المصرى ، إلى مرحلة ابتعد فيها من التقليد الحرفى وقنن هذه الأحكام المنتشرة فى مجموعات القضاء المصرى الضخمة ، فاستوت نصوصاً قريبة المأخذ واضحة المعنى مستقرة الوضع .

والمصدر الثانى هو الفقه الإسلامى . وقد احتفظ المشرع المصرى بما كان القانون القديم يحتويه من أحكام هذا الفقه . فبيع المريض مرض الموت والأهلية والشفعة والهبة وسداد الدين قبل أيلولة التركة للورثة والغبن فى بيع القاصر وخيار الرؤية وتبعة الهلاك فى البيع وغرس الأشجار فى العين المؤجرة والأحكام المتعلقة بالعلو والسفل وبالحائط المشترك ومدة التقادم ، كل هذه موضوعات اشتمل عليها القانون القديم واستبقاها القانون الجديد بعد أن هذّبها وصحّح فيها ، ثم زاد على ذلك أن استحدث أحكاماً استمدها من الفقه الإسلامى والقوانين الجرمانية معاً ، كما فعل فى نظرية التعسف فى استعمال الحق وفى حوالة الدين وفى مبدأ الحوادث الطارئة ، وأحكاماً أخرى استمدها من الفقه الإسلامى وحده ، كما فعل فى مجلس العقد وفى إيجار الوقف وفى الحكر وفى الإبراء من الدين . ثم جاوز هذا وذاك ، وجعل الفقه الإسلامى مصدراً من مصادره الرسمية إذ قضت المادة الأولى منه بأنه « إذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف ،

فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادىء الشريعة الإسلامية ، فاذا لم توجد فبمقتضى مبادىء القانون الطبيعى وقواعد العدالة » . على أن المشرع المصرى ، بالرغم من كل هذا ، لم يخط خطوة حاسمة فى جعل القانون المدنى مشتقاً فى مجموعه من الفقه الإسلامى . فلا يزال القانون المدنى الجديد يمثل الثقافة المدنية الغربية لا الثقافة القانونية الإسلامية . وإذا كان قد جعل الفقه الإسلامى من بين مصادره الرسمية ، فقد جعله يأتى فى المكان الثالث بعد النصوص والعرف . والسياسة التى سار عليها المشرع المصرى فى ذلك هى سياسة الأناة والتبصر ، فقد وجد المجتمع المصرى محكوماً منذ قرابة قرن بقوانين مدنية غربية باعدت ما بينه وبين الفقه الإسلامى ، فأصبح الرجوع فجأة إلى الفقه الإسلامى عسيراً لما يحدث من قلقلة فى التعامل ومن بلبلة فى التفكير القانونى . ورأى المشرع مع كل ذلك أن يرجع خطوة إلى الشريعة الإسلامية ، إذ استزاد كما قدمنا من أحكام الفقه الإسلامى وجعله مصدراً رسمياً من بين مصادره . وتربص حتى يأخذ الفقه الإسلامى بأسباب التطور على النحو الذى سنشير إليه فيما يأتى . فإذا ما اكتمل هذا الفقه تطوره ، أمكن وقتئذ أن تصبح الثقافة المدنية المصرية ثقافة إسلامية .

والمصدر الثالث هو القوانين الغربية الحديثة فى مختلف طوائفها ، من لاتينية وجرمانية . ولم يبغ المشرع المصرى من الرجوع إلى هذا المصدر إلا أمرين : (أولهما) أن يبتعد عن التقليد المحض للقانون الفرنسى ، فقد كان القانون القديم صورة ناقصة من هذا القانون ، يجرى فى مداره ، ولا ينحرف عن أفقه . فأراد المشرع المصرى أن يجعل القانون الجديد يمثل الثقافة المدنية لا فى صورتها الفرنسية فحسب ، ولا فى صورتها اللاتينية الحديثة فحسب ، ولا فى صورتها الجرمانية فحسب ، بل فى هذه الصور مجتمعة ، يتخير منها ما يساير روح العصر ويتسق فى الوقت ذاته مع تقاليد المجتمع المصرى . فالقانون الجديد من حيث مصادره هو قانون متخير . (والأمر الثانى) أن ينتفع بأساليب الصياغة القانونية التى ارتقت ارتقاء كبيراً بعد صدور القانون المدنى الفرنسى منذ قرن ونصف قرن . فأصبح القانون الجديد يبارى فى الترتيب والتبويب والأسلوب والصياغة أحدث التقنينات المدنية الغربية .

ومن ثم يمكن القول فى طمأنينة أن القانون المصرى الجديد يمثل الثقافة المدنية الغربية أصدق تمثيل ، ويمثلها فى أحدث صورة من صورها ، ويؤكد هذا المعنى ما ارتسمه من اتجاهات عامة ، ننتقل الآن إليها .

اتجاهاته العامة : يمكن تلخيص هذه الاتجاهات فى لفظ واحد هو « الاعتدال » . وكما أن جماع الوصف فى القانون المدنى الجديد من حيث مصادره هو أنه قانون متخير ، كذلك جماع الوصف فيه من حيث اتجاهاته العامة هو أنه قانون معتدل .

هو قانون معتدل ، يتوسط بين الاستقرار والتطور ، وبين الفرد والجماعة.

وعوامل التطور فى القانون المصرى الجديد هى هذه المعايير المرنة التى جعلها مكان القواعد الجامدة ، وهذه السلطة التقديرية الواسعة التى أعطاها للقاضى . فقد ترك القانون الجديد ، فى الكثرة الغالبة من الأحوال ، هذه القواعد الجامدة التى تضع للمسألة حلا واحداً ثابتاً لا يتغير مهما تغيرت الظروف والملابسات ، وآثر عليها المعايير المرنة يضعها هادياً للقاضى فيسترشد هذا بها فيما يعرض له من الأقضية ولا يتقيد فيها بحل واحد لا ينحرف عنه ، بل تتغاير الحلول بتغاير الظروف . من ذلك معيار « الغلط الجوهرى » استبدله بالقاعدة القديمة التى كانت تشترط أن يكون الغلط واقعاً فى مادة الشىء . ومن ذلك أيضاً معيار « التدليس الجسيم » ، ومعيار « الرهبة القائمة على أساس » فى الإكراه ، ومعيار « الباعث الدافع إلى التعاقد » فى نظرية السبب ، ومعيار « العذر المقبول » عند الرجوع فى الهبة . كل هذه معايير مرنة تتفاوت الحلول التى تؤدى إليها بتفاوت الظروف التى تطبّق فيها ، وهى بعد معايير ذاتية يراعى فى تطبيقها حالات نفسية يكشف عنها القاضى فى كل شخص بذاته . ثم إن القانون الجديد أفسح المجال للمرونة والتطور بما أعطى القاضى من سلطة تقديرية واسعة ، تصل به فى بعض الحالات إلى استكمال ما فات المتعاقدين أن يتفقا عليه ، بل وإلى تعديل ما تم عليه الاتفاق فيما بينهما . فيجوز للقاضى إذا قام خلاف بين المتعاقدين فى مسائل تفصيلية لم يتم الاتفاق عليها من قبل أن يفصل فيها طبقاً لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعادة . ويجوز له أن ينقص التزامات

المتعاقد المغبون فى حالة الاستغلال ، وأن ينتقص من العقد إذا كان فى شق منه باطلا ، وأن يحوله إلى عقد آخر ، وأن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول فى حالة الحوادث الطارئة ، وأن يعدل الشروط التعسفية فى عقود الإذعان ، وأن يخفض التعويض المتفق عليه فى الشرط الجزائى إذا كان مبالغاً فيه ، وأن يقدر ما هى الحالات التى يقوم فيها التزام طبيعى ، وأن يعين الميعاد المناسب لحلول أجل الدين إذا كان الوفاء مشترطاً عند المقدرة أو الميسرة ، وأن ينظر المدين إلى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه ، وأن يمنع توجيه اليمين الحاسمة إذا كان الخصم متعسفاً فى توجيهها . وإذا كان القانون الجديد لم يبلغ فيما أعطاه للقاضى من سلطة تقديرية مدى ما بلغ القانون السويسرى الذى جعل القاضى مشرّعاً فيما لم يرد فيه نص ، بل وقف عند حدود معقولة تمنع من الخلط بين وظيفة التشريع ووظيفة القضاء ، إلا أنه مع ذلك سار شوطاً بعيداً فى سبيل أن يجعل للقاضى من سلطان التقدير ماييسر له أن يجعل أحكام القانون متمشية مع مقتضيات الظروف ، فتكون هذه الأحكام أداة طيعة فى يد القاضى يطوّر بها القانون تطويراً مستمراً ، ويواجه بها ما يتغير من ملابسات وأحوال .

أما عوامل الاستقرار فى القانون الجديد فأهمها المعايير الموضوعية التى استكثر منها . والأخذ بالإرادة الظاهرة دون الإرادة الباطنة فى كثير من الحالات . وقد رأينا فيما قدمناه أمثلة للمعايير الذاتية . وبقى الآن أن نذكر أن أكثر المعايير التى وضعها القانون الجديد ليست معايير ذاتية ، بل هى معايير موضوعية . وقد قصد هذا القانون من ذلك إلى إيجاد نوع من التعادل بين التطور والاستقرار . فالمعيار الموضوعى من حيث هو معيار عامل للتطور ، ومن حيث هو موضوعى عامل للاستقرار . والموضوعية ، وهى صنو للإرادة الظاهرة ، بل هى الأصل الذى تنتمى إليه هذه الإرادة ، من أكبر عوامل الاستقرار . وهى من مميزات القانون الجديد . وقد أراد هذا أن يتخفف من حدة النزعة الذاتية التى تميز القوانين اللاتينية ، فأخذ بالإرادة الظاهرة وبالموضوعية معاً . فمن المعايير الموضوعية التى اتخذها معيار « عناية الشخص المعتاد » ، طبّقه فى نواح مختلفة . فالشريك فى عقد الشركة عليه أن يبذل من العناية فى تدبير مصالح الشركة ما يبذله فى

تدبير مصالحه الخاصة إلا إذا كان منتدباً للإدارة بأجر فلا يجوز له أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعتاد . والمستأجر فى عقد الإيجار يجب عليه أن يبذل من العناية فى استعمال العين المؤجرة وفى المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد . والمستعير فى عقد العارية عليه أن يبذل فى المحافظة على الشيء المعار العناية التى يبذلها فى المحافظة على ماله دون أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعتاد . والمودع عنده فى عقد الوديعة يجب عليه إذا كانت الوديعة بغير أجر أن يبذل من العناية فى حفظ الشيء المودع ما يبذله فى حفظ ماله دون أن يكلف فى ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد ، أما إذا كانت الوديعة بأجر فيجب عليه أن يبذل فى حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد . ومن المعايير الموضوعية ما نص عليه القانون الجديد فى الاستغلال إذ لا يجوز الطعن فى العقد بهذا الوجه إلا إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر ، وما نص عليه فى المسئولية عن الأشياء من أن الشخص يكون مسئولا إذا تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة ، وما نص عليه فى تحديد الضرر المباشر من أنه هو الضرر الذى لم يكن فى استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول ، وما نص عليه فى تحديد العيب الخفى من أنه عيب ينقص من قيمة الشيء أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة منه ، وما نص عليه فى الإيجار من وجوب أن يكون استغلال المستأجر للأرض الزراعية موافقاً لمقتضيات الاستغلال المألوف . وإلى جانب المعايير الموضوعية أخذ القانون الجديد بالإرادة الظاهرة دون الإرادة الباطنة فى بعض الحالات توخياً لاستقرار التعامل . فعل ذلك فى تكوين العقد إلى حد أن أقام العقد على الإرادة الظاهرة فى بعض الفروض ، وفى تفسير العقد إلى حد أن قرر أنه إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

وقد وقف القانون المصرى الجديد بين الفرد والجماعة موقفاً معتدلا ، فلا هو ضحى الفرد لمصلحة الجماعة ، ولا هو سخر الجماعة لمصلحة الفرد .

حمى الفرد ، فأفسح للحرية الفردية مجالا معقولا . فى نطاق العقد أقر مبدأ

سلطان الإرادة وان كان قد أورد عليه قيوداً معقولة . فلا يزال الفرد حراً فى أن يتعاقد ، ولا تزال إرادته هى التى تنشىء العقد وهى التى ترتب آثاره ، ولايزال العقد هو أحد المصادر الرئيسية للالتزامات . وإذا كنا قد بعدنا ، بما ورد على الإرادة من قيود لمصلحة كل من الجماعة والفرد ، عن مذهب الفردية المتطرفة التى كانت سائدة فى أوائل القرن التاسع عشر ، فان القانون الجديد لا يزال يحترم إرادة الفرد ، ويقر ما تتجه إلى تحقيقه من آثار فى حدود معقولة ، فى عصر تطور فيه مذهب الفردية تطوراً خطيراً ونزل فيه عن كثير من مظاهر الغلو . وفى نطاق الملكية استبقى القانون الجديد الملكية الفردية وحماها من الاعتداء . فللمالك الشىء وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، وله الحق فى كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ، ولا يجوز أن يحرم أحد ملكه إلا فى الأحوال التى يقررها القانون ، وبالطريقة التى يرسمها ، ويكون ذلك فى مقابل تعويض عادل . والمالك حر التصرف فى ملكه ، إذا شاء نزل عنه إلى غيره بمقابل أو بغير مقابل ، وإذا شاء استبقاه ينتقل عنه بعد موته إلى ورثته وإلى من أوصى لهم . فالقانون الجديد يحمى الفرد إذن فى مظهرين رئيسيين من مظاهر نشاطه : حريته فى التعاقد وحريته فى التملك .

ولكن القانون الجديد حمى الجماعة أيضاً تمشياً مع روح عصره ومسايرة للتطورات الخطيرة التى اعتورت مذهب الفردية . وآية ذلك نراها أيضاً فى نطاق العقد وفى نطاق الملكية . فى نطاق العقد قيد سلطان الإرادة ، والتزم فى العلاقات التعاقدية حماية الجانب الضعيف ، فحيث يختل التوازن بين طرفى العقد ، ويقف أحدهما مغلول اليد أمام الطرف الآخر ، فإن الجماعة يعنيها أن تحمى الطرف الضعيف من تعسف الطرف القوى . فعل القانون الجديد ذلك فى عقود الإذعان وفى نظرية الاستغلال وفى نظرية الحوادث الطارئة وفى عقد العمل وفى عقد التأمين وفى أحكام أخرى كثيرة غيرها . وفى فوائد الدين لم يقتصر على تخفيض سعر الفوائد القانونية والاتفاقية ، بل أضاف إلى ذلك قيوداً كثيرة فى تقاضى الفوائد . وفى نطاق الملكية جعل القانون الجديد الملكية وظيفة اجتماعية أكثر منها حقاً فردياً بما أورد على هذا الحق من قيود كثيرة . فقد أوجب على المالك

ألاّ يغلو فى استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار . وقيّد الملكية فى الشرب والمجرى والمسيل وحق المرور والحائط المشترك والمطلات وشرط عدم التصرف وما إلى ذلك من القيود القانونية والاتفاقية ، بما يغل يد المالك فى استعمال ملكه لا للمصلحة العامة فحسب ، بل أيضاً لمصلحة الجيران ، وبما يبرز فكرة التضامن الاجتماعى متغلغلة فى الصميم من نظام الملكية . فالقانون الجديد قد خطا بما وضعه من قيود على حرية التعاقد وعلى حق الملكية ، خطوات واسعة فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية .

هذه هى الاتجاهات العامة للقانون المصرى الجديد . ونراها تؤكد هذه الفكرة التى سبقت الإشارة إليها . وهى أن هذا القانون يمثل أصدق التمثيل الثقافة المدنية الغربية فى العصر الذى نعيش فيه .

القانون المدنى العراقى الجديد :

مصادره : استقى القانون المدنى العراقى الجديد هو أيضاً من منابع ثلاثة : مجلة الأحكام العدلية ، والقوانين المدنية العراقية الأخرى التى كانت موجودة من قبل ، والقانون المدنى المصرى الجديد .

وقد كانت القوانين المدنية العراقية قبل صدور القانون المدنى الجديد مشتتة منتثرة فى مصادر متفرقة . فالمجلة ، وهى أهم هذه المصادر ، كانت تضم الأحكام الكلية والعقود المعينة وبعض قواعد الملكية والحقوق العينية ، والكثرة الغالبة من نصوصها كانت تتعلق بالعقود المعينة . وقانون الأراضى ، وهو قانون عثمانى قديم ورثه العراق عن الدولة العثمانية ، كان ينظم نوعاً خاصاً من الملكية هو حق التصرف فى الأراضى الأميرية . وكانت هناك تشريعات عراقية خاصة ، موروثة هى أيضاً من الدولة العثمانية ، تنظم الرهن التأمينى . أما رهن الحيازة فكان مكانه المجلة باعتباره عقداً من العقود المعينة . وأما التسجيل وشهر الحقوق العينية فى « الطابو » فقد اشتملت تشريعات خاصة على قواعدهما . وانتثرت قواعد مدنية هامة فى ثنايا قوانين الإجراءات ، فى قانون أصول المحاكمات الحقوقية وقانون الإجراء وقانون المحاكم الصلحية . والسبب الرئيسى لهذا التشتت موروث أيضاً عن الدولة العثمانية ، فقد كانت هذه الدولة تلتزم بوجه عام الفقه الإسلامى فى

تشريعها المدنى ، وقد قنّنت هذا الفقه فى المجلة كما سبق القول . ولكن الحاجة كانت تلجئها إلى وضع تشريعات مدنية تقتضيها الضرورة ، فلم تكن تستطيع أن تدخل هذه التشريعات فى صلب المجلة حتى لا يقال أنها أدخلت على الفقه الإسلامى شيئاً غريباً عنه . فلجأت إلى هذه التشريعات الخاصة التى سبقت الإشارة إليها ، وورثها العراق عنها ، ثم عمدت إلى قوانين الإجراءات ، وهى مأخوذة من القانون الفرنسى ، فحشرت بين نصوصها ما رأت اقتباسه من الأحكام المدنية الفرنسية .

وقد واجهتْ هذه الحالة المضطربة عندما عهدت إلى الحكومة العراقية ، مع لجنة من كبار رجال القانون فى العراق ، فى وضع مشروع لقانون مدنى عراقى يلم شتات هذه التشريعات المبعثرة ، ويؤلف ما بين أجزائها ، وينسق ما بين نصوصها . فاستبقينا ، كمصدر أول من مصادر القانون العراقى الجديد ، نصوص المجلة بعد تهذيب استعنا فيه بنصوص مرشد الحيران لصاحبه محمد قدرى باشا . وأضفنا إلى هذا المصدر ما جمعناه من التشريعات العراقية الخاصة كقانون الأراضى وقانون الرهن التأمينى وقانون « الطابو » . وانتزعنا الأحكام المدنية من قوانين الإجراءات وأقررناها فى مكانها من القانون المدنى الجديد . واستكملنا كل هذا — ولم يكن وافياً بالحاجة فى تقنين مدنى حديث — بالاستعارة من القانون المصرى الجديد . وجهدنا أن يكون هذا المجموع غير متنافر الأجزاء ، وأن تنسق النصوص وتنسجم الأحكام ، حتى لا تكون هذه المصادر المتفرقة سبباً فى أى تعارض يقع بين نواحى القانون الجديد .

وقد استعرضت المذكرة الإيضاحية (الأسباب الموجبة) لمشروع القانون المدنى العراقى هذه الحالة القديمة ، فبينت أن تشتت قواعد القانون المدنى فى مصادر متفرقة كان خليقاً أن يحمل الباحث مشقة بالغة فى تقصى القواعد القانونية فى مظانها ، ثم أن اشتقاق الأحكام من مصادر متباينة لم يقترن فى الماضى بأية محاولة للتنسيق . «وقد ترتب — كما تقول هذه المذكرة الإيضاحية — على ذلك أمران : الأول تعذر استخلاص أحكام عامة تسيطر على القانون المدنى بأسره ، كأحكام النظرية العامة للالتزام . ولهذه الأحكام أهميتها ، لا باعتبارها مرجعاً يلجأ إليه

القاضى ان افتقد الحكم بصدد مسألة من المسائل فحسب ، بل وباعتبارها مرشداً يسدد خطى المشرع فى وضع التشريعات الخاصة . والأمر الثانى خلو قواعد القانون المدنى العراقى من معنى التجانس ، وهو معنى لا يتوافر إلا من طريق تنسيق جامع ، تتماسك بفضله الأصول العامة ، وتهذيب الأحكام التفصيلية تهذيباً يحكم ارتباطها فيما بينها ، ويحلها المحل المناسب فى كنف هذه الأصول . ولا يتيسر هذا التنسيق ما بقى النشاط التشريعى موزعاً متقطعاً ، ولكنه يتاح بتعديل شامل يتناول قواعد القانون المدنى فى جملتها دون أن يقتصر على جوانب أو فروع منها . وقد عنى المشروع بهاتين الناحيتين عناية خاصة ، فحرص على أن يجمع شتات قواعد القانون المدنى بين دفتى تقنين واحد ، وبذلك عادت أكثر القواعد المشتتة إلى مكانها المناسب من هذا التقنين . ومن أبرز مايساق من الأمثلة فى هذا الصدد وضع الأحكام التى تضمنها قانون الأراضى والأحكام المتعلقة بالتأمينات العينية فى صعيد واحد مع سائر الأحكام الخاصة بالملكية والحقوق العينية . وكذلك جهد المشروع فى التنسيق بين الأحكام التى اشتمل عليها . فألف بين ما استمد من الفقه الإسلامى وبين ما اشتق من غيره من المصادر . وبهذا تسنى له أن يحقق غرضين : أولهما إفساح المجال لأحكام كلية تتركز فيها نظريات عامة أخصها نظرية الالتزام ، والثانى وهو الأخطر التمهيد للقانون المدنى العربى » .

وقد تابع القانون المدنى العراقى الجديد القانون المدنى المصرى الجديد فى الترتيب والتبويب متابعة تامة . فنى باب تمهيدى بينت مصادر القانون العراقى ، وقررت القواعد المتعلقة بتنازع القوانين من حيث الزمان ومن حيث المكان ، وبالأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية وبتقسيم الأشياء والأموال على النحو المعروف فى القوانين المدنية الغربية . ويمكن القول أن هذا الباب التمهيدى منقول كله نقلا يكاد يكون حرفياً من القانون المصرى الجديد ، فيما عدا بعض القواعد الكلية التى نقلت عن المجلة .

ثم ينقسم القانون العراقى ، كالقانون المصرى ، إلى قسمين رئيسيين ، أحدهما للحقوق الشخصية والآخر للحقوق العينية . فنى القسم الأول صيغت

نظرية عامة للالتزام ، جمعت أجزاؤها من نصوص المجلة حيث تعرض لبعض القواعد العامة فى الالتزام فى ثنايا النصوص الواردة فى العقود المعينة ، وأكملت بنصوص القانون المصرى الجديد . وأعقبت نظرية الالتزام العقود المعينة ، فقسمت إلى طوائف خمس على النحو الذى نراه فى القانون المصرى الجديد ، ولقيت فى نصوص المجلة مادة خصبة استقت منها فى غير عناء ، واستكملتها بنصوص من القانون المصرى .

وتناول القسم الثانى الملكية والحقوق العينية الأصلية. ففصل أحكامها موفقاً ما بين أحكام الفقه الإسلامى ونصوص المجلة من جهة وبين مبادىء القوانين الغربية مقتبسة من نصوص القانون المصرى الجديد من جهة أخرى . وأدمج فى هذا كله نصوص قانون الأراضى ، بعد أن هذب صياغتها ، ووضح المبهم منها . ثم اشتمل على التأمينات العينية فوفق فى الرهن الرسمى ما بين أحكام التشريعات العراقية الخاصة ونصوص القانون المصرى الجديد ، وألف ما بين هذه النصوص ونصوص المجلة فى رهن الحيازة ، واحتذى فى حقوق الامتياز مثال القانون المصرى الجديد .

ونتبين من ذلك أن مصادر القانون العراقى هى ، كما سبق القول ، نصوص المجلة ونصوص التشريعات العراقية الخاصة ونصوص القانون المدنى المصرى الجديد .

اتجاهاته العامة : وكل ما قدمناه من اتجاهات عامة للقانون المصرى الجديد، من طابع الاعتدال ومن التوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية الجماعة ، نستطيع أن نثبته للقانون العراقى الجديد ، فان النصوص ، فى النصف منها على الأقل ، واحدة فى القانونين .

ويتميز القانون العراقى الجديد باتجاه خاص ينفرد به عن القانون المصرى الجديد وعن سائر القوانين الحديثة . فهو أول قانون مدنى حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامى والقوانين الغربية الحديثة جنباً إلى جنب بقدر متساو فى الكم والكيف . وهذه تجربة من أخطر التجارب فى تاريخ التقنين المدنى الحديث . ذلك أن الشريعة الإسلامية منذ أن ركدت طوال القرون الماضية وأغلق باب

الاجتهاد فيها ، فأصبحت شريعة قديمة من طراز القانون الرومانى ، لم تهب عليها ريح الإصلاح إلا فى مرحلة أولى ، يوم قننت أحكامها فى نصوص تشريعية على نسق التقنينات الغربية ، فى المجلة وفى مرشد الحيران . وها نحن الآن فى مرحلة ثانية ، يخطوها القانون العراقى الجديد ، وقد وضع هذه الأحكام المقننة من الفقه الإسلامى إلى جانب نصوص القوانين الغربية ممثلة فى القانون المصرى الجديد . فلسنا مغالين إذن إذا قلنا أن تجربة القانون المدنى العراقى تعد من أخطر التجارب فى تاريخ التقنين . فهذه أحكام الفقه الإسلامى قننت فى نصوص واضحة ، ووضعت إلى جانب نصوص القوانين الغربية ، وبذلك تم جمع الفقه الإسلامى والقوانين الغربية فى صعيد واحد ، فمكن لعوامل المقارنة والتقريب من أن تنتج أثرها ، ومهد الطريق للمرحلة الثالثة والأخيرة فى نهضة الفقه الإسلامى ، يوم يصبح هذا الفقه مصدراً لأحكام مدنية حديثة تجارى مدنية العصر وتساير أحدث القوانين وأكثرها تقدماً ورقياً .

فما هو مصير هذه التجربة الخطيرة ، بعد أن وضعنا الفقه الإسلامى إلى جانب القوانين الغربية فى تقنين واحد ، وألفنا ما بينهما برباط وثيق ؟ هذه هى مسألة المستقبل ، وهذا ما ننتقل الآن إليه .

— ٣ —

المستقبل

قلت ان هناك فى الوقت الحاضر تيارين أساسيين فى حركة التقنين المدنى العربى ، يمثل أحدهما القانون المصرى الجديد ويمثل الآخر القانون العراقى الجديد وعرضت فى كلمة موجزة لمصادر كل من القانونين واتجاهاته العامة . وذكرت أن هذين التيارين سيتنازعان فى المستقبل السيادة فى التقنين المدنى العربى .

ويعنينى الآن ، وأنا أشارف أبواب المستقبل ، أن أبين أن القانون المصرى والقانون العراقى لم يوضعا للتنازع والتعارض ، بل وضعا للتآلف والتكامل . وقد كنت وأنا أعمل فى كل من القانونين أدرك إدراكاً تاماً أن القانون العراقى ما كان يتم على النحو الذى تم به قبل إتمام القانون المصرى ، ليستعير الأول من الثانى

تبويبه وترتيبه وصياغته وأساليبه ، وليستكمل منه ما ينقصه من موضوعات لا يجدها ممهدة فى الفقه الإسلامى . والهدف الذى قصدت إليه هو أن يكون للبلاد العربية قانون مدنى واحد ، يشتق رأساً من الشريعة الإسلامية . ولكن هذا الهدف بعيد ، وأنا العليم بما يحوطه من صعاب كأداء ، وما يقتضيه من مشقة بالغة ، وما يتطلبه من زمن طويل ، يقصر عنده الأجل ، ويفنى دونه العمر . وكنت وأنا أعلم أن الشقة بعيدة أعلم فى الوقت ذاته أن السبيل أيضاً غير ممهد . فلا بد من تعبيد الطريق للوصول إلى هذا الهدف المنشود . ولن نصل إلى المرحلة الأخيرة إلا بعد أن نجتاز مرحلتين تسبقانها . (المرحلة الأولى) هى استخلاص ما وصلت إليه الثقافة المدنية الغربية فى آخر تطوراتها إلى العصر الذى نعيش فيه. وهذا ما تحقق بوضع القانون المدنى المصرى الجديد . وكان وضعه على هذا النحو طبيعياً ، لأن مصر كما قدمت ألفت القوانين الغربية فلا تستطيع أن تدعها إلى الفقه الإسلامى فى يوم وليلة قبل أن يتم تطور هذا الفقه . (والمرحلة الثانية) هى وضع هذه الثقافة المدنية الغربية إلى جانب الفقه الإسلامى بعد أن تم تقنينه نصوصاً فى المجلة ومرشد الحيران . وهذا ما تحقق بوضع القانون المدنى العراقى الجديد . وكان هذا أيضاً طبيعياً ، لأن العراق ألف الفقه الإسلامى عن طريق المجلة فكان الواجب أن يستبقيه بالقدر الممكن وأن يضيف عليه ما يكمله من نصوص القانون المصرى الجديد . وأقدر ، بعد أن اجتزنا هذه المرحلة الثانية ، وبعد أن أصبح الفقه الإسلامى والقانون المدنى الغربى جنباً إلى جنب فى صعيد واحد ، أن يتكامل القانونان وأن يتفاعلا ، هذا يؤثر فى ذاك ، ثم يتأثر به . ومن ثم تقوم نهضة علمية حقة لدراسة الفقه الإسلامى فى ضوء القانون المدنى الغربى . وهذه الدراسة هى التى قصدت أن أصل إليها ، حتى إذا آتت ثمارها ، وتقدمت دراسة الفقه الإسلامى إلى الحد الذى يجعله مصدراً لقانون مدنى يجارى مدنية العصر ويساير ثقافة الجيل ، عند ذلك نكون قد بلغنا المرحلة الثالثة والأخيرة ويتحقق ببلوغنا هذه المرحلة الهدف المنشود .

على هذا الوجه يصدق ما قلته من أن القانون المدنى المصرى والقانون المدنى العراقى لا يتنازعان ولا يتعارضان ، بل يتآلفان ويتكاملان . فأحدهما هو مرحلة

للآخر ، والاثنان معاً مرحلتان لازمتان لمرحلة أخيرة ، هى التى نهدف للوصول إليها

فالنتيجة الحتمية إذن لوضع القانون المدنى المصرى ، ثم لوضع القانون المدنى العراقى مشتقاً منه ومن الفقه الإسلامى على السواء ، هى النهوض بدراسة الفقه الإسلامى فى ضوء القانون المدنى الغربى . وقد ينشأ من تطبيق القانون العراقى — وهو يقوم على أساسين مختلفين — بعض من الصعوبات . ولكنها لن تزيد عن الصعوبات المألوفة التى تعترض تطبيق كل قانون جديد . بل ان هذه الصعوبات ذاتها هى التى ستشحذ الهمة لدراسة الفقه الإسلامى ، حتى يتيسر تنسيق أحكامه مع أحكام القانون المدنى الغربى .

فالمستقبل إذن يتمثل فى دراسة الفقه الإسلامى . ونركز كلامنا الآن فى هذه الدراسة . فنلقى نظرة سريعة على الفقه الإسلامى ، ثم نبين كيف تكون دراسته ، وما هى الغاية التى نبتغى الوصول إليها من هذه الدراسة .

نظرة فى الفقه الإسلامى :

يظن كثيرون أن الفقه والدين فى الإسلام هما شىء واحد . وهذا الظن يدعو إلى إنعام النظر . لاشك فى أن الإسلام دين ودولة ، والدولة لابد لها من فقه ولكن فقهاء الشريعة الإسلامية كانوا يدركون إدراكاً تاماً الحد الفاصل بين الفقه وقد وضع لتعامل الناس وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض ، والدين وهو أمر يتصل بعلاقة الإنسان بربه ، حتى لتراهم يميزون فى الشىء أن يكون صحيحاً قضاء مكروهاً ديانة .

فالفقه الإسلامى هو فقه محض ، لا تقل عراقته فى ذلك عن عراقة القانون الرومانى . وهو لا يقل عنه فى دقة المنطق ، وفى متانة الصياغة ، وفى القابلية للتطور . وهو مثله صالح أن يكون قانوناً عالمياً ، بل كان بالفعل قانوناً عالمياً يوم امتدت دولة الإسلام من أقاصى البلاد الأسيوية إلى ضفاف المحيط الأطلسى وكما أنبت القانون الرومانى ، بعد أن أحييت دراسته فى العصور الوسطى ، القوانين اللاتينية والقوانين الجرمانية الحديثة ، وهى القوانين التى تعيش أوروبا اليوم فى ظلها ، كذلك الفقه الإسلامى إذا أحييت دراسته ، وانفتح فيه باب الاجتهاد ، قمين أن ينبت قانوناً حديثاً لا يقل فى الجدة وفى مسايرة العصر عن

القوانين اللاتينية والجرمانية ، ويكون هذا القانون مشتقاً من الفقه الإسلامى اشتقاق هذه القوانين الحديثة من القانون الرومانى العتيق .

هذه هى عقيدتى فى الفقه الإسلامى ، تكونت لا من العاطفة والشعور فحسب ، بل تضافر فى تكوينها الشعور والعقل ، ومكّـن لها شىء من الدرس . وأكثر ما كان درسى للفقه الإسلامى عند وضع القانون المدنى العراقى . فإن هذا القانون كما قدمت مزاج صالح من الفقه الإسلامى والقانون المصرى الجديد . فأتاح لى اطلاعى على نصوص الفقه الإسلامى ، سواء كانت مقننة فى المجلة ومرشد الحيران أو كانت معروضة عرضاً فقهياً فى أمهات الكتب وفى مختلف المذاهب ، أن ألحظ مكانة هذا الفقه وحظه من الإصالة والابتداع وما يكمن فيه من حيوية وقابلية للتطور . وسيرى القارىء فيما يلى أمثلة من نصوص القانون العراقى تدل على صحة ما أقول ، عندما يقرأ نصوص الفقه الإسلامى موضوعة إلى جانب نصوص القانون المصرى الجديد ، وكأنما هذه وتلك مصدرها جميعاً فقه واحد ، فقد تآلفت حتى لتأخذك الريبة فى أى النصين هو نص الفقه الإسلامى وأيهما هو نص القانون المصرى الجديد .

يقال عادة أن مصادر الفقه الإسلامى هى الكتاب والسنّـة والإجماع والقياس . أما الكتاب والسنّـة فهما المصادر العليا للفقه الإسلامى ، وقد قصدت بالمصادر العليا أن أقول أنها مصادر تنطوى فى كثير من الحالات على مبادىء عامة ترسم للفقه اتجاهاته ، ولكنها ليست هى الفقه ذاته . فالفقه الإسلامى هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاته القانون الرومانى . وقد صنعوه فقهاً صميما ، الصياغة الفقهية وأساليب التفكير القانونى فيه واضحة ظاهرة . فأنت تقرأ مسائل الفقه الإسلامى فى كتبه الأولى ، ككتب ظاهر الرواية لمحمد ، كما تقرأ مسائل الفقه الرومانى فى كتب فقهاء الرومان فى العصر المدرسى . ثم تنتقل إلى مرحلة التبويب والترتيب والتنسيق والتحليل والتركيب فى الفقه الإسلامى فتقف على الصناعة الفقهية فى أروع مظاهرها وفى أدق صورها . ثم يقول لك هؤلاء الفقهاء الأجلاء فى كثير من التواضع أن هذا هو الإجماع أو القياس أو الاستحسان أو الاستصحاب أو ماشئت من المصادر التى ابتدعوها ، وأن

الأصل فى كل هذا يرجع إلى الكتاب والسنة . والواقع من الأمر أنهم صنعوا فقهاً خالصاً هو صفحة خالدة فى سجل الفقه العالمى .

كيف تكون دراسة الفقه الإسلامى :

وبعد هذه النظرة السريعة فى الفقه الإسلامى ، نرسم فى إيجاز المنهج الذى نقترحه فى دراسته ، لإحيائه وللنهضة به نهضة علمية صحيحة .

فالأساس فى هذه الدراسة أن تكون دراسة مقارنة ، فيدرس الفقه الإسلامى فى ضوء القانون المقارن . ويعنى فى هذه الدراسة بأمرين جوهريين : (أولهما) أن تدرس نشأة الفقه الإسلامى دراسة دقيقة ، فيبحث كيف تكون هذا الفقه على مر الزمن وكيف تطور ، وبخاصة فى العصور التى سبقت عصر المذاهب الكبرى الأربعة . (والأمر الثانى) أن تدرس مذاهب الفقه الإسلامى المختلفة ، السنى منها والشيعى والخارجى والظاهرى وغير ذلك من المذاهب ، دراسة مقارنة لتستخلص منها وجوه النظر المختلفة ، ولتتركز هذه الوجوه فى تيارات من التفكير القانونى . ثم تتبلور فى اتجاهات عامة ، وتستكشف من وراء كل هذا قواعد الصناعة الفقهية الإسلامية . ثم تقارن هذه الصناعة بصناعة الفقه الغربى الحديث ، حتى يتضح ما بينهما من الفروق ووجوه الشبه ، وحتى نرى أين وقف الفقه الإسلامى ، لا فى قواعده الأساسية ومبادئه ، بل فى أحكامه التفصيلية وفى تفريعاته فتمتد يد التطور إلى هذه التفصيلات ، على أسس تقوم على ذات الفقه الإسلامى وطرق صياغته وأساليب منطقه . وحيث يحتاج الفقه الإسلامى إلى التطور يتطور وحيث يستطيع أن يجارى مدنية العصر يبقى على حاله دون تغيير . وهو فى الحالين فقه إسلامى خالص لم تداخله عوامل أجنبية فتخرجه عن أصله .

ومن ثم تكون موضوعات البحث الأساسية فى دراسة الفقه الإسلامى هى : (١) تاريخ الفقه الإسلامى ، وبخاصة قبل عصر المذاهب . (٢) أصول الفقه الإسلامى ، على أن يعاد البحث فى النظرة التقليدية لهذه الأصول . (٣) مقارنة مذاهب الفقه الإسلامى المختلفة فيما بينها . (٤) مقارنة الفقه الإسلامى بالقوانين الغربية الحديثة .

ولابد لهذه الدراسة من معهد خاص ، يتوفر على الأسباب اللازمة لنجاحها

من أساتذة يتخصصون لها ، ومراجع يستعان بها ، وطلاب يتفرغون لهذه الدراسة وعندى أن خير جهة يلحق بها هذا المعهد هو جامعة الدول العربية ، فهى البيئة الطبيعية لمثل هذه الدراسة التى تتفق مع ما ترمى الجامعة إلى تحقيقه من أهداف عربية خالصة . بل انى أرى ضرورة انشاء معهد ثقافى عربى جامع ، تنشئه جامعة الدول العربية لدراسة القومية العربية من نواحيها المختلفة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية ، فاذا ما أنشىء هذا المعهد الجامع ، كان معهد الفقه الإسلامى فرعاً من فروعه المختلفة .

الغاية من دراسة الفقه الإسلامى :

والغاية من دراسة الفقه الإسلامى على النحو الذى قدمته هى أن تنتهى هذه الدراسة بعد عشرات من السنين إلى أن يتجدد شباب هذا الفقه ، وتدب فيه عوامل التطور ، فيعود كما كان فقهاً صالحاً للتطبيق المباشر ، مسايراً لروح العصر وتكون نهضة الفقه الإسلامى هذه شبيهة بنهضة الفقه الرومانى فى العصور الوسطى وينبت الفقه الإسلامى قانوناً مدنياً متطوراً يجارى المدنية الحديثة . وينبثق هذا القانون الحديث من الشريعة الإسلامية كما انبثقت الشرائع اللاتينية والشرائع الجرمانية من الفقه الرومانى على ما سبق القول .

وأحب أن أنبه فى هذا الصدد إلى أمرين :

(الأمر الأول) أن القانون الحديث الذى يشتق من الفقه الإسلامى يجب أن يكون فى منطقه وفى صياغته وفى أسلوبه فقهاً إسلامياً خالصاً ، لا مجرد محاكاة للقوانين الغربية . فاننا إذا اقتصرنا على تقليد هذه القوانين ، على اعتبار أن هذه هى الغاية من تطور الفقه الإسلامى ، لا نكون قد صنعنا شيئاً . ويكون الأولى لنا أن نقتبس مباشرة من القوانين الغربية دون حاجة إلى دراسة الفقه الإسلامى . أقول ذلك لأننى لاحظت أن بعض المشتغلين بهذه المسألة يقتصرون على إيراد نصوص من القوانين الغربية ، ثم يحاولون أن يخرجوا هذه النصوص على أحكام الفقه الإسلامى دون أن يراعوا فى ذلك أصول الصناعة فى هذا الفقه ، ثم ينتهون من هذا البحث السطحى إلى أن نصوص القوانين الغربية هى الشريعة الإسلامية ذاتها . مثل هذا العمل لا يحمل طابع البحث العلمى الصحيح ،

وليس من ورائه كسب يذكر لا للفقه الإسلامى ولا للقوانين الغربية . وهو عمل سهل ، ولكن نفعه ضئيل محدود .

والواجب أن تدرس الشريعة الإسلامية دراسة علمية دقيقة ، وفقاً لأصول صناعتها ولا يجوز أن نخرج على هذه الأصول بدعوى أن التطور يقتضى هذا الخروج . ولا ينبغى أن نخشى من أن دراسة الشريعة الإسلامية على هذا الوجه العلمى الصحيح قد يؤدى إلى أن نكشف قصورها عن أن تتطور وأنها تضيق بما استجد من حاجات المدنية . ذلك أن هناك مصدراً معترفاً به من مصادر الشريعة الإسلامية ، هو الإجماع ، لم ندرك حتى اليوم خصوبته ومقدار ما يستطيع أن يواتى به هذه الشريعة من عوامل التطور . فالإجماع ، كمصدر للفقه الإسلامى ، كان فى أول أمره مقصوراً على عرف أهل المدينة . ثم تطورت فكرة الإجماع ، فجاوزت هذا النطاق الضيق إلى ما أجمع عليه الفقهاء فى عصور ثلاثة : عصر الصحابة ، وعصر التابعين ، وعصر تابعى التابعين . ثم اتسعت الفكرة فأصبحت هى إجماع الفقهاء فى أى عصر وفى أى بلد . والفكرة على هذا الوجه منتجة خصبة يمكن الانتفاع بها إلى مدى بعيد فى تطوير الفقه الإسلامى . فالقائمون بدراسة هذا الفقه على النحو الذى قدمناه عليهم أن يجتهدوا فى استنباط الأحكام التى تلائم هذا العصر وفقاً لأصول الصناعة الفقهية الإسلامية . ومتى أجمعت كثرتهم على رأى ، أصبح هذا الرأى جزءاً أصيلا من الشريعة الإسلامية ، يستمد وجوده من الإجماع . ونكون بذلك قد جددنا فى أحكام الشريعة الإسلامية دون أن نخل بأصولها ، أو ننحرف عن مصادرها .

(والأمر الثانى) أن القانون المدنى العراقى الجديد يمهد تمهيداً حسناً لدراسة الفقه الإسلامى ، ففيه وضعت نصوص هذا الفقه إلى جنب نصوص القوانين الغربية الحديثة ممثلة فى القانون المصرى الجديد . فتلاقى النظام الإسلامى بالنظام الغربى . ونستطيع أن نستخلص من هذا التلاقى أين يتفق النظامان وأين يختلفان. والمطلع على نصوص القانون العراقى لا يلبث أن يلاحظ أن نصوص الفقه الإسلامى وقد تلاقت مع نصوص القانون المدنى المصرى ، لا تعدو وجوهاً خمسة :

(١) فهى فى بعض المواطن تشق طريقها مرسلة على سجيتها ، فتبتدع من

الأحكام ما ترتفع به إلى مستوى لا يقل عن مستوى القانون المدنى المصرى . فيحتفظ القانون العراقى بأحكام الشريعة الإسلامية كما هى دون تغيير .

(٢) وهى فى مواطن أخرى تجارى نصوص القانون المدنى المصرى محاراة تامة . فهنا أيضاً يحتفظ القانون العراقى بها كما هى .

(٣) وهى فى بعض الحالات لا تجارى هذه النصوص إلا محاراة قاصرة ، فيستكمل القانون العراقى بهذه ما تقصر تلك عن بلوغه .

(٤) وهى فى حالات أخرى تسكت عن الحكم ، فيملأ هذا الفراغ بنصوص من القانون المدنى المصرى .

(٥) وهى أخيراً تعارض نصوص القانون المدنى المصرى ، فتفضل هذه عليها لأنها أصلح للعصر الذى نعيش فيه .

فمثل ما تبتدعه الشريعة الإسلامية ، مرتفعة فيه إلى مستوى لا يقل عن مستوى القانون المدنى المصرى نظرية بطلان العقد . فعند فقهاء الشريعة الإسلامية العقد يكون باطلا أو فاسداً أو موقوفاً أو نافذاً أو لازماً . والقانون المدنى المصرى ، مقتدياً فى ذلك بالقوانين الغربية الحديثة ، يجعل العقد إما باطلا أو قابلا للإبطال أو صحيحاً لازماً أو غير لازم . وليس هنا مكان المقارنة ما بين هاتين النظريتين . وبحسبى أن أقرر أن نظرية الفقه الإسلامى لا تقل فى الدقة والتدرج المنطقى وحسن الصياغة وقوة الصنعة عن نظرية القوانين الغربية . ومن ثم استبقاها القانون المدنى العراقى ، ولم يعدل عنها إلى النظرية الغربية .

ومثل ما تجارى فيه نصوص الفقه الإسلامى نصوص القانون المدنى المصرى محاراة تامة ، فنقلت نصوص الفقه الإسلامى كما هى فى القانون المدنى العراقى ، ما جاء فى الأحكام العامة فى الباب التمهيدى ، إذ نصت المادة الثانية على أنه « لامساغ للاجتهاد فى مورد النص » ، ونصت المادة الثالثة على أن « ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه » ، ونصت المادة الرابعة على أنه « إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع . وإذا زال المانع عاد الممنوع ، ولكن الساقط لا يعود » ، وغير ذلك من جوامع الكلم مما عبر فيه الفقه الإسلامى تعبيراً

دقيقاً عن معان يقول بها القانون الحديث . ومن ذلك ما ورد فى المادة ٨١ من أنه « لا ينسب إلى ساكت قول ، ولكن السكوت فى معرض الحاجة إلى البيان يعتبر قبولا » ، وما ورد فى المادة ١٥٨ من أن « أعمال الكلام أولى من إهماله ، لكن إذا تعذر أعمال الكلام يهمل » ، وفى المادة ١٦٠ من أن « المطلق يجرى على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصاً أو دلالة » ، وفى المادة ١٦١ من أن «الوصف فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر » .

ومثل ما لا تجارى فيه نصوص الفقه الإسلامى نصوص القانون المدنى المصرى إلا مجاراة قاصرة ، فاستكملت تلك بهذه ، ما ورد فى المادة ٧٤ من بيان ما يرد عليه العقد وفقاً للمعروف فى الفقه الإسلامى ، ثم ما ورد فى المادة ٧٥ من استكمال ضرورى للأحكام المتقدمة . فنصت المادة ٧٤ على أنه « يصح أن يرد العقد :

(١) على الأعيان منقولة كانت أو عقاراً لتمليكها بعوض بيعاً أو بغير عوض هبة ولحفظها وديعة أو استهلاكها بالانتفاع بها قرضاً .

(٢) وعلى منافع الأعيان للانتفاع بها بعوض إجارة أو بغير عوض إعارة.

(٣) وعلى عمل معين أو على خدمة معينة» . ثم نصت المادة ٧٥ على أنه « يصح أن يرد العقد على أى شىء آخر لا يكون الالتزام به ممنوعاً بالقانون أو مخالفاً للنظام أو للآداب » . ومثل ذلك أيضاً ما ورد فى المادة ٧٧ عن الصيغة التى يصح التعبير بها عن الإيجاب والقبول وفقاً لأحكام الفقه الإسلامى ، ثم ما ورد فى المادتين ٧٨ و ٧٩ من استكمال ضرورى لهذه الأحكام وفقاً لنصوص القانون المدنى المصرى . فنصت المادة ٧٧ على أن « الإيجاب والقبول كل لفظين مستعملين عرفاً لإنشاء العقد ، وأى لفظ صدر أولا فهو إيجاب والثانى قبول . ويكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضى ، كما يكونان بصيغة المضارع أو بصيغة الأمر إذا أريد بهما الحال » . ثم نصت المادة ٧٨ على أن « صيغة الاستقبال التى هى بمعنى الوعد المجرد ينعقد بها العقد وعداً ملزماً إذا انصرف إلى ذلك قصد العاقدين » . ونصت المادة ٧٩ على أنه « كما يكون الإيجاب أو القبول بالمشافهة يكون بالمكاتبة وبالإشارة الشائعة الاستعمال ولو من غير الأخرس وبالمبادلة

الفعلية الدالة على التراضى وباتخاذ أى مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالته على التراضى » . وهناك أمثلة كثيرة أخرى نجتزىء لضيق المقام بالإشارة إلى بعضها . فالحق العينى والحق الشخصى ، والوعد بالتعاقد ، وعيوب الإرادة ، والفسخ ، والعمل غير المشروع ، والحق فى الحبس للضمان ، وحوالة الدين ، والبيع ، والهبة ، والشركة ، والصلح ، والإيجار ، والكفالة ، والملكية ، والرهن الحيازى ، كل هذه موضوعات امتزجت فيها نصوص الفقه الإسلامى بنصوص القانون المصرى الجديد .

ومن أمثلة ما سكتت عنه نصوص الفقه الإسلامى ، فملىء الفراغ بنصوص من القانون المدنى المصرى ، التعهد عن الغير ، والاشتراك لمصلحة الغير ، والدعوى غير المباشرة ، والدعوى البوليصية ، ودعوى الصورية ، والتضامن ، وحوالة الحق ، والإثبات ، وبعض العقود المعينة ، وحق المنفعة ، وحقوق الارتفاق ، والرهن التأمينى ، وحقوق الامتياز .

والأمثلة على ما تعارضت فيه نصوص الفقه الإسلامى مع نصوص القانون المدنى المصرى ، ففضلت هذه على تلك ، قليلة العدد . نذكر منها التعامل فى الشىء المعدوم ، والفوائد ، والكسب دون سبب .

والذى يعنينى أن أقرره هنا أنه ليس مطلوباً — بل ولا محتملا — أن تنتهى دراسة الفقه الإسلامى إلى أن يكون صورة مطابقة للقانون المدنى العراقى . فهذا القانون إنما هو مزيج من الفقه الإسلامى والقانون الغربى ، فلا هو فقه إسلامى خالص ، ولا هو قانون غربى محض . والذى نبتغيه من دراسة الفقه الإسلامى أن نبقيه فقهاً إسلامياً خالصاً . فليس المقصود إذن ، حيث يتلاقى الفقه الإسلامى والقانون الغربى فى نص واحد ، أن نخرج القانون الغربى فنجعله فقهاً إسلامياً ، ولا أن نخرج الفقه الإسلامى فنجعله قانوناً غربياً ، بل ولا أن نستبقى الفقه الإسلامى على حاله . فقد ينتهى بنا الدرس إلى شىء من هذا ، أو إلى كل هذا ، أو إلى شىء غير هذا . والهدف الذى نرمى إليه هو تطوير الفقه الإسلامى وفقاً لأصول صناعته ، حتى نشتق منه قانوناً حديثاً يصلح للعصر الذى نحن فيه . فاذا استخلصنا هذا القانون فى نهاية الدرس ، وأبقيناه دائم التطور حتى يجارى

مدنيات العصور المتعاقبة ، فقد تكون أحكامه فى جزء منها ، قلّ أو كثر ، مطابقة لأحكام القانون المدنى العراقى ، أو لأحكام القانون المدنى المصرى ، أو لأحكام كل من القانونين . وليس القانون المصرى الجديد أو القانون العراقى الجديد إلا قانوناً مناسباً فى الوقت الحاضر لمصر أو للعراق . والقانون النهائى الدائم لكل من مصر والعراق ، بل ولجميع البلاد العربية ، إنما هو « القانون المدنى العربى » الذى نشتقه من الشريعة الإسلامية بعد أن يتم تطورها . وقد تكون البلاد العربية عند ظهور هذا القانون قد توحدت ، فيأتى القانون ليدعم من وحدتها وقد تكون فى طريقها إلى التوحيد ، فيكون القانون عاملا من عوامل توحيدها ، ويبقى على كل حال رمزاً لهذه الوحدة .

الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى

حركة التأليف فى العالم العربى

للأستاذ عباس محمود العقاد

منذ فترت حركة الجمع وتدوين الموسوعات فى أواخر أيام المماليك ، وقبيل انتهاء الدولة العثمانية ، لم يتجدد النشاط الثقافى بالعالم العربى إلا فى مطلع القرن التاسع عشر ثم فى مطلع القرن العشرين .

وجاء التجدد على مرحلتين : إحداهما كان مدارها على الترجمة من اللغات الأجنبية وإحياء الكتب السلفية ، وهى المرحلة التى بدأت عند مطلع القرن التاسع عشر .

والأخرى أضافت إلى ترجمة الكتب الأوربية وإحياء الكتب السلفية محاولات موفقة فى ميدان التأليف المبتكر ، وهى المرحلة التى بدأت عند مطلع القرن العشرين ، وكانت لها علاقة باعلان الدستور العثمانى من جهة ، ثم باستقلال الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الأولى من الجهة الأخرى .

وكان تجدد النشاط الثقافى على هاتين المرحلتين طبيعياً موافقاً لمجرى الأمور فلم يكن من الميسور أن ينتقل العالم العربى من الجمود والنكسة إلى الابتكار واستقلال الفكر دفعة واحدة ، ولم يكن له غنى فى مبدأ الأمر من الاقتباس تارة من الأقدمين وتارة من المعاصرين ، وساعده على إحياء الكتب القديمة ظهور المطبعة فى البلاد الشرقية ، وساعده على الترجمة من اللغات الأوربية دخول الشرق والغرب فى صلة جديدة من صلات التشابك فى السياسة والتجارة ، واعتقاد الشرقيين أن الاقتداء بالأمم الأوربية فى العلوم الحديثة هو سبيل الخلاص والأمان من الهزيمة فى هذا المعترك الجديد .

وتناولت الترجمة ما تدعو إليه حاجة الدولة وما تدعو إليه حاجة القراء على التعميم ، فترجمت كتب التاريخ والطب والرياضة والقانون ، كما ترجمت الروايات القصصية والمسرحية وموضوعات التاريخ التى لا تراد للتدريس .

وسارت هذه الحركة على سنّة التدرج البطىء فى أكثر الأحيان ، فلم تسبق حاجة الأمة بل كانت تأتى فى أوانها على حسب الحاجة إليها ، وقلما تزيد .

ثم تقدمت الشعوب العربية ونالت نصيباً من الحريات السياسية واستعادت الثقة بنفسها والقدرة على الاستقلال فى تفكيرها ، فظهرت حركة التأليف المبتكر إلى جانب حركة الترجمة والإحياء ، وبدأت بوادر هذا الاستقلال قبيل الحرب العالمية الأولى ثم بلغت أوجها فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولكن على غير سنّة التدرج الذى يقاس عليه .

ففى أثناء الحرب العالمية الثانية تضاعف إنتاج المؤلفين والناشرين وتلاحق ظهور الكتب الحديثة على نحو لا يناسب التدرج الطبيعى بالقياس إلى السنوات القريبة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت الفترة بين سنوات الثلاثين وسنوات الأربعين فى القرن العشرين معدودة من فترات اليقظة والنهوض .

وكان من الواجب أن تقاس الحركة إلى ما بعدها كما تقاس إلى ما قبلها لإبعاد الأسباب الطارئة والاعتماد على الأسباب المستمرة التى يطّرد عليها القياس .

وقد تبين فعلاً أن الطفرة فى حركة التأليف خلال الحرب العالمية الأخيرة كانت ترجع إلى أسباب طارئة كثيرة ، انقطعت آثارها بعد انتهاء الحرب بنحو سنتين :

من هذه الأسباب أن الناس كانوا يقضون السهرات فى البيوت لتقييد الإضاءة فى الأماكن العامة حذراً من الغارات الجوية ، فاتسع لهم وقت القراءة والاطلاع على الكتب والمصنفات .

ومنها ضيق حيز الصحف اليومية والأسبوعية وتوقف المنازعات الحزبية التى كانت تستهوى كثيراً من القراء إلى المطالعات الصحفية .

ومنها امتناع الوارد من الكتب الأوربية وتشديد الرقابة على الصحف الخارجية .

ومنها كثرة النقود المتداولة فى الأيدى ، فلم يكن من العسير على الكثيرين شراء الكتاب بالثمن الذى يستدعيه غلاء الورق وارتفاع الأجور فى تلك الأيام .

وإلى هذه الأسباب وما إليها كان مرجع الطفرة فى حركة التأليف خلال الحرب العالمية الأخيرة .

فلما انتهت الحرب أمكن أن تقاس حركة التدرج بالعوامل الطبيعية التى تميل إلى الثبات والاستقرار ويقل فيها التقلب والاضطراب .

وأهم هذه العوامل الطبيعية المستقرة مطالب الاستقلال السياسى ومطالب التعليم باللغة العربية ، ومطالب التعبير عن الوعى القومى الجديد والبواعث الاجتماعية الحديثة .

ومن مطالب الاستقلال السياسى كثرة البحث فى الدساتير والنظم الحكومية ومسائل الاقتصاد وتحضير الميزانية وتشريعات الضرائب وما إليها ، وهذه هى البحوث التى كان لها نصيب واف من عناية المؤلفين والمقتبسين فى معظم الأقطار العربية التى تنهج على منهج الحكم الدستورى الحديث .

ومن مطالب التعليم باللغة العربية كثرة التأليف والاقتباس فى مواد الدراسات الأدبية والقانونية والاقتصادية ، ولهذا تعددت المؤلفات والمقتبسات فى هذه المواد التى تدرس باللغة العربية ، ولا يزال التأليف الطبى أو الكيميائى ناقصاً فى مصر وبلاد العرب عامة ، لتدريس هذه المواد باللغة الإنجليزية وصعوبة نقلها قبل تعريب مصطلحاتها وإيجاد صلة بينها وبين لغة العرب كالصلة بينها وبين اللغات الأوربية منذ عهد اللاتينية والإغريقية إلى الآن .

أما مطالب التعبير عن الوعى القومى الجديد والبواعث الاجتماعية الحديثة فقد برزت فى اللغة العربية على صور شتى : بعضها يرتبط بالقديم وبعضها يحاول قطع الصلة بالقديم ، وقد صنع « الوعى القومى » صنيعه فى الموازنة بين هاتين الدعوتين المتقابلتين ، فأوشك العقل العربى أن يتحرر من جمود التعصب لكل ما سلف كما يتحرر من جمود التعصب لكل ماجد أو طرأ من جانب المحدثين .

وقد اتخذ التعبير عن الوعى القومى أساليبه المختلفة من إحياء المآثر ودراسة الأبطال وعرض العصور التاريخية على المناهج العلمية ، وشرح الأدب العربى فى ضوء الحقائق النفسية والاجتماعية ، كما اتخذ له أساليب أخرى فى باب القصة والمسرحية للتعبير عن حياة البيت ونهضة المرأة وعلاقات الطبقات ، ولا تزال

هذه الحركة ماضية فى سبيلها على نمط يبتعد مع الزمن عن التقليد والمحاكاة ، ويقترب من استقلال التفكير وإتقان التصوير .

ونحن فى عصر يتكلم فيه المتكلم عن حركة التأليف وينبغى أن يتناول بها نطاقاً أوسع جداً من النطاق الذى كان الباحثون يلتزمون حدوده إذا تكلموا عن حركة التأليف قبل مائة سنة أو مائتين .

فى القرن التاسع عشر — مثلا — كانت الإحاطة بالكتب المطبوعة تكفى لحصر التأليف كله فى نطاقه الذى لا يتعداه .

أما اليوم فالكتب المطبوعة لا تكفى لتصوير حركات الأفكار والخواطر فى مجموعة الأمة ولا فى طوائفها المتفرقة . فان تصوير هذه الحركات يدخل فيه حساب الروايات السينمائية التى تعرض على اللوحة البيضاء وقلما تقرأ على الورق ، ويدخل فيه حساب المسرحيات الشعبية وأكثرها يسمع ولا يقرأ ، ويدخل فيه حساب الإذاعة وهى تخاطب المستمعين من القارئين والأميين .

فإذا أدخلنا ذلك كله فى الحساب فحركة التأليف بمعناها الواسع أكبر وأقوى من حركة المطبوعات فى نطاقها المحدود ، وجاز لنا أن نقول إن يقظة الوعى العربى كما تدل عليه هذه التعبيرات المتعددة قد بلغت من القوة والاستقلال فى ربع القرن الأخير ما لم تبلغه قط فى زمن مثله من أزمنة العصور الأخيرة .

ومن علامات الخير أن تنطلق ألسنة المتعلمين وغير المتعلمين بما يجيش فى صدورهم من الخواطر والشكايات ، فان لم يخرجوا لنا فناً عالياً مهذباً أخرجوا لنا على الأقل صورة صادقة للعصر من جميع نواحيه ، ولأبناء العصر على اختلاف درجات التفكير .

ويسبق إلى بعض النقاد أن هذه الوجهة من حركة التأليف وشيكة أن تعوق التأليف المهذب عن وجهته العالية ، ولكننا إذا اعتمدنا على التجربة المحسوسة لم نجد فيها ما يسوغ هذا التقدير . فإن روايات الصور المتحركة بلغت أوجها من الشيوع والانتشار فى الوقت الذى راجت فيه مصنفات الأدب والتاريخ أكبر رواج . فلا تعارض فيما نعتقد بين الآداب العالية والآداب الشعبية ، إذ هما

لا تتجهان إلى فريق واحد ، ولا تتجهان إلى مطلب واحد من مطالب العقل ، والذوق فى الفريق الذى تتجهان إليه .

* * *

ألمحنا فيما تقدم بعوامل الطفرة فى فترة من الفترات التى مرت بها حركة التأليف فى الأقطار العربية .

وهى عوامل غير طبيعية قفزت بحركة التأليف وقتاً من الأوقات قفزة لا تناسب ما تقدمها من التدرج البطىء أو التدرج السريع .

إلا أن العوامل — غير الطبيعية — لا تنحصر فى ظواهر الطفرة وحدها ، بل تمتد أيضاً إلى ظواهر التخلف والتثبيط .

فلو أن يقظة الذهن العربى سارت على نهجها المعقول بين أبناء الأقطار العربية لوجب أن تسبق عصرها الحاضر بعدة سنين .

فى العالم اليوم نحو خمسين مليوناً يتكلمون العربية ، وعدة ملايين يتعلمونها ويقرأون فيها ، وليست مكانة الأدب العربى حتى يومنا هذا بالمكانة التى تناسب هذا العدد الكبير من بنى الإنسان .

ويخيل إلى بعضهم أن الأمية هى العقبة الوحيدة التى تتخلف بالأدب العربى عن مكانته العالمية .

وهى ولا ريب عقبة لا يستهان بها فى هذا السبيل ، ولكنها ليست بالعقبة الوحيدة على التحقيق .

إذ أن الأميين بين العرب فى العصر الحاضر لا تزيد نسبتهم على نسبة الأميين بين الروسيين قبل سبعين سنة ، ولم يمنعهم ذلك أن يساهموا فى الآداب العالمية بحظ وافر ، وأن يكون للمؤلف الروسى قراء بين الأوربيين لا يقلون عن قرائه فى لغته وبين أبناء بلاده .

وإنما العلة فى هذا الفارق هى الفارق فى الأوضاع وليست هى الفارق فى طبقة التفكير .

فهناك مائة مليون إنسان يقيمون فى بقعة واحدة ويتعاملون على نظام واحد

ولا تفصل بينهم حدود الحكومات وما وراء هذه الحدود من قيود الإصدار والإيراد .

أما العرب فهم خمسون مليوناً متفرقون بين عشرة أقطار أو أكثر من عشرة أقطار ، وكل قطر منها يشعر بالحدود بينه وبين الأقطار الأخرى فى جميع المعاملات ومنها المعاملات الثقافية ، ولعلها فى الطليعة بين جميع المعاملات إذا نظرنا إلى الأغراض الأجنبية التى تصطدم بالنهضة العربية على العموم .

وهناك فارق آخر من فوارق الأوضاع لا علاقة له بقيام الحدود بين الأقطار العربية ، وهو تركيز القيادة الفكرية والاجتماعية فى العواصم الكبرى وتفاوت النسبة بين عدد السكان وعدد القراء . فالقاهرة وحدها مركز ثقافى يكاد يساوى القطر كله فى نسبة القراء إلى السكان ، وثقافة العراق تدور على مدينتين أو ثلاث ، ويصدق هذا بعض الصدق على بيروت وجبل لبنان .

فالأمية عقبة قائمة فى وجه التأليف العربى ، ولكن أوضاع الحدود وسوء التوزيع بين المراكز الثقافية أقوى من عقبة الأمية بكثير .

ولو أصبح للتأليف العربى سند من القراء كالسند الذى يعتمد عليه التأليف بين خمسين مليوناً يقيمون فى صعيد واحد ، ويجرى توزيع المراكز الثقافية بينهم على نسبة السكان ، لتقدمت حركة التأليف العربى بعدة سنين ، ولم تعقها كثرة الأميين وهم يتناقصون على الدوام .

ومناط الأمل فى هذا وحدة الثقافة بين بلاد العرب ، وهى من الآمال التى تنعقد بالجامعة العربية فى مقدمة الهيئات التى تكفل التعاون بين الحكومات والشعوب على تحقيق الخير للعرب أجمعين .

عباس محمود العقاد

تعاون العرب فى وضع دائرة معارف عربية

للدكتور أحمد أمين

كل الأمم الحية اجتهدت فى أن تضع لها دائرة معارف تشتمل كل الفروع ، وهى تجددها كلما مرّ زمن تغيرت فيه معالم العلوم ، حتى أننا نرى الانسليكوپديا الإنجليزية جُددت أربع عشرة مرة . وسارت الأمم الأخرى سير انجلترا فى دائرة معارفها . وكل أمة تعتز بذلك لأنه يدل على تقدمها ونهوضها . ومن المؤسف أن الدول العربية لم تضع لها دائرة معارف كاملة إلى اليوم . لقد فكّر فى ذلك فى عهد اسماعيل باشا المعلّم بطرس البستانى ، وأمده اسماعيل باشا بجزء من المال. ولكن كان عيبها : أولا ، أنه لم يكن قد وصل إلى تأليفها إلى حرف العين ولم يتمها ، واخترمته المنية هو وابنه قبل إتمامها ، وثانياً ، أن العلوم والآداب والفنون تقدمت منذ عهده ، ولم تعد دائرته صالحة كل الصلاحية . وقام بمثل هذا العمل أيضاً الأستاذ محمد فريد وجدى ولكن عيبها أيضاً أنها غير وافية ، وثانياً أنه اعتمد فيها على نفسه فقط ، ولم يستعن بالاخصائيين ؛ مع أن دائرة المعارف عادة تشمل الجغرافيا والتاريخ والأدب والطبيعة والكيمياء والحساب والهندسة والفلك وما إلى ذلك . ومحال أن يلم إنسان كائنا من كان بهذه الفروع كلها ، فضلا عن التبحر فيها ، فما أحوجنا اليوم إلى دائرة معارف تناسب العصر. نعم ، قام بعض كبار المستشرقين بدائرة معارف إسلامية ، ولكنها مقصورة على المواد الإسلامية من جهة ، وغير مشبعة بالروح الإسلامية من جهة أخرى . وهذه الدائرة التى نطمح إليها ، لابد أن يسبقها الفراغ من وضع المصطلحات الحديثة فى الأدب والعلم والفن ليستعين بها كتّاب دائرة المعارف . وهذه وظيفة المجامع اللغوية ، يضعون المصطلحات لهذه الأمور كلها ، يفرغون منها ويتفقون عليها . والطريقة المثلى فى ذلك أن يمسكوا بدائرة من دوائر المعارف الأجنبية الفنية ويفرغون من وضع مصطلحات لها ، ثم يأتى دور كتاب دائرة المعارف . ولابد أن يتفرغ لها المتخصصون بجميع الأقطار العربية كل فى فرعه الخاص ، من

فلسفة وعلم وأدب وفلك ورياضة إلى غير ذلك ، وهذا عمل ضخم يحتاج أولا ، إلى مال كثير ، لأن الأيام عودتنا أنّ ما لم يؤجر لا يعمل ، ثانياً ، يحتاج إلى إنشاء مكتب فنى يكون من اختصاصه وضع الفيشات لكل المواد على حسب التسمية العربية ، وتوزيع كل مادة أو طائفة من المواد على الفروع المختلفة . وهذا لابد له من مهارة فنية خاصة . وبعد ذلك يطبع طبعاً أنيقاً محلى بالصور والخرائط وتساهم فيه جميع الأقطار العربية . وعندئذ فقط يمكن أن نقول إننا وضعنا الحجر الأساسى للنهضة الشرقية ، فدائرة المعارف هذه كفيلة بأن تذيع الثقافة العالية بين المتنورين من المتكلمين بالعربية . ولا نكون إذ ذاك عالة على الغربيين فى دوائر معارفهم . ويمكن بعد ذلك أن نقوم باختصار لهذه الدائرة لتكون قرب اليد ، ونهزة المستنجد . وربما كان لابد أن يسبق تنسيق وتوسيع للمعاجم المختلفة. هذا معجم للغة يوافق حاجات العصر ، وهذا معجم للطب كذلك ، وهذا معجم للجغرافيا ، ونحو ذلك بحيث تكون مواد أولية لدائرة المعارف . وإذا كان الغربيون يولون أكبر عنايتهم لعلماء الغرب ونوابغهم وشعرائهم وأدبائهم وفلاسفتهم فلنول نحن عنايتنا برجالنا ونوابغنا وعلمائنا وفلاسفتنا وأدبائنا وشعرائنا ؛ سواء منهم الأقدمون أو المحدثون . وإذا كان الغربيون يولون اهتمامهم لجغرافية بلادهم فلنول نحن اهتمامنا بجغرافيتنا . ولنا من التراث القديم والتراث الحديث ما يملأ أجزاء عدة . وعندنا من المختصين فى كل علم وفن من يستطيع أن يملأ مادته بحمد الله ، مستعينين على ذلك بما سبقنا به الغربيون فى تدوين دوائر معارفهم . وعندنا أيضاً من الموسوعات اللغوية أمثال لسان العرب والمخصص والموسوعات الأدبية والتاريخية والجغرافية ، أمثال نهاية الأرب وصبح الأعشى ونحو ذلك . ولم تبق أمة حية على وجه الأرض من غير أن يكون لها دائرة معارف بلغتها ، تسايرها مع الزمن ، وكلما تقدم العلم والفن طبعتها طبعة جديدة تساير العلم والفن ، إلا الشعوب العربية لأنها وقفت ولم تقم بهذا العمل ، وربما كان أكبر سبب فى ذلك أن الشعوب العربية لم تضع مصطلحات حديثة للعلوم والفنون الحديثة ، وإذا وضع شعب بعض الشىء ، فلم تتفق كلها على مصطلح واحد . هذه بلد تقول الطبيعة ، وأخرى تعرب الكلمة الأفرنجية وتسميها فيزيقيا ، وهكذا يجب أن توحد هذه المصطلحات أولا ، وتتم ثانياً ، ثم تستغل فى دائرة المعارف ثالثاً ، فما لاشك فيه أن دائرة المعارف هذه ، من أول مظاهر المدنية الحديثة .

وقد كان المسلمون الأولون يؤلفون دوائر معارف مثل إخوان الصفا فى الفلسفة ، وكتب الجاحظ فى الاجتماعيات والأدبيات ونهاية الأرب ومسالك الأبصار فى العلوم المختلفة . ولكنها لم تكن شاملة من جهة ، ولم تكن مرتبة على حسب حروف المعجم من جهة أخرى ، فجاءت المدنية الحديثة فنظمت هذا العمل ووسعته ، وجعلته وفق حاجات العصر الحديث . فما بالنا لا نعمل عملهم ولا نسير سيرهم : والحاجة شديدة إلى مثل عملهم .

إن كثيراً من الشبان يهرعون إلى دوائر المعارف الأجنبية ، فيأخذون منها بغيتهم ولكن المثقفين باللغة الأجنبية فى كل أمة عدد قليل ، بجانب الكثرة البالغة ممن لا يعرفون غير لغتهم . ولقد سئل السيد أحمد خان رحمه الله ، عن أيهما خير : أنعلّم طائفة من الهنود لغة أجنبية أم ننقل العلوم والمعارف الأجنبية إلى لغة البلاد؟ فنصح بالطريقة الثانية ، لأنها تثقف عدداً أكبر ، وقال : لوددت أن أكتب بحروف من نور على جبال الهملايا مطالباً بنقل العلوم والمعارف الأجنبية إلى لغة البلاد.

لقد مر على الأمم العربية زمان طويل يزيد على مائة سنة ، وكان هذا يكفى لتعريب المصطلحات الأجنبية ، واستخدامها فى دائره المعارف العربية ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث إلى اليوم فتراكمت المصطلحات والمعلومات ، وأصبح العمل شاقاً عسيراً . لأن العلم لم يقف عند حد ؛ وكلما مر الزمن ، تضاعفت المواد . فما لم تبادر الأمم العربية ، غرقت فى هذا التيار الغزير قبل أن تتغلب عليه . ومن غير شك تأليف دائرة المعارف العربية ، ومساهمة الشعوب العربية فى وضعها ، يوثق الصلات بينها . ويقلل من الاختلافات اللغوية والعلمية والأدبية ويجعلها تسير سيراً واحداً ، وفى طريق واحد .

قد تسألنى .. إن هذا العمل الضخم يحتاج إلى مال كثير ، فمن أين نأتى بهذا ؟ فأقول .. إن هذا المال يسهل على الشعوب العربية المختلفة أن تتحمله فهى قادرة على تخصيص مليون من الجنيهات أو مليونين أو أكثر متى صدقت النية ، ومثل هذه المبالغ أنفقت فيما يقل عنها فائدة . ولكن العلم والأدب ضائعان دائماً ، وتبذر الأموال فيما لا يبقى ولا يفيد ، وتحجز الأموال عما يبقى ويفيد . واستنارة مائة واحدة من كل أمة من هذا العمل الضخم يساوى هذا المبلغ أو أكثر منه .

فقتل الجهل لا يقل شأناً عن إحياء نفوس الأفراد . والشرقيون على العموم لا تنقصهم الفكرة الصالحة ، فعندهم آلاف من الآراء النافعة ، ولكن ينقصهم ربط الفكرة بالعمل . والتنظيم الإدارى للتنفيذ ، والأمم تختلف فى ذلك اختلافاً كبيراً . فالأوربيون على العموم ، أكثر تنفيذاً للفكرة من الشرقيين ، وربما كان الأمريكيون أكثر من الأوربيين فى ذلك فقد عد من أكبر فضائلهم ربط الفكرة بالعمل ، ولو كانت الفكرة غريبة . أما الشرقيون ، فلا يخلو مجلس من مجالسهم من اقتراحات ، ومن تعداد للعيوب ، ومن ذكر وسائل لإصلاحها ، ولكن كل هذه المجالس تنتهى بعد الأخذ والرد بقولهم . . أصلح الله الحال . . لأن الله لا ينزل الإصلاح من السماء ، من غير مباشرة عمل منهم . وقد عهدنا كما قال عمر . . أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، ونقول نحن ، ولا تمطر دوائر معارف ولا تمطر أنواع الإصلاح المختلفة ، ما لم يبدأ الزعماء بالعمل ، والله الموفق .

النظم النقدية والمصرفية

فى البلدان العربيـــة

للأستاذ سعيد صمادة

تختلف النظم النقدية بين مختلف البلدان العربية اختلافاً كبيراً . فمنها ما هو أولىّ ، يقرب من نظم القرون الوسطى ، كما هى الحالة فى العربية السعودية واليمن وباقى بلدان الجزيرة العربية ؛ ومنها ما هو أرقى مرتبة ، لكنها لا تزال متأخرة إذا قيست بالنظم السائدة الآن فى البلدان الغربية ، كما هى الحالة فى مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن . أما النظم المصرفية فهى معدومة فى بلدان الجزيرة العربية وفى دور النمو — خصوصاً إذا عنينا النظم المصرفية الوطنية — فى البلدان العربية الأخرى . ويرجع معظم التباين فى درجة رقى الأنظمة النقدية والمصرفية بين مختلف البلدان العربية وبينها جميعاً وبين النظم الغربية إلى اختلاف الرقى الاقتصادى والاجتماعى بوجه عام ، كما يرجع بعضه إلى تأثير المصالح الأجنبية فى بناء هيكل هذه النظم ، وإلى درجة اهتمام الحكومات الوطنية فى هذه القضايا.

تقتصر أعمال النقد فى بلدان الجزيرة العربية على إيجاد واسطة أولية للمبادلة ومقياس للقيم ، حتى دون الاهتمام بما يطرأ على قيمة النقد من تغيير ، وبأسباب التقلب ونتائجه .

إن النقد الرسمى فى العربية السعودية هو الريال السعودى المحتوى على ١٦٥ حبة من الفضة والذى بدأ التداول به سنة ١٩٣٣ وكان يوازى حينئذ الروبية الهندية . وعلى الرغم من انتشار تداوله فإن قوة الابراء ليست محصورة فيه فقط ، بل هنالك مقياس للقيم والدفع الآجل أكثر شيوعاً وهو الليرة الإنكليزية الذهب جورج الخامس ، حتى أن الحكومة نفسها تستعمل الليرة الإنكليزية . والسعر الرسمى للريال السعودى إزاء الدولار والاسترلينى هو ثلاثون سنتاً أميركياً ازاء الأول وشلن واحد ونصف ازاء الثانى ، وهو السعر الذى يعتمد فى مدفوعات شركة

البترول العربية الأميركية ، وفى حصول المفوضيات الأجنبية على الريال السعودى من الحكومة للقيام بمدفوعاتها المحلية . أما سعر السوق للريال السعودى ازاء الليرة الاسترلينية الذهب فيتغير من وقت إلى آخر حسب التغير النسبي فى العرض والطلب لهاتين العملتين ، كما يتغير أيضاً ازاء العملات الأجنبية الأخرى . وقد كانت التقلبات فى السعر فى السنين الأخيرة شديدة الحدّة .

والنقد الرسمى فى اليمن هو دولار ماريا تريزا المعروف بالريال ، وقيمته الإسمية موازية لقيمة الريال السعودى والروبية الهندية ولكنه كالريال السعودى يتغير سعره فى السوق ازاء الليرة الإنكليزية الذهب والعملات الأجنبية الأخرى حسب العرض والطلب .

وقد كان من نتائج تقلبات سعر النقد السعودى واليمنى بالعملات الأجنبية أن جعل أسعار السلع المستوردة كثيرة التغير وأن عاق توظيف الرساميل الأجنبية فى البلدين . وكان من نتائج عدم وجود مصارف انّ توفيرات الأفراد تذهب إلى زوايا الادخار وأن التجار وأصحاب الحرف يلجأون إلى المداينين للحصول على حاجاتهم من الأموال بفوائد فاحشة ، كما أن عدم وجود نظام يسيطر على العملات الأجنبية ، المكتسبة من عوائد البترول والمناجم الأخرى ، ومن الحج فى العربية السعودية ، ومن مصدرات البن والجلود فى اليمن ، تذهب فى استيراد كماليات بدلا من استعمالها فى استيراد الحاجات الضرورية وفى استيراد الآلات والمعدات اللازمة لترقية اقتصادياتهما وزيادة الدخل الوطنى وبالتالى تحسين مستوى معيشة السكان .

وما قيل عن التشويش والارتباك فى النقد فى السعودية العربية واليمن يصح أيضاً على باقى أقطار الجزيرة العربية .

إن بلدان الجزيرة العربية لفى أشد الحاجة إلى إصلاح فى حقلىّ النقد والصرافة . وهذا من أهم واجبات حكومات هذه الأقطار . نعم ان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا تساعد على إيجاد نظام وسياسة حديثين ولكن مهما كان الهيكل الاقتصادى والاجتماعى متأخراً ، فإنه بالإمكان خلق نظام نقدى ومصرفىّ يؤمن النقـــد والتسليف اللازمين للتجارة والزراعة والصناعـــة ، ويؤمن

الاستقرار فى قيمة النقد ، ويسيّر استعمال النقود الأجنبية المكتسبة من عوائد البترول وخلافه ومن التصدير إلى ما فيـــه مصلحة الاقتصاد الوطنى ومصلحة سواد الشعب . ويجدر بالذكر فيما يتعلق بالهدف الأخير أن عوائد البترول تبقى طالما أن هنالك بترولا ولكن البترول ككل المعادن لابد أن ينضب باستمرار استخراجه ، فاذا ما استعملت هذه العوائد فى تحسين طرق ووسائل الإنتاج تتمكن شعوب هذه البلدان من زيادة دخلها الوطنى أضعافاً عما تخسره من العوائد بعد نضوب البترول ، وإلا فتكون عرضة للحرمان وهبوط كبير فى مرتبة معيشتها عندما تنفد هذه الثروة الطبيعية العظيمة،ويكون وجود البترول إذ ذاك وبالا بدلا من أن يكون بركة .

أما الأنظمة النقدية والمصرفية فى بلدان الشرق الأوسط العربى الأخرى فهى وإن تكن أفضل كثيراً منها فى أقطار الجزيرة العربية لكنها كما قلنا لا تزال متأخرة إذا قوبلت بالأنظمة السائدة الآن فى أوروبا وأميركا ، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية الحديثة . وهذه الأنظمة هى بجوهرها من صنع الأجنبى . فقد ربطت بريطانيا النقد المصرى بالنقد الاسترلينى ، وأسست البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ وحصرت به إصدار أوراق النقد ، كما ربطت النقد العراقى والنقد الفلسطينى والأردنى بعد الحرب العالمية الأولى وأنشأت لكل منهما مجلساً لإصدار النقد . وكذلك ربطت فرنسا النقد السورى واللبنانى بالفرنك وأسست بنك سوريا ولبنان فى سنة ١٩٢٠ ومنحته امتياز إصدار الأوراق النقدية . وظل هذا الارتباط الزجرى فى هذه الأقطار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن بقى ظله بعد نوال هذه البلدان استقلالها لأن الاحتياطى معظمه بعملة البلاد التى كانت مسيطرة وليس بالإمكان التصرف به كما تقتضيه المصلحة الوطنية كون استعمالها ومقادير هذا الاستعمال جعلت لها شروط فى اتفاقات ثنائية مع الدولة صاحبة العلاقة التى كانت فى وضع مكّنها من املاء هذه الشروط لدرجة كبيرة ، ولأن المؤسسة التى تصدر النقد بقيت أجنبية فى جميع هذه البلدان عدة سنين بعد الحرب وفى بعضها لا تزال أجنبية حتى الآن .

وكانت أغراض كل من بريطانيا وفرنسا من ربط نقود البلدان المسيطرة

عليها بنقدها : أولا أن تتناول ما يلزمها من نقود هذه البلدان كلما اقتضت الحاجة لسد نفقات جيوشها مقابل سنداتها واعتمادات تفتحها فى بلادها ، وثانياً أن تسهل تجارتها مع هذه البلدان وتسهل استثمار رساميلها فيها ، وثالثاً أن تقوى سيادتها السياسية عليها عن طريق السيادة المالية .

وكان من نتائج هذا الربط أن أخضع نقود مصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن إلى تقلبات الاسترليني ونقدى سوريا ولبنان إلى تقلبات قيمة الفرنك ، التى كانت شديدة وبالغة الأثر ، إنْ كان من حيث التقلقل فى العلاقات بين الدائن والمدين أو من حيث الخسارة التى نجمت عن هبوط قيمته العظيم واستمراره ، وإنْ حال دون تكييف كمية النقد فى كل من هذه البلدان حسب حاجة التجارة والزراعة والصناعة والعمل ليؤمن استقرار الأسعار اللازم لأعلى مستوى من الإنتاج والعمل ، وهو الشرط الأخطر من الشرطين الأساسيين للنقد الصالح . كما أن تضخم النقد فى هذه البلدان بسبب مصروفات الجيوش البريطانية والفرنسية أثناء الحرب قوّض الشرط الأساسى الثانى للنقد الصالح وهو استقرار أسعار القطع الأجنبي الذى بدونه لا يمكن أن تنتظم التجارة الخارجية ويتوازن ميزان الحسابات الجارية . وكذلك فإنّ توظيف القسم الأكبر من التغطية بسندات أجنبية لم يكن من مصلحة هذه البلدان لأن به أهمل حد المبادىء الأساسية للنقد الورقى وهو توفير المعادن الثمينة لأغراض الوطن العمرانية .

وقد خطت مصر والعراق خطوات واسعة نحو الاستقلال النقدى ، فحورت مصر امتياز البنك الأهلى سنة ١٩٤٠ بشروط أهمها تمصير الإدارة والخيار فى تأميم المصرف وجعله مصرفاً مركزياً بكل معنى الكلمة . وقد بحث تأميم المصرف سنة ١٩٤٧ دون أن يتخذ أى قرار بشأنه . ولكن فى هذه السنة تقرر التأميم وجعل المصرف مصرفاً مركزياً يقوم بجميع أعمال المصرف المركزى الحديث . وكذلك فقد أسست العراق مصرفاً مركزياً وطنياً فى السنة الماضية وأناطت به إصدار النقد وضبطه وضبط التسليف لمصلحة البلاد . والقاعدة النقدية فى مصر والعراق هى « القاعدة الدولية » المنطوية عليها اتفاقات الصندوق النقدى الدولى .

أما فى سوريا ولبنان فلا يزال « بنك سوريا ولبنان » يقوم بإصدار النقد وبوظيفة عميل مالى لحكومتيهما وهو بذلك يخضع لبنود اتفاقات مع هذه الحكومات تنتهى فى سنة ١٩٦٤ ، ويخضع فيما عدا ذلك للقانون الفرنسى وقانونه الأساسى . وليس هنالك رقابة من أى من الحكومتين على أعماله المصرفية التجارية . وهدفه الأول هو الربح وخدمة حكومة فرنسا التى أوجدته ولا يخدم مصلحة البلدين إلا عندما تتلاءم خدمتهما مع أهدافه وهذا أمر طبيعى لا يلام عليه طالما أوضاعه القانونية لا تجعل منه مصرفاً عمومياً كما هى حالة المصارف المركزية الحقيقية . ومع أنه توجد رغبة فى بعض الأوساط السورية واللبنانية فى تأسيس مصرف مركزى وطنى ، فإن واحدة من الحكومتين لم تفكر حتى الآن تفكيراً جدياً فى هذا الأمر .

وقد استبدلت كل من سوريا ولبنان منذ الاتفاقات المالية الأخيرة مع فرنسا « قاعدة قطع الفرنك » بـ « القاعدة الدولية » باعتبارها عضواً فى صندوق النقد الدولى وحددت قيمة نقدها بالذهب والدولار وجعلت تغطية النقد نصفه بالذهب وعملات أجنبية والنصف الآخر سندات حكومية وسندات تجارية . ومع أن كل من الليرتين السورية واللبنانية محددة قيمتها بالذهب والدولار ، وبالتالى بالنقود الأجنبية المحددة قيمتها كذلك ، فهى لا تستبدل الآن بالسعر الرسمى هذا ، إلا فى حالات قليلة كما أن السلطات النقدية عند استبدالها لا تستبدلها بغير هذا السعر . والسعر الرائج هو سعر السوق الذى أصبح منذ مدة قانونياً وحراً ضمن بعض الشروط . وهذا السعر الأخير يعلو ويهبط حسب العرض والطلب — وكان ولا يزال الاتجاه العام نحو الهبوط فى قيمة النقد الوطنى — مما أدخل على التجارة نوعاً من المضاربة وأعاق استثمار الرساميل الأجنبية فى البلاد وأعاق فعالية تجميع الأموال الطليقة فيها . وبالنظر لما ذكر فان قاعدة النقد فى سوريا ولبنان بجوهرها « قاعدة الورق » . وكان من أهم أسباب هذا الخلل أن سوريا ولبنان عندما دخلا فى عضوية الصندوق النقدى الدولى حدد كل منهما قيمة نقده بالذهب والدولار على مستوى لا يتناسب مع تعادل القوى الشرائية بين نقديهما والدولار وغيره من النقود . فقد أبقى كل منهما قيمة نقده على ما كان عليه قبل الحرب الأخيرة على الرغم من تضخم النقد العظيم وبالتالى مستوى الأسعار الذى كان

ولا يزال يفوق بأضعاف مستوى الأسعار فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، مما جعل توحيد قيمة النقد الرسمية وقيمته فى الأسواق غير ممكنة .

ويجدر الذكر أن معظم النقود الأجنبية التى تملكها سوريا ولبنان هو فى يد الأفراد وتحت سيطرتهم . ولما كان الاستيراد حراً تقريباً من أى قيود فى لبنان وحراً لدرجة ما فى سوريا فان أكثر مدخرات البلاد من النقد الأجنبى الناتج عن مصروفات الجيوش إبان الحرب قد استنفد فى استيراد كماليات ، والقليل منه نسبياً أنفق فى شراء الآلات والمعدات والمواد اللازمة للصناعة والزراعة والأشغال العامة

قلنا ان النظم المصرفية معدومة فى بلدان الجزيرة العربية وأنها كالنظم النقدية متأخرة على درجات متفاوتة فى بلدان الشرق الأوسط العربى الأخرى . وأهم ظواهر هذا التأخير قلة الأموال المعدة للإقراض الصناعى والزراعى ، وغلاء أكلاف القروض على أنواعها وقلة سلامة المصارف الوطنية ، وسيطرة المصارف الأجنبية خصوصاً فى الصرافة التجارية والتسليف الرهنى ، وسوء تنسيق التسليف وتكييفه حسب الحاجة . ويرجع هذا التأخر إلى عدة أسباب رئيسية يمكن إجمالها فيما يلى :—

أولا : ان نظام الصرافة على العموم عاجز عن تجميع وتوزيع الأموال الطليقة فى البلاد بطريقة فعالة . والعوائق الرئيسية التى تحول دون التجميع هى عدم الثقة فى أكثر هذه البلدان بثبات قيمة النقد ، والاعتقاد السائد فى أذهان نسبة كبيرة من السكان بكون الفائدة ربا مهما كان معدلها وسوء المظنة فى المصارف الناتج بعضه عن الجهل وشـــدة التحفظ والبعض الآخر عن إفلاسات بعض المصارف بين حين وآخر . ويعيق توزيع الأموال صعوبة التحقق عن مقدرة المستلف ، وتغلب استعمال « الدفتر المفتوح » أو « السند العادى » فى التسليف ، والمطل فى المحاكمات . وبالنتيجة فان معظم التوفيرات يذهب إلى زوايا الادخار ، فتحرم التجارة والزراعة والصناعة من استعمال هذه الأموال ، وأن تسليف المصارف ليس واسع الانتشار أو معتدل الاكلاف كما هو فى البلدان الأكثر رقياً ، وأن الأشغال تمول فى الغالب — بصرف النظر عن الرأسمال الخاص — من قبل المداينين والتجار المداينين بفوائد فاحشة .

ثانياً : ان المصارف الوطنية ، على العموم ، مؤسسات تسليف عديمة

الكفاءة لأسباب عديدة ، منها تنظيمها الذى يتخذ عادة شكل العمل الفردى أو الشراكة ، وقلة رأسمالها ، وتوظيف جانب كبير منه بالأراضى والمسقفات ، واتخاذ قاعدة اللامركزية فى وجود عدة مصارف يقوم كل منها بالحاجة المالية لعدد قليل من الناس فى منطقته الخاصة ، والجمع بين أعمال الصرافة والأعمال التجارية وخلافها ، وقلة المعرفة النظرية بالصرافة من جانب أصحاب المصارف كما يستدل من نوع العمليات التى يقومون بها من قبل منح القروض مقابل رهن أو منحها للاستهلاك وحسم الأوراق غير التجارية وسندات الإعارة . فكان من تأثير هذه الحالة أن أصبحت الصرافة الوطنية غير سليمة ، الأمر الذى أدى إلى ازدياد مزاحمة المصارف الأجنبية وساعد على جعل هذه البلدان مسودة من الأجنبى رأسمالا وسياسة وإدارة .

ثالثاً : ان قوانين تنظيم الصرافة معدومة فى أكثر هذه البلدان فيمكن لأى شخص أو أى عدد من الأشخاص أن يباشر أعمال الصرافة كما يباشر أى عمل عادى آخر دون أن يكون خاضعاً لقيود خاصة . وقد أدى انعدام هذه القوانين إلى الكثير مما ذكر من الوهن فى الصرافة الوطنية ، وإلى سوء المظنة بالمصارف الوطنية واتخاذ جانب التحفظ تجاه المصارف الأجنبية .

رابعاً : ان الصرافة الصناعية تكاد تكون معدومة فى أكثر هذه البلدان مما يضطر المشاريع الصناعية إلى الاعتماد على أموالها الخاصة ، وهذه لا تسمح بالتوسع فى شراء الآلات وبناء المصانع .

خامساً : ان التسليف المصرفى للزراعة قليل جداً بالنسبة إلى الاحتياج . فقروض المصارف الزراعية محدودة المدى والتنوع ، وكثيرة النفقات خصوصاً القروض الصغيرة وقصيرة الأجل ، وهى أيضاً غير ميسورة لطبقة كبيرة من الزرّاع ، وليس ثمة من مراقبة صحيحة عليها ، وهى خاضعة فى بعض هذه البلدان للنفوذ السياسى والمحاباة . ومصارف الرهون والتسليف العقارى الأجنبية إنما تسلّف غالباً فى المدن ، ونسبة إشغالها فى القرى محدودة ومساعدتها لصغار الفلاحين قليلة . أما المصارف التجارية من أجنبية وأهلية فهى لا تموّل عادة الإنتاج الزراعى وإنما تموله لمدى قليل — فيما عدا مصر — تصريف المحصولات الزراعية .

ويعيق التسليف على الإنتاج الزراعى عدم التيقن من المحصول ، وكثرة إنفاق القروض فى أمور غير منتجة ، وكون المزارع العادى لا يملك ضماناً للقروض مقبولة لدى المصارف التجارية . ومن الجهة الأخرى فان التسليف لتوزيع الحاصلات يعيقه فى أكثر هذه البلدان عدم وجود المستودعات الصالحة للخزن . وقد نتج عن قلة متناول التسليف المصرفى للأغراض الزراعية أن أصبح محتاجو الاستلاف من صـــغار الملاك الفلاحين والمستأجرين الذين لا أرض لهم مجبرين على الالتجاء إلى المداينين ، فيتاقاضاهم هؤلاء معدل فائدة فاحشاً تحت صور متنوعة . وتجدر الإشارة إلى أن جمعيات التسليف الزراعية فيما عدا مصر تكاد تكون معدومة ، وحتى فى مصر لا تزال فى بدء نموها .

سادساً : ان النظم المصرفية ناقصة من حيث علاقات المصارف بعضها مع البعض الآخر ومن حيث تناسق سياسة التسليف . فأرباب المصارف الأهلية يحتفظون بنظام اللامركزية من حيث عدم إنشاء الفروع ، وهم أيضاً لا يتعاطون عمليات الاستيداع والحسم فيما بينهم إلا إلى درجة محدودة ، وعلاقات المصارف الأهلية مع المصارف الأجنبية غير منظمة على خطط حديثة والكثير من معاملاتها لا يتفق مع الأساليب المصرفية الحديثة . ومن جهة أخرى فان المصارف الأجنبية ولئن كانت مركزية فى تنظيمها الداخلى ، غير أن علاقاتها بعضها مع بعض من حيث التسليف والحسم قليلة . ولذلك فان الأموال ليست سهلة التنقل كما أن سياسات المصارف فى التسليف غير متناسقة . وبالنتيجة ، فإن أكلاف القروض تختلف من وقت إلى آخر وبين منطقة وأخرى وفاقاً للطلب الموسمى والمقتضيات الموضعية ، ووفاقاً ، من جهة المصارف الأجنبية ، لمعدل الفائدة السائدة فى بلدانها الأصلية .

ولابد من القول أن مصر تمتاز عن شقيقاتها فى جميع هذه النواحى ، خصوصاً فيما يتعلق بتقدم الصرافة الصناعية وفيما يتعلق بتحريرها المستمر من الصرافة الأجنبية اللذين ابتـــدءا ونموا بتأسيس ونمو بنك مصر الوطنى الصرف والذى قام بإنشائه طائفة من الماليين المصريين . فهو إلى جانب أعماله فى الصرافة التجارية العادية يساعد ويشترك بتأسيس المشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة

وهو الآن محور لعدة شركات كبيرة ، أهمها شركة مصر للغزل والنسيج . ويجدر بالقول أيضاً أن الحكومة العراقية خطت خطوات حسنة بتأسيسها مصرف صناعى (سنة ١٩٣٦) ، ولو أنه برأسمال لا يزال محدوداً ، ومصرف تجارى (مصرف الرافدين ، سنة ١٩٤١ ومؤخراً مصرفاً مركزياً كما ذكرنا آنفاً . ويجب الإشارة أيضاً إلى نمو الصرافة التجارية الوطنية فى لبنان بالنسبة إلى أكثر شقيقاتها ، ولو أن كل المصارف فيها تقريباً من النوع الفردى الذى ليست له فروع ولا هى من المصارف الكبيرة التى يمكنها أن تزاحم المصارف الأجنبية مزاحمة فعالة . ومن المصارف العربية ذات الشأن « البنك العربى » التجارى الذى أسس فى فلسطين قبل الحرب الأخيرة كشركة مساهمة وله الآن فروع فى كل الأقطار العربية .

ولكن على العموم يقتضى إصلاح عظيم وسريع فى نظام الصرافة فى كل البلدان العربية يتناول : تسهيل تجميع وتوزيع « الأموال الطليقة » وترقية الصرافة الوطنية على الخطط الحديثة ، وتمويل حاجات الصناعة بالقروض الاستثمارية ، وإعداد الوسائل الملائمة والوافية لتسليف صغار الفلاحين من ملاك ومستأجرين وإعداد الوسائل لتنسيق التسليف وجعله متناسباً . ولا مجال هنا لبحث هذه الأمور

وختاماً يجب التشديد فى القول أن التقدم الاقتصادى يتوقف لدرجة كبيرة على فعالية النظام النقدى والصرافى السائد والسياسة النقدية المتخذة . فالنظام هذا يجب أن يهدف إلى أمرين رئيسيين : الأول والأهم تكييف كمية النقد والتسليف المصرفى حسب حاجة التجارة والصناعة والزراعة لتأمين الاستقرار فى مستوى الأسعار والحصول على أعلى درجة ممكنة من الإنتاج والعمل ، والثانى : تأمين استقرار قيمة النقد بالنسبة إلى النقود الأجنبية الثابتة بغية تسهيل التجارة الخارجية وتوازنها وتسهيل توظيف الرساميل الأجنبية ، وبقاء هذا الاستقرار مستمراً طالما لا يحدث تغيير وقتى فى ميزان التجارة يستوجب تغييراً مناسباً فى أسعار القطع الأجنبى . ولا يمكن تحقيق الأمر الأول والتأكد من تحقيق الأمر الثانى إلا بانشاء نقد مستقل ، ومصارف سليمة ووافية بالحاجات ، ومصرف مركزى يتولى إدارة النقد وضبط التسليف حسب مقتضيات الأحوال الاقتصادية فى البلاد .

النزعات القوميـــة

فى أدبنا المعـــاصر

للأستاذ سامى الكيالى

. . . حين أذكر الأدب العربى فى معرض بحث من البحوث الأدبية أريد من ذكره الشمول الذى يضم تحت لوائه الأدب المصرى والأدب الشامى والأدب العراقى والأدب الحجازى والأدب الأندلسى وكل بقعة عربية ينتج أدباؤها وشعراؤها أدباً يعبر عن شتى منازع الحياة .

والنزعات القومية فى أدبنا المعاصر بدأت قوية فى شعر الشعراء وأدب الكتّاب منذ بداية القرن التاسع عشر ، وقبيل هذه الفترة بسنوات .

فقد اعتبر الأدباء والشعراء والمفكرون — اعتبروا أدبهم وسيلة للنهوض بأوطانهم وبالأمة العربية التى ظلت أجيالا طويلة تحت سجف الغيبوبة والجهالات محكومة لغيرها ، لا تتمتع بما تتمتع به الأمم الحرة أو بما كانت تتمتع به الأمة العربية يوم كانت ذات صولة وسيادة وسلطان .

ولقد انبثقت الصيحات من هنا وهناك ، تقاوم نزعات الطغيان وتدعو إلى التحرر من نير الأجنبى ، وتهيب بالشعوب العربية أن تعمل عمل أسلافها فى سبيل العزة والكرامة ، وفى سبيل سيادتها وحريتها السليبة .

ففى مصر ، كما فى سوريا والعراق كانت الدعوة إلى اليقظة والتحرر هى سبيل الشعراء والكتاب والمفكرين . .

ولا نرجع بعيداً إلى الوراء فحسبنا أن نلمع إلى هذا الماضى القريب الذى عشنا فى ظلاله . . فصيحات الأفغانى ومحمد عبده وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد وقاسم أمين وشوقى وحافظ فى مصر — أن صيحاتهم كانت دعوات صارخة لتحرير مصر والشرق من العبوديات — عبودية الجهل ، وعبودية الاحتلال . .

أى كان إنتاجهم الفكرى يقوم على البعث القومى ، وكان صورة من هذه النزعات التى تثير أدق ظاهرة تمس شعور الأمة ووجدانها القومى .

وفى الشام كانت صيحات الكواكبى واليازجى والدلّال وأديب اسحق وشكيب أرسلان وخليل مطران صيحات قومية — كان أدبهم وشعرهم يتناول النزعات القومية أكثر من أى شىء آخر . .

وقل مثل هذا عن الزهاوى والرصافى والكاظمى فى العراق . . وأندادهم من كبار الأدباء والشعراء فى مختلف البلاد العربية . . أن أدبهم لم يكن فى تلك الفترات ، وسيلة من وسائل التلهية بل كان أداة لهز وجدان الأمة وضميرها الغفيان .

ولا ضير علينا أن نجول جولة قصيرة ، من قبيل الاستطراد ، فى أدب أولئك الهداة المصلحين ، الذين أفزعهم ما كانت عليه الأمة العربية من خمول وغفوة ، فراحوا يهيبون بها أن تصحو وأن تنهض بأفانين مختلفة من القول — من رائع النثر وجيد الشعر . .

فجمال الدين الأفغانى ، إلى أنه مصلح دينى ، كان فى مقالاته وخطبه ، هذا الثائر القومى الذى يريد للشعوب الشرقية أن تتحرر من الجهالات ، وأن تستعيد عزتها وكرامتها ومكانتها السامقة بين الأمم الكبيرة الحرة ، أى كانت صيحاته ، ولا سيما فى الفترة التى شهد فيها التدخل الأجنبى فى عهد اسماعيل — كانت صيحات ذات طابع قومى ، وكانت كلماته كالسوط فى جسم الشعب ، فمن كلماته التى دعا فيها المصريين إلى التحرر والثورة قوله :

« إنكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد ، وربيتم فى حجر الاستبداد وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة إلى اليوم ، وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين ، وتئنون من وطأة الغزاة الظالمين ، تسومكم حكوماتهم الحيف والجور ، وتنزل بكم الخسف والذل ، وأنتم صابرون بل راضون ، وتستنزف قوام حياتكم — التى تجمعت بما يتحلب من عرق جباهكم — بالعصا والمقرعة والسوط وأنتم صامتون ، فلو كان فى عروقكم دم فيه كريات حيوية ، وفى رؤوسكم أعصاب تتأثر فتثير النخوة والحمية ، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة . تناوبتكم أيدى

الرعاة ، ثم اليونان والرومان والفرس ، ثم العرب والأكراد والمماليك ، وكلهم يشق جلودكم بمبضع نهمه ، وأنتم كالصخرة الملقاة فى الفلاة لا حس لها ولا صوت.

انظروا أهرام مصر ، وهياكل منفيس ، وآثار طيبة ، ومشاهد سيوه ، وحصون دمياط ، فهى شاهدة بمنعة آبائكم وعزة أجدادكم ، هبوا من غفلتكم ، اصحوا من سكرتكم ، عيشوا كباقى الأمم أحراراً سعداء » .

وبالرغم من قسوة هذه الكلمة وثقل وقعها على النفوس والأسماع فقد تقبلها المصريون بقبول حسن ، لصدورها عن قلب رجل محب يريد الخير لمصر والحياة الحرة السعيدة للمصريين . .

ومقالات محمد عبده التى كان يغمرها الحماس الدينى أيضاً كإمام من أئمة الإسلام كانت فى مجموعها صيحات قومية مثيرة حتى رأى بعض الباحثين الذين أرخوا لمصر أن مقالاته كانت من العوامل التى أضرمت نار الثورة العرابية ، فمن كلماته الحكيمة فى قداسة الوطن قوله :

« . . وجملة القول أن فى الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدوداً .

الأول : أنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد .

والثانى : أنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية وهما حسيان ظاهران .

والثالث : أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز ، أو يسفل ويذل وهو معنوى محض . .

فاذا تقرر ذلك مما قلناه وجب على المصرى حب الوطن من كل هذه الوجوه . .

ثم قال : وكأنى به كان يرد من طرف خفى على كلمة أستاذه جمال الدين التى تقدمت هذا الكلام :

« وقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطنى عن ذوى الحقوق والواجبات فى مصر وإلباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ، ولكن أبت الحوادث

إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ورأياً عمومياً ولو كره المبطلون . على أن منهم فئة لا يزالون يؤلمون أسماعنا بما يكررون من سفاسف القول من مثل أننا تعودنا احتمال الظلم والحيف ، وألفنا الخدمة والرق فلن يستقل لنا رأى ، ولن نهتدى سبيل الحرية كأنما هم لا يعلمون أن أهل الغرب أجمعين تعودوا مثل ذلك الحيف أعصاراً وكانوا فى قديم الأيام على ضروب من الرق وانخفاض الجناح وأن العالم بأسره كان فريقين : أحراراً يظلمون ، وعبيداً يطيعون . أو لم يكن فى بلاد الفرنسيس من قبل هذا العهد صنوف من الرقيق يشتغلون فى الأرض لغيرهم ويباعون كما تباع العجماوات ، أو لم يقل كاتبهم فولتير فى وسط المائة السابقة .

« لا يزال فى بلادنا ستون ألفاً أو سبعون ألفاً عبيداً للرهبان » .

فما بال هذه العـــادة لم تمنع الفرنسيس من الوصول إلى ما أدركوه من رفعـــة المقام وأن يروا أمثال تيارس وجريفى وغمبتا فى أبناء كانوا من قبل عبدانا أرقاء . .

ولئن كان من فضل هذه المائة أن يكتب فى صدر تاريخها تحرير أرقاء العصر السالف فقد رجونا وحقق الله هذا الرجاء أن يختم ذلك التاريخ بتحرير الذين كانوا أرقاء هذا العصر ، وحسن ذلك ابتداء وحسن ذلك ختاماً » .

ومقالات أحمد لطفى السيد وخطبه كانت فى مجموعها دعوة صارخة إلى تعزيز الروح القومية ، وقد يكون من الأوائل الذين بذروا بذورها الخصبة فى عقلية الجيل الجديد ، ووجهوه هذه الوجهة التى حولته من التعلق بأذيال « العثمانية » إلى التمسك بأهداب « المصرية » الصميمة .

وكتب قاسم أمين التى تفيض بالنزعات الاجتماعية ، والاتجاهات التقدمية كانت فى مجموعها أيضاً ذات أهداف قومية صريحة .

أما سعد زغلول فحسب أدبه وخطبه أن يكون من أثرها إضرام نار الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ والتى لم يقف لهيبها فى حدود المملكة المصرية بل تعدى هذا اللهب إلى الشرق العربى بكافة أقطاره وشتى شعوبه ، فكانت صيحاته الثورية القومية ذات دوى ورنين ، وأثر مكين ، فى قلوب الشرقيين أجمعين .

ومن قبله الزعيم الوطنى الثائر مصطفى كامل ، فقد كان أدبه ذا لون قوى

صريح ، وكانت كل خطبه ومقالاته دعوة إلى الثورة والتمرد ، فمن كلمة جاءت عرضاً فى إحدى خطبه النارية قوله :

« اذكروا مصر . .

فإن من ذكراها ذكرى آلامها .

وذكرى الآلام يجر حتما إلى ذكر عوامل الشقاء .

اذكروها كما يذكر الولد الحنون أمه الشفيقة وهى على سرير المرض والعناء . .

اذكروها بآلامها وإن كان غيركم يذكر بلاده بمجدها ورفعة شأنها . .

اذكروها فأنتم ما دمتم مقدرين لمصائبها ، عارفين بحقيقة آلامها دام الأمل وطيداً فى سلامتها ودام الرجاء .

اذكروها فمن المستحيل أن يرى العاقل النار فى داره ، والداء فى شخص أمه ، ويهمل النار ويهمل الداء ، ومن المستحيل كذلك أن يكون الوطن فى خطر ونحن نيام ، وأن يعمل الأجنبى لامتلاك بلادنا وسلب حياتنا بل لاستعبادنا واسترقاقنا ونحن جامدون لاعمل ولا حراك .

ألقوا ، أيها السادة ، بأنظاركم إلى الأمم الحرة تجدوا كل فرد فيها يدافع عن وطنه ويذود عن حوض بلاده أكثر من دفاعه عن أبيه وأمه بل هو يرضاهما ضحية للوطن ويرضى نفسه قبلهما قرباناً يقدمها لإعلاء شأن بلاده . ويعد الموت لأجل الوطن حياة دونها الحياة البشرية ووجوداً دونه كل وجود ، فلم لا يكون المصرى على هذا الطراز ، ووطنه أجمل الأوطان وأحقها بمثل هذه المحبة الشريفة الطاهرة .

اسألوا التاريخ ، أيها السادة ، ما واجب أمة دخل الإنكليز دارها خدعة وعملوا لامتلاكها وسلبها كل سلطة وكل قوة — يجبكم التاريخ أن واجب أمة هذا شأنها أن تعمل بكل ما فى استطاعتها ضد مغتصبيها ، وأن تبذل فى سبيل خلاص وطنها كل ما تمتلك من مال ورجال » .

وشعر شوقى وحافظ والمطران — كان الكثير من شعرهم نفحات قومية تهيب بالشرق إلى التحرر والنهوض .

ومقالات الكواكبي كانت صيحات مدوية فى أرجاء الشرق العربى — تلك المقالات التى اشتمل عليها فيما بعد كتابه « طبائع الاستبداد » ، ولا نبالغ إذا قلنا أنه كان أجرأ مفكر عربى دعا إلى الثورة والتمرد والتحرر — الثورة على الظلم والاستبداد ، والتمرد على الطغاة المستبدين ، والتحرر من الجهالات والعبوديات .

وأديب اسحق المفكر الحر الذى كان متأثراً بالآداب الأوروبية — بأدب فولتير وجان جاك روسو و بمبادىء الثورة الإفرنسية — فقد كان من دعاة الحرية وكانت النزعة القومية تنبثق كاللهب من ثنايا مقالاته وخطبه . . فمن كلماته من مقال كتبه سنة ١٨٨٠ .

« لقد عرف الناس الآن شرور الاستبداد ، وترفعت نفوسهم بالعلم عن الرضا به ، وصار الأمر شورى عند جميع الأمم المتمدنة إلا الروسيا . . . وذلك أن صحت تسمية الدولة المستبدة مطلقاً بدولة متمدنة . ان ثورة فرانسا برزت إلى عالم الفعل عام ١٧٨٩ وصدمت قوة الاستبداد فزلزلتها ، ودفعت سطوة التقاليد فضعضعتها ورفعت عن العيون نقابها ، وعن النفوس حجابها فآنست من جانبها نور الحرية ، وخلعت جلابيب الرق والعبودية ، فتصدى لها أعوان الرق وأنصار العبودية وما آلوا فى قتالها جهداً ، فلقيتهم وهى ترى الموت فى الحرية حياة ، وفى الحياة فى الرق موتاً ، فلم يبلغوا منها قصداً ، ورسخت فى عالم الوجود قدمها ، وأدهشت الدنيا بشدة حولها » .

وابراهيم اليازجى ، وهو من علماء اللغة الأفذاذ ، لم يكن أقل اندفاعاً فى الدعوة إلى الروح القومية من الكتاب والشعراء ، فكان أدبه يفيض بالنزعات القومية الصارخة فمن قوله :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى السيل حتى غاصت الركب
فيما التعلل بالآمال تخدعنا ... وأنتم بين راحات القنا سلب
كم تظلمون ولستم تشتكون وكم ... تستغضبون فلا يبدو لكم غضب
فشمروا وانهضوا للأمر وابتدروا ... من دهركم فرصة ضنت بها الحقب

وعبد الحميد الرافعى ، الشاعر السورى الحر ، ابن طرابلس الشام —

كانت له صيحات قومية تدعو إلى « العصبية الجنسية » فمن شعره يهيب ببنى قومه إلى تعزيز هذه العصبية قوله :

ما تصلح الدنيـــا ولا ناسها ... ما لم يل الأقوام أجنـاسها
هبـوا بنى العـرب إلام الكرى ... وقـد دعـا الآمـال دهاسها
فكم تقيمـون على ذلـة ... وروضـة الصـبر ذوى آسهـا
ألستم نسـل القـروم الأولى ... تنتعـل الهـامات أفراسهـا
فجردوا العـزم الذى طالمـا ... شـق صـدوراً طال وسواسهـا

ومعروف الرصافى الشاعر العراقى الكبير ، فقد ظل خمسين سنة يهيب بالأمة العربية أن تفيق وأن تنهض ، ولأكثر شعره هذا الطابع القومى .

وارتفع صوت عبد المحسن الكاظمى الشاعر الأبى بالشعر القومى وبهـذه النزعات القومية الثائرة :

يا أيهـا العرب واد ... عوا العرب أنّى وجدوا
لئن تشاءوا أن تُرا ... حوا من عناء فاجهدوا
ألستموا من حرموا ... حقوقهم واضطهدوا
وكلما عنّ لهم ... ذكر الحمى تنهدوا
أما كفاكم حافـزاً ... ذكر الذين استشهدوا
يا قوم أن تهـاونوا ... فحـركم مسـتعبد
من نام عن أوطانه ... فذاك ميت يلحـد
ومن يمت دون حما ... ه فهو حى يخمد
الوطن الروح ومـا ... أهلوه إلا الجسـد
وكيف يسهو بـدن ... عن روحه ويرقـد
مجدى وما مجدى إ ... لا الوطن المتجدّدُ
حبيب نفسى وطنى ... آهـله والقـدفـد
رب أناس عيشـوا ... بنـا ولم يتئـدوا
ضلوا الهدى ولقنـوا ... ببطلهم وزودوا
إذا رأوا شاكلة ال ... قوم رموا وسددوا

هيا بنا نعـد ما تنهى إليه العـدد
يفوز من عـدته عزيمـة لا تخمد
وغـيرة جـذوتها طول المدى تتقـد
إن قيل خطب انبرى أشيبهـا والأمـرد
بعض لبعض حرم بعض لبعض عضد
وكلهم على العـدى إذا العدى تمردوا
على سوى نفوسهـم فى الأمر لم يعتمدوا
يا حبذا لو عاد بالـ بشر القريب العود
نروح فى ديـارنا والعيش عيش أرغد
ونفتدى أوطاننـا والعز عـز سرمد

والقصيدة طويلة وهى مائتى بيت تقريباً ، وقد كان الكاظمى يرجل الشعر ولا تقل قصيدته الواحدة عن المائة والمائتى بيت وكلها تفيض بالشعر القومى العارم .

لقد كان للقصائد التى نظمها الزهاوى والرصافى والكاظمى والشبيبى وغيرهم من شعراء العراق — وهى ذات نزعات قومية صارخة — كان لهذه القصائد أثرها البليغ فى إهاجة النفوس التى انتهت لا إلى « الوعى القومى » فحسب بل إلى إضرام أكثر من ثورة على الغاصبين .

* * *

وكما كان الاتجاه القومى سبيل الكتاب فى القرن التاسع عشر ، فقد ظل هذا الاتجاه سبيل الكثير من الكتاب والشعراء والمفكرين حتى مطلع القرن العشرين وإلى يومنا هذا . . ذلك لأن الأمة العربية لا تزال فى نضالها العنيف مع الأمم المستعمرة . . ولابد للأديب من أن يتحسس بأحاسيس قومه ويعبر فى نثره وشعره عن هذه الأحاسيس .

ولئن كانت النزعات القومية فى أدبنا بالأمس محدودة النطاق فقد اتسعت اليوم واستفاضت وأصبحت شائعة على ألسنة القادة والزعماء والأدباء والشعراء

تملأ أعمدة الصحف وتصدر فى شؤونها الرسائل والكتب . . وما تلك المقالات الرئيسية التى تكتب كل يوم فى الصحف ، والخطب التى تلقى فى المناسبات القومية ، إلا صورة من صور الأدب القومى الذى يؤرخ مرحلة من مراحل جهادنا الطويل ، ولن يتسع المجال لأن نورد نماذج مما تفيض به النفوس فى يومنا هذا ، فهذا فوق المستطاع من جهة ولأن القراء على اتصال كل يوم بهذا الأدب الذى يرسم لهم الطريق الواضح فى سبيل الانطلاق والتحرر من كل مايعيق سير هذه الأمة التى دب الوعى فى كل نبضة من نبضات جسمها .

ثمة ظاهرة جديرة بأن نشير إليها فى مقالنا هذا ، فقد كان لازدهار الحركات القومية أثره غير المنكور فى هذا التطور الذهنى الذى يساير نهضة الأمة العربية .. فقد كثر الأدباء والشعراء والمفكرون والعلماء وأخذ إنتاجهم ألواناً مختلفة من شتى فروع العلم وألوان المعرفة .. وهذا شىء طبيعى قد تمشى مع وثبة الأمة وتطورها وبالرغم من اتساع هذه الآفاق التى اشتمل عليها الأدب العربى نتيجة لهـــذا التطور — بالرغم من ذلك لم يخل أدبنا من هذه التيارات القومية التى تثير فينا حس النضال .

والأدب القومى عند جميع الأمم ، وفى مختلف العصور ، بواعث لحفز الهمم وركائز لدعم السيادة ، وما نخلت أمة قط ، حتى الأمم القوية التى تتمتع بسيادتها وجبروتها عن دعم أدبها القومى ، لأنه غذاء دسم للأمة وأى غذاء بل هو بعض مقومات كيانها . . وهو ، إلى قيامه بهذه المهمة الخطيرة فى إحياء الشعور القومى والحفاظ عليه ، يظل صورة للتعبير عن خوالج الأمة وأداة لرسم مشخصاتها وهو إلى هذا أيضاً حشد رائع من اللوحات الفنية التى تنعكس على ألوانها مباهج الوطن بأرضه وسمائه بجباله وأوديته بأنهره وبحيراته ، بأكواخه وقصوره ، بهوائه ومائه وكل مايربط الإنسان بالأرض التى أنبتته والسماء التى أظلته . .

لا أريد أن أسترسل فى وصف الدور الخطير الذى يلعبه الأدب القومى فى حياة الأمم ، فقد مررت بهذه الكلمة استطراداً فى معرض كلامى عن النزعات القومية فى أدبنا المعاصر . . والذى أريد أن أشير إليه فى ختام هذا البحث أن النزعات القومية فى أدبنا ، قد بدأت ، كما قلت ، منذ بداية القرن التاسع عشر

ولاتزال حتى يومنا هذا ، ذلك لأن الأمة العربية ما تزال في نضال مستمر مع الأمم ذوات النزعات الاستعمارية . . وبديهي أن تكثر ، نتيجة لذلك، النزعات القومية في أدبنا الذي يصور اتجاهاتنا في هذا النضال أدق تصوير ، ولا سيما وقد مرت الأمة العربية خلال منتصف القرن العشرين بأحداث جسام ، منذ كان مصيرها مرتبطاً بالأمبراطورية العثمانية ، إلى أن شب النزاع قوياً بين العرب والترك ، إلى اندلاع الثورة العربية من بطاح مكة ، إلى تقسيم البلاد العربية إلى مناطق نفوذ افرنسية وانكليزية ، إلى هذه الثورات التي نشبت في مصر وفلسطين والشام والعراق ضد الغاصبين — كل هذه الأحداث القومية قد أثارت شعور الكتاب ، وقرائح الشعراء بصورة خاصة ، فراحوا يعبرون عن هذه الأحاسيس تعبيراً صادقاً هو بمجموعه بعض صور الأدب القومي ، وقد ظهر ذلك بارزاً قوياً في محنة فلسطين الأخيرة حتى كاد أدبنا العربي في هذه الفترة يصطبغ بهذا اللون الدامي الذي عرفه الأدب العربي قبل خمسمائة سنة عندما أضاع العرب في أوروبا الأندلس — ذلك الفردوس المفقود الذي بكيناه بالدم الأحمر . .

ويضيق المجال لو رحت أرمز إلى هذه النزعات ، وهي كثيرة في شعر الشعراء وأدب الأدباء ومقالات الكتاب وبحوث المفكرين وحتى في كتب بعض المؤلفين . . . وهي غذاء روحي لنضالنا القومي في هذه النهضة التي تهدف أول ما تهدف إليه — إلى تحرير البلاد العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتستعيد مكانتها السامقة من جهة ، وتعمل من جهة ثانية ، مع الأمم الحرة المخلصة لمبادئها في سبيل هناءة الشعوب التي لا تزال ترسف في قيد الاستعمار .

سامي الكيالي

الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية

للدكتور راشد البراوى

يطلق البعض من الكتاب الغربيين[1] على البلاد العربية[2] اسم « الشرق الأدنى » ، كما يتحدث عنها البعض الآخر باسم « الشرق الأوسط »[3] ولكن الاصطلاح الأخير أوسع مدلولا إذ أن هذا الإقليم ينبغى أن يضم بلاداً أخرى مثل تركيا وإيران ، ولهذا نكون أدنى إلى الدقة لو تكلمنا « عن الشرق الأوسط العربى » . وأياً كانت التسمية فالتاريخ ، منذ عصوره الأولى ، يحدثنا أن هذه المنطقة ، ولها الفضل إذ أمدت العالم بأديانه الثلاثة الكبرى ، قد نشأت فى ربوعها أقدم وأرقى الحضارات وعلى رأسها السومرية والفرعونية ، ثم امتزجت هذه الحضارات فيما بينها واستوعبت العناصر الطيبة من غيرها الذى وفد على الإقليم ، وتفاعلت جميعاً لتخلق منطقة متجانسة ، ذات أهداف وثقافة ومصالح مشتركة ، دعمها الإسلام واللسان العربى وهما عاملان أتاحا ، إلى جانب التراث القديم ، الفرصة لإقامة نظم سياسية موحدة فى عهود الخلافات المتعاقبة وعلى أيدى العثمانيين وإذا كان الشعور بالتماثل بين الشعوب العربية قد خبا بريقه زمناً خلال الحكم العثمانى ، فانه عاد إلى الظهور واضحاً منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وازداد قوة وحدة منذ الحرب العالمية الأولى ، حتى أوتى ثماره المنطقية بقيام « جامعة الدول العربية » ، ومن هنا نستطيع أن نستخلص أمراً له أهميته وخطورته وهو أن تكوين هذه المنظمة الإقليمية إنما كان محاولة إيجابية فى العصر الحديث لإعادة الأحوال الطبيعية التى سادت على مر التاريخ .

وتظل الصورة ناقصة لو اقتصرنا على الجانب السياسى وحده ، ذلك أن هذه البلدان كانت دائماً تمثل وحدة اقتصادية قوية الروابط فيما بينها ، حيث

---

(١) Epeiser فى كتابه The United States and the Near East

(٢) سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر .

(٣) Doreen Warriner فى كتابها Land and Poverty in the Middle East

يعتمد كل جزء منها على الآخر ويؤثر فيه كما يتأثر به . ولهذا فالمتمعن فى ميثاق الجامعة ، نصوصه وروحه ، يلمس أنه يستهدف غاية مزدوجة هى التعاون فى كل من الميدان السياسى والمجال الاقتصادى ، إلى جانب نواح أخرى ، وهذه الناحية الاقتصادية هى التى تفسر لنا النص على إنشاء لجنة اقتصادية كإحدى الهيئات المتخصصة من المنظمة ؛ كما سارت « معاهدة الدفاع المشترك » شوطاً أبعد فتحدثت عن « تعاون الدول المتعاقدة للنهوض باقتصادياتها بتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادى » . وهذا الإصرار على ضرورة تنمية الروابط الاقتصادية وليد الحقيقة الواضحة بذاتها وهى أنه على قوة هذه الروابط تتوقف متانة صرح الوحدة السياسية .

مقومات الاستكفاء والتكامل

وبلاد الجامعة تملك من الموارد والإمكانيات مما يزيد وحدتها الاقتصادية ويجعلها تقطع مرحلة طيبة فى طريق الاستكفاء الذاتى بالقدر الذى يتفق ومصالحها وظروفها فى وسط العالم . فهذه المنطقة تنتج حاجة أهلها من الحبوب والزيوت والسكر والدهن والتمر . حقيقة كانت دولتا المشرق تعانيان نقصاً من ناحية الحبوب قبل الحرب الأخيرة ، ولكنهما كانتا تسدان هذا العجز عن طريق الاستيراد من البلاد المجاورة وهى العراق وفلسطين والأردن . ويستطيع الإقليم أن يشبع حاجة أهله من القطن ، فاذا طرحنا جانباً ضخامة الإنتاج المصرى فان البلاد العربية الأخرى آخذة فى توسيع نطاق زراعة هذا المحصول وتقدم لنا سوريا دليلا كافياً حيث ارتفعت المساحة (بالهكتار) من ١٨٩٦٨ إلى ٧٧٩٦١ فيما بين عامى ١٩٤١ و ١٩٥٠ ، كما زاد الإنتاج (بالطن) من ٢٧٢٨ إلى ٣٥٤٩٥ خلال الفترة ذاتها . وإذا كانت البلاد العربية مازالت تستورد من خارج المنطقة الكثير من سلع الاستهلاك الصناعية فان هذه الظاهرة قمينة أن تتناقص تدريجياً كلما سارت الثورة الصناعية قدماً ، بحيث تستطيع كل دولة أن تنتج ما تعد ظروفها أكثر ملاءمة له ، من الناحية الاقتصادية ، ثم تعمد إلى تبادل المنتجات .وتتوافر بالإقليم المواد اللازمة لكثير من أمثال هذه الصناعات ، كالقطن والصوف والحرير والزيوت والجلود والأخشاب والنفط وبعض المواد الكيماوية . وبالرغم مما تعانيه

بلاد المنطقة من عقبات فى وجه التصنيع مردها إلى النقص فى المال والخبرة الفنية، فان المظاهر التى نشاهدها فى السنوات الأخيرة تستطيع أن تكون مرآة تنعكس عليها بعض صورة المستقبل . فالدخل من الصناعات فى مصر يعادل ١٠./. من الدخل القومى عام ١٩٤٥[1] ، كما أنه يبلغ ٣٥./. فى لبنان طبقاً لأحدث التقديرات . وها هو العراق يتابع السير فى الطريق ، فطبقاً للإحصاء الصناعى عن سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ بلغت الأموال المستثمرة فى الصناعات الرئيسية السبع ٣ر٩١٤ر٠٠٠ ديناراً كما ارتفعت قيمة الإنتاج إلى ١ر٥٥٥ر٣٤٨ ديناراً .

ما هى الروابط الاقتصادية

وإذا ألقينا نظرة على العلاقات الاقتصادية القائمة اليوم بين البلاد العربية، بغض النظر عن الهجرة المحدودة النطاق من جانب رؤوس الأموال والسكان وعقد الاتفاقات الثنائية لأغراض تجارية أو مالية أو غيرها ، فان هذه العلاقات تكاد تقتصر فى الغالب على التبادل التجارى فى بعض أنواع المنتجات والخامات منها بنوع خاص . ولسنا ننكر أن هذه الصلات التجارية قد نشطت نشاطاً ملحوظاً منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، تمشياً مع التطور الاقتصادى العام لهذه البلاد من جهة وبسبب ظروف الحرب الخاصة من حيث تعذر الاستيراد والنقل البحرى مع العالم الخارجى من جهة أخرى . إلا أن الذى نخشاه أنه إذا ما استقرت الأحوال العالمية وعادت التجارة الدولية إلى مجاريها العادية ، أن يتضاءل هذا النشاط ومن هنا يتبين لنا أن المحافظة عليه والعمل على دعمه ورفع مستواه ، ضرورة يمليها الصالح المشترك .

وثمت ناحية أخرى لها خطورتها وهى أن نطاق هذه الروابط محدود فعلا كما ذكرنا ، وتبدو المفارقة واضحة إذا ما عقدنا الموازنة مع المحاولات التى تبذل والمشروعات التى يجرى التفكير فيها أو تنفيذها فى العالم الخارجى ، كما هو الشأن

---

(١) هـذا عن سنة ١٩٤٥ ، كما أن الدخل الناشىء من الصـناعة فى تلك السنة يعادل ٣٠ ./. من الدخل الناشىء من الزراعة ، يراجع : عبد المنعم ناصر الشافعى : نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى ص ٧ ، ١٩٥٠

بالنسبة إلى مجموعة دول البنلوكس وهيئة التعمير الأوروبية والصلات الاقتصادية بين دول حلف الاطلنطى ومشروع شومان وغير ذلك . فالغرض من أمثال هذه المنظمات ليس تيسير التبادل التجارى فحسب وإنما يمتد ليشمل العمل المشترك لتحقيق الانعاش الاقتصادى بشتى السبل . وإذن فالروابط الاقتصادية بين الدول العربية يجب أن تستهدف التعاون على نطاق إقليمى للنهوض بها . ونحب أن نؤكد أنه كلما تحقق هذا النهوض فى شتى المرافق زاد التبادل التجارى من حيث الحجم والقيمة والأهمية .

ولعل إقامة الروابط التى تكفل إدراك هذه الغاية أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة إلى البلاد العربية التى ما زالت تدرج فى عداد المناطق المتخلفة ، إذ لا تزيد المساحة المنزرعة عن ١٥ر٦٪ من المساحة الكلية ، وسياسة الرى الواسعة النطاق بحاجة إلى الكثير من المشروعات الكبيرة التى تجعل فى الإمكان استغلال مياه الأنهار ، والإنتاج الصناعى متأخر (وإن تفاوتت الدرجة بين بلد وآخر) ، والمواصلات بين البلاد العربية بحاجة إلى التجديد والتحسين والتوسيع . وثمت مسائل أخرى تتناول هجرة السكان من الأماكن المزدحمة فعلا إلى المناطق الأقل ازدحاماً ، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال . هذه كلها هى الروابط الاقتصادية بالمعنى الصحيح ، وإقامتها لن تتم بالدرجة المطلوبة عن طريق الجهود الفردية من جانب كل دولة على حدة ، وإنما يكون ذلك عن طريق الجهود والأعمال ذات الطابع الإقليمى . اننا لن نستطيع السير فى أى اتجاه من هذا القبيل إلا إذا نظرنا إلى الأمور عن أساس إقليمى شامل ، وهذا ما نستشفه من إنشاء اللجنة الاقتصادية المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة ، ومن المجلس الاقتصادى الذى تشير إليه معاهدة الدفاع المشترك ، ومن اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط التى تزمع هيئة الأمم المتحدة إنشاءها .

ان الروابط الاقتصادية ترادف عبارة التعاون الاقتصادى ، وهى تتصل بالمستقبل أكثر من اتصالها بالحاضر ، وهذه هى الحقائق التى ينبغى تأكيدها فى الأذهان .

مبدأ التوجيه الاقتصادى

ولعل فى مقدمة ما ينبغى اتخاذه من إجراءات فى هذا الصدد المبادرة إلى إنشاء « المجلس الاقتصادى العربى » بحيث ينقسم إلى لجان فرعية متخصصة فى شئون الزراعة والثروة المعدنية والصناعة والتجارة الخارجية والمواصلات الإقليمية وتنظيم مسائل الهجرة والجماعات القبلية والسياحة والاصطياف . ومهمة المجلس دراسة المشروعات المختلفة ووضع الخطط من ناحية خطوطها الأولية والتنسيق بينها بحيث تكون حلقات فى سلسلة متصلة تتناول الإقليم بأسره . وعلى المجلس ، بصفته ممثلا للبلاد العربية ، أن يقدم التوصيات إلى الحكومات التى يتعين عليها المبادرة إلى تنفيذها ما دامت توافق عليها عن طريق ممثليها وبمحض اختيارها . ومن الضرورى أن تلحق بالمجلس هيئة دائمة ينحصر عملها فى جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات عن الأحوال المختلفة المتعلقة باقتصاديات الدول العربية الأعضاء فى الجامعة .

بنك للإنشاء والتعمير

ومن الموضوعات التى يجدر أن تبحث فى القريب العاجل ما يتصل بانشاء « بنك عربى للإنشاء والتعمير » لتقديم القروض إلى الدول الأعضاء أو تيسير الحصول عليها ، لتنفيذ المشروعات الطويلة الأجل أو المشروعات ذات الأهداف الخاصة ، والتى تؤدى فى النهاية إلى غاية مشتركة تشتمل على البلاد العربية كلها أو بعضها بحكم التجاور والظروف الخاصة . ويمكن أن ندبر المال اللازم لمثل هذه المؤسسة المالية الإقليمية من المصادر التالية :

(١) الحصص التى تدفعها الحكومات الأعضاء ، طبقاً لإمكانياتها المالية.

(٢) يجب على الشركات الأجنبية الكبرى وبخاصة شركات البترول التى تعمل فى العالم العربى أن تستثمر جزءاً من أرباحها فى مثل هذا المشروع .

والفكرة التى نشير إليها سبق أن أبدتها بعض الدول الكبرى عام ١٩٤٥ ولكن لم يقدر لها أن تخرج إلى حيز التنفيذ .

ولقد سبق للمؤتمر الاقتصادى الإسلامى المنعقد فى كراتشى أن أوصى بانشاء

بنك مركزى للبلاد الإسلامية تكون مهمته محاولة الإشراف على المصارف المحلية الأخرى ومراقبة عمليات إصدار النقد ، وذلك بالقدر الذى يتفق مع النظم والقوانين السائدة فى هذه البلدان . وإذا كان تنفيذ المشروع قد يبدو عسراً بسبب ما نلقاه بين أفراد هذه المجموعة من تفاوت بـيّن فى نظمها النقدية والمالية فانه قد لا يكون كذلك بالنسبة إلى الدول العربية . ولهذا فنحن نطالب بتنفيذ مثل هذا المشروع لأنه يكون عاملا فعالا فى خلق وحدة نقدية ، أو التمهيد لقيامها ، فضلا عما يكون له من أثر فى تيسير المعاملات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء .

الزراعـــة

تلعب الزراعة الدور الأساسى فى اقتصاديات البلاد العربية ، غير أن الزراعة العربية بحاجة إلى كثير من ضروب الإصلاح كزيادة كل من المساحة المنزرعة ومساحة المحصول . ولعملية التنفيذ جانبان ، فهناك الجانب المحلى الذى يتعلق بمشروعات كل دولة على حدة وهناك الجانب الإقليمى الذى يتصل بالبلاد المتجاورة والتى تعتمد على مصادر مشتركة للحياة ، وهنا يمكن لسوريا والعراق التعاون للانتفاع بمياه الفرات ، كما يستطاع تأليف هيئة بقصد توفير مياه الرى بالنسبة إلى سوريا وفلسطين وشرق الأردن . وثمت عنصر آخر فى المشكلة الزراعية ونقصد به الأيدى العاملة . فهناك بلدان مثل مصر تفيض فيها هذه الأيدى عن حاجة العمل الزراعى ، بينما نجد الأمر على النقيض من ذلك فى بلاد أخرى كالعراق بالرغم من عظم إمكانيات التوسع الزراعى فيها . وهنا يتعين دراسة موضوع هجرة السكان على نطاق إقليمى ، فهذه ناحية من النواحى الرئيسية فى موضوع الروابط الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط العربى .

انسياب رؤوس الأموال

وهذه رابطة قوية تدعم الاتجاه نحو الوحدة العربية الاقتصادية ، غير أننا ينبغى أن نسير فى التنفيذ على ضوء الاعتبارات الآتية :

(١) تنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال بالقدر الذى يتطلبه صالح

البلدان التى تعانى النقص فى رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنشاء الاقتصادى .

(٢) منح التسهيلات أمام رؤوس الأموال لمباشرة عمليات الإصلاح الزراعى والإنشاء الصناعى وغير ذلك عن طريق تكوين المصارف والشركات ، ولكن نرى أنه ينبغى الاشتراك الفعلى بمعنى أنه إذا أراد رأس المال المصرى مثلا إقامة شركة أو مصرف فى سوريا أو العراق فليكن مناصفة بين الطرفين أو ما يقرب من ذلك .

(٣) يجب أن لا تكون هذه الهجرة سبيلا إلى منافسة رؤوس الأموال الصغيرة فى البلاد التى تشق الأولى سبيلها إليها .

(٤) ضرورة اتخاذ الاحتياطات الواجبة حتى لا تتسرب الأموال الأجنبية تحت ستار الأموال العربية وبذلك تصبح وسيلة للسيطرة على الحياة الاقتصادية فى هذه البلدان .

تنمية التبادل التجارى

كثر الحديث عن إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول العربية . ولا ريب أن تحقيق فكرة كهذه مظهر قوى للوحدة الاقتصادية ، غير أننا نعتقد أنها عسيرة التنفيذ بالنسبة إلى الوقت الحاضر بسبب تفاوت النظم الجمركية واختلاف درجة التقدم الاقتصادى . ولكنا نرى طائفة من الأساليب تؤدى إلى زيادة التبادل التجارى ، كما أنها ، مع غيرها من التوصيات والوسائل الأخرى ، كفيلة أن تؤدى فى المستقبل إلى قيام المنطقة التجارية الحرة فى العالم العربى .

(١) عقد الاتفاقيات بشأن تبادل المنتجات والسلع عن طريق المقايضة حتى يتسنى التغلب إلى حد ما على الصعاب الناشئة اليوم من العملة .

(٢) منح التسهيلات للمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية لكى تزاول نشاطها فى البلاد العربية الأخرى .

(٣) تطبيق البلاد العربية ، فى حدود ظروفها الاقتصادية الحالية ، المبدأ التفضيلى . ويرى الأستاذ أحمد رمزى فى مقاله عن «العلاقات الاقتصادية بين الدول

العربية » أنه يجدر بهذه الدول أن تعقد معاهدات تجارية بالشروط التى تلائمها دون أن يكون لغيرها الحق فى المطالبة بتطبيق هذا المبدأ أو الأخذ به عملا بقاعدة الدولة الأكثر رعاية .

(٤) إقرار حرية تجارة الترانسيت ، فى حدود النظم والقوانين الخاصة بذلك فى كل بلد عربى مع محاولة التنسيق بينها .

(٥) توحيد النظم المتعلقة بالمقاييس والموازين والمكاييل .

(٦) تكوين الاتحاد العربى من الغرف الصناعية والتجارية وتسهيل تبادل الزيارات بين رجال الأعمال .

(٧) الإكثار من إقامة المعارض الصناعية والزراعية ، وعمل الدعاية الواسعة للمنتجات العربية فى مختلف بلدان الشرق العربى وفى المناطق الأخرى .

النقل والمواصلات

وتلعب المواصلات الجيدة دوراً هاماً فى عمليات النهوض الاقتصادى الشامل فى العالم العربى من جهة ، وتسهيل التجارة بين أجزائه من جهة أخرى ، فضلا عن تنشيط التجارة المحلية فى كل جزء منه على حدة . والظاهرة التى تلفت النظر فى الإقليم ما يعانيه من نقص فى المواصلات الحديثة الجيدة فنسبة الخطوط الحديدية فى سوريا مثلا هى ٤٫٧٧ كيلومتر لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع مقابل ٥٦ فى الولايات المتحدة و ٧٨ فى فرنسا و ١٤٥ فى انجلترا ، ٣٣٣ فى بلجيكا ، وهذا فضلا عن العرض بالنسبة إلى الخطوط المختلفة . أضف إلى هذا أن هناك مناطق يمكن افتتاحها للإنعاش الاقتصادى ولكن يحد من ذلك عدم توافر المواصلات الصالحة .

وقد استرعت هذه الحقيقة ، الوثيقة الصلة بدعم الروابط الاقتصادية ، اهتمام لجنة المواصلات التابعة لجامعة الدول العربية فتقدمت بالتوصيات التالية خلال دور انعقادها ببلدة صوفر عام ١٩٤٦ :

(١) تكون سياسة الخطوط الحديدية التى يراد انشاؤها ذات الاتساع العريض وهو ١٫٤٣٥ متراً .

(٢) انشاء خط حديدى « شمالى – جنوبى » ويبدأ من الخط العريض الموجود الآن فى سوريا ولبنان ويمر بدمشق ويتصل بفلسطين عن طريق الخط الحجازى بعد تعريضه تسهيلا للاتصال المباشر مع مصر والبلاد العربية .

(٣) مد خط حديدى بدلا من الخط الحجازى الحالى على أن يمد إلى مكة ومنها إلى عسير واليمن .

(٤) العمل على ربط العراق بدولتى المشرق عن طريق خط عريض يمر داخل الأراضى العربية .

وينبغى كذلك وضع سياسة مرسومة مشتركة لبناء الطرق البرية بعد أن عظم استخدام السيارة فى العصر الحديث ، فالملاحظ أنه إذا كانت السكك الحديدية ما زالت تحتفظ بميزتها من حيث نقل المقادير الكبيرة لمسافات طويلة ، فان السيارات لها أهميتها فى نقل الركاب للمسافات القريبة ونقل البضائع القليلة المقدار والحجم .

وللملاحة البحرية أهميتها الكبرى فى الاتصال بين البلاد العربية ، وفيما بينها وبين العالم الخارجى ؛ ولهذا نرى ضرورة المبادرة إلى بحث موضوع تكوين «شركة ملاحية عربية» ، ويتكون رأس مالها عن طريق مساهمة الحكومات العربية فضلا عن الهيئات ورؤوس الأموال الخاصة . وعلى البلاد العربية تفضيل هذه الشركة فى نقل المنتجات والسلع ، كما أنه من الضرورى كذلك تسهيل عمليات الشحن والتفريغ فى الموانى العربية بعد توسيعها وإعدادها إعداداً فنياً كافياً ، إلى جانب تبسيط الإجراءات الجمركية . ولسنا نشك أن انشاء مثل هذه الشركة الكبيرة ، فضلا عن الشركات المحلية الأخرى ، يساعد على خلق وتنمية صناعة رئيسية ، كان لها شأن كبير فى العصور الماضية ، ونقصد بذلك بناء السفن وإصلاحها ، مما يترتب عليه أيضاً فتح أبواب العمل أمام المواطنين العرب ، من عمال وبحارة وفنيين .

ولقد سبق أن نادينا بتوثيق الصلات بين شركات الملاحة الجوية التى تعمل الآن فى البلاد العربية ، وقلنا « ومن الضرورى العمل على تعريب رأس مالها حتى يتسنى إبعاد رأس المال الأجنبى عنها خشية تسلطه عليها . ونظراً لضرورة

أن يكون المشتغلون فى عمليات الملاحة الجوية من أهل البلاد العربية كالطيارين والمهندسين ومن إليهم ، نرى إنشاء معهد عربى ذى مستوى راق لأمثال هذه الدراسات ، أو توجيه الاهتمام إليها فى الكليات الحالية مع تسهيل إرسال البعوث إليها من مختلف البلاد العربية[1] »

هذه كلمة موجزة فى موضوع « الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية » ، ونستطيع بعد هذا التحليل أن نستخلص النتائج أو الحقائق التالية :

(١) أن منطقة الشرق الأوسط العربى ، كما كان شأنها فى الماضى ، يمكن أن تكون كتلة اقتصادية تحقق قدراً كافياً من الاستكفاء الذاتى والتكامل بين أجزائها ذوات المصالح والأهداف المشتركة .

(٢) وهذا الأمر يستدعى توثيق الروابط الاقتصادية بين بلدانها بحيث تتناول شئون التجارة والمالية والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ، أى أن تكون وسيلة لتحقيق النهوض الاقتصادى للبلاد العربية .

(٣) أن تنمية هذه الروابط عملية تقوم على أساسين أولهما التعاون والتنسيق ، وثانيهما رسم سياسة موجهة تسير بنا صوب هذه الغايات .

(٤) أن موضوع توثيق الصلات الاقتصادية إذا كانت له أهميته الحاضرة ، فان هذه الأهمية تتضاءل أمام إمكانيات المستقبل ومقتضياته .

(٥) والغاية من هذا كله دعم التقارب السياسى بين البلاد العربية ، وتمكينها من مواصلة عملية التحرر من السيطرة الأجنبية ، والخروج بها من دائرة التخلف حتى تلعب دورها فى الحياة الدولية تحت لواء التعاون بين شعوب مستقلة ومتكافئة .

---

(١) « دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط » ص ١٧ (١٩٥١) .

كيف ننشىء علاقة علمية بين البلاد العربية ؟

للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن

أسس النهضة العلمية :

ينبغى أن يكون الغرض من تقوية أواصر العلاقات العلمية بين البلاد العربية أن تنهض الحركة العلمية فى كل بلد عربى وتزداد قدرة على تحقيق أهدافها الاجتماعية والفكرية . والهدف الاجتماعى للحركة العلمية فى العصر الحديث هو زيادة الثروة بحسن استغلال الموارد الطبيعية والاستثمار فى الزراعة والصناعة والتجارة على أساس حديث واستنباط موارد جديدة ومسايرة العمران ومتابعة التقدم العالمى فى هذا الشأن .

هذا هو الهدف العمرانى للتقدم العلمى وميادينه واضحة فى المشروعات الإنشائية الكبرى مثل الرى والمياه الجوفية واستنبات السلالات النباتية واستيلاد السلالات الحيوانية المنتخبة وتصنيع الزراعة ومدها إلى مناطق الصحراء والقفار والجبال وتوليد الكهرباء وإقامة الصناعات المعدنية الثقيلة والصناعات التحويلية الخفيفة وتوجيه الصانع اليدوى صاحب الحرفة القديم التوجيه الصالح ليتطور بمنتجاته تطوراً يفتح أمامها الأسواق . ويتضح الهدف العمرانى للتقدم العلمى أيضاً فى رفع المستوى الصحى ومقاومة الأوبئة والوقاية منها وتحسين مرافق الصحة العامة وفى إنشاء شبكات الاتصال البرى والبحرى والجوى والراديو والإذاعة واتباع النظم الحديثة فى خدمة الشعب وتأكيد رفاهية المواطنين .

ويخطىء من يظن أن التقدم العمرانى يمكن أن يحدث وحده دون تقدم فكرى وثقافى مقترن به . ولهذه المسألة وجهان :

الوجه الأول : أن الأمثلة التى أوردناها والتى توضح بعض أهداف التقدم العلمى هى فى الواقع أمثلة للعلم التطبيقى الهندسى والزراعى والصناعى والطبى . والعلم التطبيقى لا يوجد وحده ولا يزدهر دون صنوه العلم البحت لأنهما

متكاملان . العلم البحت أفكار وقواعد ومبادىء والعلم التطبيقى كما يتضح من اسمه ولفظه هو تطبيق لتلك القواعد والأفكار والمبادىء فى خدمة المجتمع . ولذلك لايصح أن تولى العناية كلها للعلم التطبيقى ويهمل العلم البحت حتى لايكون التقدم العلمى أشوه أعرج على غير أساس .

أما الوجه الثانى : فهو أن النهضة العلمية لا تكون بذاتها منفصلة عن مظاهر النهوض الأخرى فى المجتمع وخاصة بالناحيتين الاقتصادية والتعليمية — فهى أوثق صلة بالنهضة الاقتصادية فى مجال التطبيق والاستغلال وهى أوثق صلة بالنهضة التعليمية والثقافية فى مجال العلم البحت والبحوث العلمية .

فاذا صح هذا الاستدلال وجب القول بأن النهضة العلمية فى أى بلد تقوم أساساً على شقين : بحت وتطبيقى ؛ وأنها ترتبط بالنهضة التعليمية والثقافية من جهة ، وبالنهضة الاقتصادية من جهة أخرى ، عدا أنها تتصل بجميع أوجه النشاط الاجتماعى الأخرى .

دولاب النشاط العلمى :

هذه هى أسس النهضة العلمية ؛ ولكن علينا أن نتبين مظاهر نشاطها وأجزاءها المكونة لها كما لو كانت دولاباً يدور تدخله مكونات مختلفة من نواح شتى تتفاعل معاً ثم تخرج بعد ذلك أكثر نضوجاً وأشد فائدة وأصلح للمجتمع . فالحركة العلمية تحتاج إلى :

١ — أشخاص عاملين لهم من الملكات الذهنية والإعداد التعليمى ما يجعلهم علماء جهابذة وأساطين فى الفكر والابتكار .

٢ — أجهزة وأدوات لإجراء البحوث ومكتبات عامرة بالمؤلفات والمراجع وأموال لإجراء التجارب والاختبارات والفحص .

٣ — رأى علمى عام ينقد النتائج العلمية ويمحصها قبل أن تخرج من بوتقة العلماء إلى نور الحياة .

فاذا نظرنا فى أمر إعداد العلماء نرى أنه من اللازم قيام نهضة تعليمية

مناسبة قادرة على توفير الخريجين المتخصصين فى مختلف فروع العلم البحت، من رياضيات وفلك وطبيعة (فيزياء) وكيمياء وعلوم الحياة والجيولوجيا ، وكذلك فى مختلف فروع العلم التطبيقى ؛ من طب وزراعة وبيطرة وتعدين وهندسة إنشائية وميكانيكية وكهربائية وغيرها . ويتسنى ذلك كله إذا وجدت جامعة أو معاهد عليا فى مستوى الجامعات لها برامج راقية ويقوم بالتدريس فيها نخبة من العلماء — ونريد بالعلماء الذين يقومون باجراء البحوث العلمية والذين لهم نشاط ملحوظ فى الابتكار والذين لهم اتصال مباشر بأحدث النتائج العلمية فى فروع تخصصهم . أما أن يقوم بالتدريس فى الجامعات والمعاهد العليا من يحسن فقط التلقين وإلقاء المحاضرات فأمر لا يؤدى فى النهاية إلا لانطفاء شعلة التفكير والابتكار فى الطالب ذاته . ولا يقتصر المطلوب على إعداد خريجى الجامعات ، بل ينبغى إعداد مساعدين لهم ثقافة علمية متوسطة ليعملوا كحلقة اتصال بين العلماء ذوى المؤهلات الجامعية وبين العمال ، فالتعليم الفنى المتوسط لازم للنهضة العلمية لزوم التعليم الفنى العالى . كما ينبغى أن تختار الطلبة للانتظام فى سلك التعليم العلمى العالى وفقاً لمواهبهم وملكاتهم الفطرية حتى يقبلوا على العمل بشغف وهواية . والكشف عن الملكات الفكرية والتوجيه المهنى مسألة لدى علماء التربية ولهم أن يشيروا فيها بما يرون .

ثم إننا إذا نظرنا بعد ذلك فى أمر الأجهزة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية ، نلحظ أن العلم الحديث صار باهظ التكاليف بالقياس إلى ما كان عليه منذ نصف قرن أو أقل ، فالتجارب صارت أكثر تنوعاً والأدوات أكثر تعقيداً وأضبط عملا والمؤلفات تزداد وتتضخم والمراجع تتشعب وتتضاعف والباحث يعجز عن التقدم دون الإحاطة بما تم على يد غيره من قبله فهو أكثر حاجة إلى الاطلاع من سابقيه وعليه أن يتقدم شوطاً طويلا حتى يجد لنفسه مكاناً فى جبهة العلم المترامية الأطراف .

ويكفى أن نضرب مثلا واحداً بالدوريات العلمية وهى الصحف والمجلات التى تنشر البحوث المبتكرة — فقد قدر عددها منذ سنوات بأكثر من ٣٠ ألف مجلة بمختلف لغات العالم — والنتائج العلمية مشاعة معلنة ولا تخص دولة دون

أخرى ؛ ولذلك فالباحث العربى فى سوريا مثلا يحتاج إلى الاطلاع على جميع المؤلفات والنتائج التى أعلنت فى موضوع عمله قبل أن يقوم على نشر نتائج مشاهداته وابتكاره . وقد عقدت مؤتمرات كثيرة بقصد فهرسة النتائج العلمية وتلخيصها وتبويبها .

فاذا عجزت الدوائر العلمية عن الحصول على المال اللازم لتوفير الأدوات والأجهزة والمراجع — وكثيراً ما يحدث هذا فى البلاد العربية — يكون العلم بالتالى عاجزاً وقاصراً — وهذا بدوره يجعل الكثير من أولى الأمر يوجهون اللوم إلى العلماء بأنهم لم يبتكروا بعد ولم يخترعوا ولم يبرروا النفقات التى أنفقت عليهم — وهكذا يتبادلون اللوم فى حلقة مفرغة دون فائدة .

وربما يحق لنا أن نتساءل : كيف نشأ العلم فى الغرب دون أموال توقف عليه وكيف يتقدم العلم هناك كل يوم بل وكل ساعة ونحن هنا وقوف كما كان آباؤنا الأولون — الجواب قريب — إن العلم فى الغرب ارتبط منذ نشأته بالنشاط التجارى والصناعى القائم ، فاستمد منه العون المادى والحافز على الابتكار، فاندفع قدماً فى طريق الرقى والنهوض — أما العلم فى الدول العربية فقدم متأخراً ولم يزل ضعيف الصلة بالنهضة العمرانية تعوله الحكومات رياء وتضجر به أحياناً أشد الضجر . وقد قدر الخبراء أن الدول الغربية تنفق مايعادل ٣ ٪ من دخلها القومى على البحوث العلمية المبتكرة البحت والتطبيقية . فاذا أخذنا بآخر إحصاء فى مصر عن الدخل القومى وهو ألف مليون جنيه وجب قياساً أن تكون ميزانية البحوث العلمية فى مصر ٣٠ مليوناً من الجنيهات — أما الواقع الذى ينفق فعلا فقد لا يزيد على عشر هذا القدر — وحال مصر أحسن بكثير من حال دول أخرى . فالعلم عندنا فقير بالمال مثل فقره بالرجال أو أشد فقراً . والذى يتصل من قريب أو بعيد بالحركة العلمية فى البلاد العربية يجد أن القائمين بالبحث العلمى فيها قلة مستضعفة تجاهد وتغالب النقص والحرمان وتكافح وتصابر الجهل بجهودها وتلقى السخرية من أعمالها وتصمد دون يأس وتعمل فى صمت نحو تحقيق أهداف لا غنى عنها للنهضة والرقى فى جو من الشك والريب .

ولكن أكثر ما تشكو منه هذه الفئة من العلماء هو عدم وجود رأى علمى يدعم جهودها ويوجه خطواتها وهذا بيت القصيد فى هذا المقام .

الرأى العلمى العام :

سلف القول بأن النهضة العلمية فى الدول الغربية استمدت مواردها فى بدء نشأتها من مصادر غير حكومية فنضجت تلك النهضة برعاية تلك المصادر الممولة لها ، وسرعان ما أقام العلماء مجامع وأكاديميات تعرض فيها النتائج وتمحص فيها الابتكارات مثلما كانت أسواق العرب قديماً فى عكاظ وذى المجاز وغيرهما . فقد روى أن الشعراء والأدباء وذوى النباهة فى الفكر والمقال كانوا يجتمعون فى السوق كل عام ويدلى كل منهم بما يريد ؛ فالمحسن يلقى التقدير والمخطىء يكشف له عن خطئه حتى يستقيم كلامه أو يعتزل الأدب والشعر . وكذلك كانت أكاديميات العلوم الأوروبية فى إيطاليا وفرنسا وهولندا وانجلترا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فإليها كان يقدم كل ذى خطر من العلماء والباحثين وأمامها يعرض بضاعته ونتاج فكره وبحثه فاذا أجيز كان ذلك إيذاناً بنشره وشهادة بصحته وحافزاً له أن يتابع العمل ويسعى إلى التقدير — ومن جهة أخرى كان أرباب الحرف والصناعات يسعون إلى استثمار الابتكارات العلمية ، وخاصة فى الملاحة عبر المحيطات وفى استخراج المعادن من باطن الأرض وإنتاج الذخائر والمفرقعات وأدوات الحرب نظراً لما يجنونه من فوائد مادية . وهكذا قدر للعلم أن يجد سوقاً رائجة ناقدة فاحصة فى طرفيه — فالأكاديميات والهيئات العلمية المماثلة فى ناحية العلم البحت — والتجارة والصناعة الناشئة فى ناحية العلم التطبيقى . وسار الأمر على هذا النهج حتى اكتمل الرأى العام العلمى للنهضة العلمية الغربية ودعمها فى مختلف مراحل تقدمها وازدهارها .

أما فى البلاد العربية فالأمر جد مختلف . لأننا تخلفنا عن الركب العالمى طويلا حتى بعدنا عن رأس القافلة بفراسخ كثيرة ، ثم عندما ولينا بعض أمرنا وتبينا حاجتنا إلى اللحاق بالركب تخبطنا فى التشبه بهم تشبهاً ظاهرياً دون نظر إلى الجوهر — فأقمنا مؤسسات ومعاهد تشبه ما لديهم واتخذنا رطاناتهم لغة لنا ، واقتبسنا منهم الزبد الذى يذهب جفاء ، فاستعملنا سياراتهم وطائراتهم وأجهزتهم اللاسلكية وأدواتهم السينمائية واستوردنا مصنوعاتهم ومنتجاتهم ولبسنا على هيئة مايلبسون ، وتمثلنا بهم فى كل صغيرة مظهرية ولم نتمثل بهم فى كل الخطير

الجوهرى . وكان أولى بنا ألا ننظر إلى الغرب نترسم خطاه ، بل ننظر إلى أنفسنا وأن نحدد أهدافنا و نلتمس السبيل القويم للوصول إليها .

والحق يقال أن دولا فى الشرق وفى الغرب كانت هى الأخرى متخلفة فى ركب الحضارة سنين وقروناً ثم هيئ لها أن تأخذ بأسباب العلم فلم تتبع الطريق الذى نسلكه اليوم فى البلاد العربية بل سلكت سبلا أخرى . ويكفى أن نذكر من تلك الدول اليابان والهند وروسيا . أما اليابان فاحتفظت بكل تقاليدها وعاداتها المرعية ، ولكنها نقلت عن الغرب وسبقته فى الصناعة وحفظت نفسها من التدخل الغربى مع أخذها بأسباب العلم . وأقرب شبيه بنهضة اليابان ما فعله محمد على باشا فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر ، فقد أوجد نهضة إنشائية على أسس علمية آتت ثمرها فى سنوات ؛ ولكن تلك النهضة شلت فى عهد خليفته ثم نكست بعد ذلك حتى ذوى عودها وصارت هشيما جهد التابعون أيما جهد فى بعثه إلى الحياة — أما اليابان فاستمرت نهضتها (التى بدأت بعد عهد محمد على) فى طريقها المرسوم ولم تتوقف إلا بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الأخيرة . ومما يؤخذ على نهضة اليابان أنها لم تؤد إلى رفع مستوى الشعب وإن كانت قد زادت الدولة قوة وبأساً .

أما الهند فنهضتها العلمية حديثة جداً — منذ سنوات قلائل — ولكنها تتبع خطة رشيدة . فالحكومة المركزية تقوم بالإنفاق على المؤسسات العلمية وتنشىء المعاهد الكبرى وتشجع العلماء تشجيعاً كبيراً ويشرف زعيم الهندالكبير جواهر لآل نهرو بنفسه على خطى التقدم العلمى ويحضر مجامع العلماء ويشترك فى محافلها ويرأس جلساتها ولم نسمع بمثل هذا قط لدينا . وتعترف الدولة الهندية بأهمية العلم وبمركز العلماء فى الهيئة الاجتماعية وتربط بينهم وبين العلم الخارجى بكل وسيلة . والعلماء بدورهم يعملون بنشاط ويكرسون كل جهودهم للبحث وينقطعون للعلم مدى الحياة .

أما روسيا فكانت متخلفة حتى ثورتها الاجتماعية الكبرى — وليس لنا فى هذا المقام أن نعرض للجانب الاجتماعى من تلك الثورة — ولكن نشير فقط إلى الناحية العلمية — فروسيا اليوم قوة علمية لها حسابها ، ولولا تقدمها العلمى

لعجزت عن الوصول إلى ما هى عليه اليوم من قوة وبأس . وقد اتبعت طريقة خاصة بها فى النهوض العلمى ، هى عموماً جماع ما اتبعه محمد على قديماً ؛ وأباطرة اليابان من بعده ثم نهرو حديثاً ، أى طريقة تخطيط الإنتاج العلمى على أساس منطقى وتدعيمه وتأصيله وربطه بالإنتاج المحلى من جهة وبالتقدم العلمى العالمى من جهة أخرى .

ذكرنا أن أكثر ما يشكو منه علماء البلاد العربية هو عدم وجود رأى علمى تستند إليه جهودهم وينقد بحوثهم ، وهذا فى نظرنا هو موضع الداء فى كياننا العلمى — والرأى يكون عاماً إذا أريد به رأى الشعب عامة والحكومات والهيئات الصناعية والاقتصادية ، ويكون خاصاً إذا أريد به مجامع العلماء أنفسهم وجمعياتهم وحلقات درسهم ونقاشهم . وكثيراً ما يلجأ العلماء فى البلاد العربية إلى الانتساب إلى المؤسسات العلمية الخارجية — وخاصة إذا كانوا قد تلقوا العلم فى الخارج — حتى يربطوا أنفسهم بعجلة التقدم الخارجى ، ويؤدى هذا الإجراء عادة إلى انفصالهم عن المجتمع الذى يعيشون فيه فيعجزون عن التفاعل معه والإنتاج فيه .

وأذكر أنه فى إحدى المناسبات بحث أمر عقد مؤتمر علمى عربى ، واقترح أن يجتمع فيه العلماء العرب من كل صنف وأن يدلوا فى اجتماعاتهم معاً بالبحوث التى يعملون فيها أو النتائج العلمية التى توصلوا إليها ، فقيل إن مثل هذا العمل إذا تم لا تكون له القيمة التى تبرر ما ينفق فيه من جهد وما يبذل له من مال — ذلك أن القائمين على أمر المؤتمر كانوا أشد حرصاً على إظهار قرارات ومقررات للمؤتمر ولم يكن يقنعهم قط أن يتكون رأى علمى من بين علماء العرب عند اجتماعهم .

ومنذ أشهر ادّعى أحد العلماء فى الأرجنتين أنه توصل إلى طريقة جديدة لتوليد الطاقة الذرية واقتنع رؤساء تلك الدولة بتلك الدعوى وأشادوا بها أياماً ثم عرضت على الرأى العلمى العالمى فكان نصيبها بعد الفحص والتدقيق أن تلقى فى زوايا النسيان . ولولا الرأى العلمى العام لسمعنا كل يوم أمثلة كثيرة لهذه الادعاءات غير الصحيحة وخاصة فى ميادين الطب والعلاج .

المؤسسات العلمية الداخلية :

يتضح مما سبق أن مجال التعاون العلمى بين البلاد العربية يتسع للكثير نظراً لتشابه مظاهر النهضة فى تلك الدول ولكونها جميعاً تتبع خطة علمية واحدة ، هى خطة النقل عن الغرب تدريجياً . ولذلك يحسن بنا الآن أن نصف وسائل الاتصال العلمى بين الدول الغربية ثم نشير إلى ما يجدر بالدول العربية أن تتبعه منها .

توجد فى داخل الدول الغربية المتقدمة علمياً مؤسسات تعاون واتصال بين العلماء القوميين ، وفضلا عن ذلك يتم الاتصال والتعاون بين علماء الدول المختلفة عن طريق تلك المؤسسات . ومن أهم المؤسسات الداخلية :

ا — الجامعات ومعاهد التعليم العالى . وقد أشرنا إلى أن وظيفة هيئة التدريس الأولى هنا هى إجراء البحوث العلمية المبتكرة وليس مجرد تلقين المعلومات ونقلها من بطون الكتب إلى صدور التلاميذ . وقد أصبنا بداء (الأمية الجامعية) فاعتبرنا الجامعة — كما كتب عميد مصرى جليل — مجرد فندق تروج تجارته بمظهره الخارجى وعدد النازلين فيه وحسن استقبالهم وتوديعهم . وينبغى أن تكون الجامعة مركزاً للعلم والابتكار وأن تعد بكل وسيلة تحبب الطلاب والأساتذة فى البحث والتقصى والتجربة والاختبار .

ب — أكاديميات العلوم : الأكاديمية العلمية هى المجمع العلمى الأول وهى ندوة العلماء ، ألفت الأكاديميات الأولى فى إيطاليا وفرنسا ثم فى انجلترا وغيرها وضمت الصفوة المختارة من علماء كل بلد . وتعتبر الجمعية الملكية بلندن (وهى أكاديمية العلوم البريطانية) الهيئة العلمية العليا . والممثلة للرأى العلمى العام والعضوية فيها أكبر شرف يطمح إليه كل مشتغل بالعلم . وتخصص الأكاديميات من أموالها منحاً وجوائز سنوية للمتفوقين وتنفق على نشر البحوث وإذاعتها وتمنح مكافآت لتشجيع الباحثين وإعانات لمواصلة البحث . وتضم من بين أعضائها المتخصصين فى كل فرع وفن . ومن أحدث الأكاديميات عهداً أكاديمية العلوم الروسية — وهى تختلف عن الأكاديميات القديمة بأن لها وظيفة تنفيذية فى كيان الدولة وأن لها صوتاً مسموعاً فى وضع خطط الإنتاج والمشروعات العلمية والصناعية المختلفة .

جـ — الجمعيات العلمية : تفرعت عن الأكاديميات جمعيات علمية تختص كل منها بفرع علمى واحد وذلك لنظراً لتشعب الفروع العلمية وعدم إمكان جمع كل المشتغلين بها معاً فى صعيد واحد . فوجدت مثلا جمعية لعلماء الفلك وأخرى لعلماء الرياضيات وثالثة لعلماء النبات وهكذا . وتقوم كل جمعية بعقد اجتماعات علمية ونشر البحوث المبتكرة بعد إجازتها واختبارها ومنح مكافآت وجوائز ، كما أن مقرها يضم عادة أوفى مكتبة للاطلاع فى فرع تخصصها .

د — النقابات العلمية : إذا اعتبرنا البحث العلمى مهنة ينقطع المرء لها بعد أن يعد إعداداً خاصاً ، وجب إذن وفقاً للقواعد السارية فى المجتمع الغربى أن يكون للمشتغلين بالعلم مصالح مشتركة قبل الحكومة والهيئات التى توظفهم ووجب تبعاً لذلك أن يؤلفوا معاً (نقابة) تعنى بمصالحهم المادية وترعى شروط عملهم ونظام مرتباتهم وقواعد إجازاتهم ومعاشاتهم وما إلى ذلك . ولم تصل الحركة النقابية بين العلماء بعد إلى درجة من النضج التى وصلت إليها بين طوائف عمال الصناعة والتجارة والمواصلات الآخرين ولكنها أكثر شبهاً بنقابة الأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن العليا .

هـ — مكتب براءات الاختراع : إذا كان العلم قوياً ومنتجاً وجبت المحافظة على حقوق المنتج من حيث أسبقيته فى الاختراع وأحقيته فى الإفادة من تطبيقه وتنشأ لهذا الغرض مكاتب لتسجيل براءات الاختراع وحفظ حقوق أصحابها وسرعان ماتصبح سجلات تلك المكاتب قاموساً حاوياً لكل طريف وتليد من نتاج الفكر وخلاصة العبقريات ، يرجع إليها الباحثون ويسترشد بهديها العلماء وكثيراً ما تعمد بعض المؤسسات إلى شراء حق تطبيق الاختراع من صاحبه ثم بعد ذلك تحبسه عن السوق حماية لبعض منتجاتها الخاصة مما لزم معه تعديل قوانين براءات الاختراع عدة مرات .

و — مشروعات البحث المشترك : تتلقى الهيئات العلمية منحاً سخية وتوقف عليها أموال وموارد غنية ، وينص فى المنح أو الوقف على ضرورة رعاية نوع من النشاط العلمى ، وليكن مثلا مكافحة السرطان أو إبادة الجراد أو الكشف عن

المحيطات وغير ذلك . فتنشأ هكذا معاهد بحث مشتركة تصبح كل منها مركزاً علمياً هاماً للتقدم فى الفرع المخصص له . وقد تقوم الحكومات من جانبها بانشاء مثل هذه المعاهد لتأدية وظيفة عامة مثل معهد الطبيعة الوطنى فى لندن ومعهد المعايير القومى فى واشنطون ومعهدى باستير وكورى فى باريس ومعاهد القيصر وطلهم الألمانية (التى تسمى الآن باسم ماكس بلانك) .

ز — مؤسسات النشر العلمى والتلخيص : تنشأ مجلات علمية أسبوعية أو شهرية تحوى أنباء التقدم العلمى وأهم أخبار العلماء كما تنشر فيها ملخصات للبحوث المبتكرة وملاحظات علمية شتى . وتؤلف هيئات خاصة للاطلاع على جميع البحوث العلمية التى تنشر فى مختلف أنحاء العالم وتلخيصها وتبويبها وعرضها فى مجموعات مفهرسة يسهل بها على الباحثين الاطلاع على أحدث ما وصل إليه زملاؤهم فى البلاد الأخرى . وتقوم بعض هذه الهيئات بنسخ صور من البحوث لمن يطلبها مقابل دراهم قليلة .

ح — المؤتمرات والمجامع العلمية : تعقد مؤتمرات علمية دورية أو غير دورية ، يجتمع فيها العلماء لاستعراض مشكلاتهم العامة أو بعض المسائل الخاصة وقد يكون الموضوع هاماً جداً فيسمح للجمهور بحضور الجلسات والاشتراك فيها وقد يكون خاصاً جداً فلا تدعى إلى حضوره إلا الصفوة المنتقاة فيكون الاجتماع مجرد حلقة نقاش أو لجنة بحث . ومن أشهر هذه المؤتمرات اجتماع (المجمع البريطانى لتقدم العلوم) الذى ناهز السنة المائة والعشرين من عمره وهو يعقد مؤتمره مدة أسبوع من كل عام ويختار مقراً له مدينة مختلفة كل عام إما داخل الجزائر البريطانية أو خارجها .

هذه هى أهم أنواع المؤسسات العلمية التى توجد داخل كل دولة من الدول الغربية المتقدمة . وقد رأينا بالنظر إلى الوظيفة التى تؤديها كل مؤسسة أنها فى الواقع أداة اتصال بين أساتذة العلم وطلابه (فى الجامعات والمعاهد الدراسية العليا) وبين جميع العلماء الأفذاذ (الأكاديميات) وبين المشتغلين بكل فرع من الفروع العلمية على حدة (فى الجمعيات العلمية المختلفة) وبين المخترعين ومن بيدهم تطبيق الاختراعات وإخراجها إلى حيز الوجود (فى مكتب تسجيل البراءات)

وبين جميع المشتغلين بالبحث العلمى باعتبارهم أعضاء فى مهنة لها مكانتها فى المجتمع الحديث (النقابات العلمية) وبين العلماء وأفراد الشعب عامة (فى مؤسسات النشر العلمى والمؤتمرات) .

فهذه المؤسسات هى أدوات للاتصال ومراكز للتعاون وبدونها يصعب قيام النهضة العلمية وتقدمها .

المؤسسات العلمية الدولية :

امتد الاتصال العلمى دائماً خارج الحدود القومية . وأكبر حافز له على ذلك أن العلم تراث مشترك للإنسانية وليس وقفاً على دولة دون أخرى . وسبب آخر لامتداده الدولى أن مادة العلم تحتاج إلى تبادل المعلومات ومقارنة الخبرة وتأكيد المشاهدة مما قد لا يتسنى أداؤه على الوجه الأكمل إلا بالتعاون مع الهيئات العلمية الخارجية .

وكان الاتصال العلمى الدولى فى بادىء الأمر قاصراً على المكاتبات بين أفراد العلماء هنا وهناك أو بالتزاور والانتقال فى وقت لم تكن قد وجدت فيه بعد جوزات السفر ولا تأشيرات الدخول والخروج والمرور . ولكن سرعان ما تركز الاتصال بين الهيئات العلمية المقابلة ، فتبادلت الأكاديميات والجامعات البحوث والنتائج العلمية ، ثم اتصلت الجمعيات العلمية القومية بعضها ببعض عبر حدودها فتكونت بذلك فى العصر الحديث مؤسسات علمية دولية ، الغرض الأساسى من وجودها هو ضمان اتصال العلماء بعضهم ببعض وتبادل المعلومات والخبرة والإفادة كل من جهود الآخرين . وفيما يلى نورد بياناً موجزاً بأهم تلك المؤسسات .

١ ــ الاتحادات العلمية الدولية : شعر العلماء فى أواخر القرن التاسع عشر أنهم فى حاجة إلى الاتصال والتعاون فى مشروعات بحث مشتركة دون التقيد بالحدود الجغرافية والقومية . فاجتمعوا معاً مكونين (اتحادات علمية دولية) كان أسبقها إلى الوجود (الاتحاد الفلكى الدولى) ثم تلته اتحادات أخرى للكيمياء والفيزياء (الطبيعة) والعلوم البيولوجية وللطبيعة الأرضية ومساحة الأرض وغيرها .

وكل اتحاد من هذه الاتحادات هيئة دولية قائمة بذاتها لها ماليتها التى تستمدها من الدول الأعضاء فيها ولها مكتب دائم وتعقد دورياً مؤتمرات دولية يجتمع فيها العلماء من كل حدب وصوب .

وقد شعرت هذه الاتحادات بعد تكونها وتكاثرها أنها فى حاجة إلى هيئة مركزية تنظم علاقاتها معاً وعلاقاتها بالدول والهيئات الدولية المختلفة . ولذلك ألف قبيل الحرب العالمية الأخيرة (المجلس الدولى للاتحادات العلمية) وهو هيئة منظمة منسقة لا تقوم بذاتها بعقد مؤتمرات أو إجراء بحوث .

ب — المؤتمرات العلمية الدولية : ذكرنا أن الاتحادات العلمية الدولية تعقد مؤتمرات دورية خاصة بها ، ولكن ثمت هيئات أخرى كثيراً ما ترى من المناسب أن تدعو إلى عقد مؤتمرات لبحث مسائل علمية خاصة . وفى الغالب تقوم الدولة التى سيعقد المؤتمر فيها باستضافة أعضائه . وفى طريقة أخرى تقدم النفقات وتقوم بالدعوة هيئات علمية أو مؤسسات محلية لها القدرة الكافية على توفير النفقات .

وقد كثرت المؤتمرات فى السنوات الأخيرة وتضخم عددها ، وانتقد البعض كثرة التردد إليها وحضورها . ولكن نقطة الضعف هى فى حسن اختيار المبعوثين إليها — لأن العضو الذى يحضر المؤتمر إذا كان عالماً مشتغلا فعلا بالانتاج العلمى المبتكر لن تفوته فائدة الاتصال بالعلماء الآخرين وتبادل وجهات النظر معهم . أما إذا كان غير مشتغل فعلا بالعلم فسيكتفى بالحضور دون النقاش وبالاستماع دون الإدلاء برأيه فلا تتم له الفائدة المرجوة من الاجتماع كله .

جـ — المنظمات الإقليمية :

فى مطلع هذا القرن أصبح العلم ضرورة لازمة لكيان الدولة وثبتت قيمته هذه خاصة فى الحرب العالمية الأولى إذ تأرجحت مقدرات النصر والهزيمة فى ميزان تمسك به يد العلم ويتفق صعوده وهبوطه على الكفاءة العلمية . ولذلك رأت مجموعات من الدول ذات صالح مشترك فيما بينها أن توثق عرى الاتصال بين علمائها . ولم يكن التقارب الحربى فى معترك السياسة الدولية هو الحافز الوحيد لهذا التكتل الإقليمى ، بل كانت هناك وحدة اللغة مثلا أو الجنس أو الدين

أوالوحدة الموضوعية أى وحدة موضوع التعاون والاتصال . فمثلا ألفت الدول الاسكندناوية الشمالية فيما بينها مؤتمرات وهيئات علمية خاصة بها وبلغت دول البنلوكس (أى بلجيكا وهولندا ولكسمبورج) نفس الشيء وكذلك دول أمريكا اللاتينية وأخيراً مجموعة الدول العربية .

وليس هذا مجال شرح الدوافع السياسية والقومية التى أدت إلى نشأة الكتل الإقليمية الدولية فى أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط ، إنما هى ظاهرة علمية يجدر بنا ملاحظتها فى هذا المقام وهى وجود تكتل مقابل فى المسائل العلمية . فدول أمريكا اللاتينية تعقد سنوياً مؤتمراً علمياً مشتركاً وتتعاون فيما بينها تعاوناً وثيقاً فى جميع المحافل العلمية وتدفع تلك المحافل دائماً إلى الاعتراف بأهميتها والعناية بمطالبها ورغباتها . بل ان الولايات المتحدة الأمريكية وهى زعيمة الاتحاد الأمريكى كثيراً ما تنزل على رغبة الدول اللاتينية فى المسائل الثقافية .

د — وكالات هيئة الأمم المتحدة :

أنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وكان لها نشاط ثقافى محدود فى مجال التعاون العلمى الدولى لا يكاد يتعدى تقديم إعانة رمزية للمجلس الدولى للاتحادات العلمية وإنشاء مكاتب إحصائية للتربية والصحة والعمل . وعندما فشلت عصبة الأمم وألغيت وأنشئت هيئة الأمم المتحدة الحالية اهتم الذين وضعوا دستورها بإبراز واجباتها العمرانيـة نحو العالم وذلك بانشاء ثلاثة وكالات رئيسية تتفرع عن المجلس الاقتصادى الاجتماعى وهذه الوكالات هى هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) . وجعلت لكل من هذه الهيئات ميزانية خاصة بها واكتسبت وظيفة تنفيذية أهم مظاهرها تنسيق العمل بين الدول الأعضاء فى ميدان إنتاج الأغذية وتبادل المحاصيل الزراعية ومقاومة الآفات والأوبئة التى تؤثر فى قيمة الثروة النباتية والحيوانية . وكذلك فى ميدان الحجر الصحى الدولى ومراقبة الأوبئة ومعالجة الأمراض المتوطنة ورفع مستوى الحياة الصحية .

أما هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فهى تنقسم إلى شعب ثلاثة كما يتضح من اسمها . وشعبة العلوم فيها تعمل على تنمية جميع وسائل التعاون

العلمى بين الدول الأعضاء وتنشط تبادل الأساتذة والطلاب وتتولى تحضير المشروعات العلمية الدولية مثل مشروع دراسة المناطق الصحراوية والجافة وتعقد مؤتمرات محلية علمية لأغراض شتى وتقدم إعانات كثيرة للاتحادات العلمية الدولية وبعض مكافآت للبحث العلمى والدرس .

وقد أنشأت تلك الهيئة مكتباً خاصاً بالتعاون العلمى لمنطقة الشرق الأوسط جعلت مقره فى القاهرة ويقدم هذا المكتب خدمات جليلة لكل من يتصل به من الباحثين العلماء فى المنطقة ويقوم باحصاء البحوث العلمية المحلية التى تنشر ويعرف بها . كما أنه يخدم علماء المناطق الأخرى بقيامه كأداة اتصال بينهم وبين الهيئات العلمية فى الشرق الأوسط .

وتشترك معظم الدول العربية كأعضاء فى وكالات الأمم المتحدة المذكورة وترسل كل عام وفودها إلى مؤتمراتها وتدفع نفقات الاشتراك فيها عن طيب خاطر ولكن قد يحسن بين الحين والحين أن تنظر تلك الدول فى مدى إفادتها من الاشتراك فى تلك الهيئات وأغلب الظن أن نتيجة النظر ستكون أن الفائدة أقل مما ينبغى وأن السبب لا يرجع إلى تحزب تلك الهيئات وتحيزها بقدر ما يرجع إلى عجزنا عن تفهم وظيفة تلك الهيئات وتدبير أمر التعاون معها .

هـ — وأخيراً نشير إلى نوع جديد مستحدث من العلاقات الدولية العلمية لا يدخل ضمن نطاق الأمم المتحدة ولكن يتم بالاتفاقات المباشرة بين الدول المختلفة فى صورة من الصور . فمن صوره أن يعقد معاهدة ثقافية بين دولتين أو أكثر تنص بنودها على التعاون الثقافى والتبادل وكثيراً ما يكون هدف تلك المعاهدات الثقافية إقتصادياً أو سياسياً فى الأصل ولكن قد يتم عن طريقها تعاون علمى واتصال وخاصة بتبادل المعلومات والبيانات وتزاور الأساتذة والطلاب .

وصورة أخرى وجدت فى سنى الحرب الماضية هى تكوين مكاتب علمية إقليمية لدولة فى دولة أخرى . ومثل ذلك المكتب البريطانى للشرق الأوسط ومقره القاهرة وكان يختص فى سنى الحرب بدراسة وتنفيذ المشروعات العلمية التى تؤدى إلى توفير النقل البحرى وتموين العمليات الحربية التى كانت تجرى حينئذ فى مختلف جهات الشرق الأوسط ولكن عمل هذا المكتب استمر بعد الحرب وانضم إليه

عدد كبير من العلماء الذين يقومون باجراء دراسات مختلفة على استغلال الموارد الزراعية والمعدنية والغابات والثروة الحيوانية وغير ذلك .

وقد أنشأت بريطانيا مكتباً مماثلا لها فى سنى الحرب فى الصين الوطنية ولكن اختصاصه كان أضيق وعمله محصوراً فى مساعدة العلماء الصينين على إجراء بحوثهم ودراساتهم على الرغم من اشتداد الحصار اليابانى عليهم .

وأنشأت كل من فرنسا وبريطانيا وكندا مكاتب علمية للاتصال فى الولايات المتحدة الأمريكية وكان لتلك المكاتب أهمية قصوى فى المراحل الأولى لإنتاج القنابل الذرية .

وصورة ثالثة من صور الاتصال العلمى وهى مشروعات النقطة الرابعة وما يتصل بها . والنقطة الرابعة اسم مختصر لبرنامج واسع لمساعدة المناطق المتأخرة على التقدم وضعته حكومة الولايات المتحدة ودعت الدول إلى الاشتراك فيه بتوقيع إتفاقيات خاصة فى كل حالة . ومرة أخرى ليس لنا أن نعرض للجانب السياسى والحربى لهذا المشروع الذى اشتركت فيه الآن بضعة دول عربية ولكن نكتفى بالإشارة إلى أهميته العلمية . فهو يمهد السبيل إلى سفر مبعوثين كثيرين من أبناء الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للإطلاع على أحدث الوسائل المتبعة فى الشئون العلمية والزراعية والاجتماعية كما أنه بوساطته يقدم خبراء وأساتذة أكفاء إلى الشرق الأوسط وتنشأ مشروعات جديدة للاستثمار والعمران .

فهذه الصور المختلفة من العلاقات العلمية الدولية تختلط فيها السياسة بالعلم بالاقتصاد اختلاطاً يصعب معه فصل أحدها عن الآخر . وهذه ظاهرة نشاهدها اليوم فى الحضارة عموماً فكأننا اليوم نعيش فى غابة من العلاقات المتشابكة والأطراف المتداخلة فكل درب يؤدى إلى درب وكل طريق يلتقى بكل طريق آخر .

ذكرنا أن الاتصال العلمى يتم أولا بتكوين هيئات داخل كل دولة وظيفتها تركيز الجهود العلمية القومية ثم بعد ذلك يتم الاتصال بين الهيئات المقابلة فى الدول المختلفة أو بينها وبين الهيئات الدولية العامة مباشرة . فاذا أردنا أن نبحث كيفية إنشاء علاقات علمية بين الدول العربية وجب تبعاً لذلك أن نوضح جانبى الإجابة الداخلى والخارجى — أى يجب تنمية المؤسسات الداخلية فى كل دولة

ثم تشجيع سبل التعاون بينها وبين نظيراتها فى الدول الأخرى . ويسهل علينا الآن أن نرجع إلى الفقرة (الرابعة) من هذا البحث فيتضح لنا أن من وسائل التعاون والاتصال العلمى بين البلاد العربية :—

ا — اشتراك الجامعات والمعاهد العلمية العربية العليا فى المكتب الدولى للجامعات على أن يتم قبل ذلك الاتصال بين الجامعات العربية ذاتها والتعارف فيما بينها على مشكلاتها الرئيسية . وقد قدم منذ عام اقتراح بعقد لجنة دراسة لمشاكل التعليم الجامعى فى البلاد العربية . ويضم متحف التعليم الملحق بالإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية النواة الخاصة بمثل هذه الدراسة .

ومشكلة الجامعات العربية الكبرى أنها تحاول جاهدة أن تكون مركزاً للعلم والابتكار بينما كل الضغط الخارجى يدفعها لأن تكون مدرسة للتلقين فحسب . وثمة مسائل كثيرة أخرى منها التدريس باللغة العربية والمصطلحات وتقابل الشهادات والإجازات وتبادل الأساتذة والطلاب والمؤتمرات الجامعية ونشاط الشباب الجامعى

ب — توجد فى بعض الدول العربية جمعيات علمية وأكاديميات علمية يرجع تاريخ بعضها لأكثر من قرن من الزمان فينبغى تركيز نشاط تلك الجمعيات وتبادل مطبوعاتها وتزاور أعضائها ورؤسائها ويحضرنا مرة أخرى اقتراح عقد مؤتمر علمى عربى يضم ممثلين للجمعيات والأكاديميات العلمية العربية . كما يحسن إخراج قائمة سنوية بهذه الجمعيات وأوجه نشاطها ومدى استعدادها للتعارف والتعاون .

والمشاهد أن هذه الجمعيات أوثق صلة بالجمعيات المقابلة لها فى الدول الغربية . وهذا بعض الإرث الذى ورثه الجيل الحاضر عن الأجيال السالفة . فقد نشأ العلم عندنا نقلا عن الغرب ناطقاً بلغته مشبعاً بثقافته تابعاً له واستمرت الصلة قوية بالأصل الأجنبى حتى غدا العلم فى البلاد العربية والهيئات العلمية غريبة عن البيئة التى نعيش فيها .

وقد نشرت الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية فى سجلها الثقافى بياناً موجزاً بالهيئات العلمية العربية يحسن متابعته ومداومة استعماله .

جـ — يقوم مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث العلمية فى مصر بتحضير

سجل شامل للمشتغلين بالعلم فى مصر وهو فى طريقه إلى النشر . ويتم الآن تحضير سجل مماثل للمشتغلين بالعلم فى لبنان فيحسن عمل سجلات مشابهة لباقى البلاد العربية حتى يمكن الاتصال مباشرة بين علماء الدول المختلفة . كما ينبغى أن تصدر طبعات متلاحقة من هذه السجلات حتى تكون البيانات الواردة فيها صحيحة دائماً .

وقد أدى مجلس فؤاد الأول خدمة علمية كبرى بنشره دليل المراجع العلمية فى المكتبات المصرية فصار مرجعاً لا غنى عنه لكل باحث والدول العربية الأخرى فى حاجة إلى مثله .

وتقوم جمعية خريجى كليات العلوم فى مصر بالدعوة إلى إنشاء نقابة للمهن العلمية تضم جميع المشتغلين بالعلم وترعى مصالحهم الطائفية ولا زالت الفكرة قيد البحث وإنما أشرنا إليها لأنها تدل على أننا نسير فى أعقاب الدول الغربية التى سبقتنا وأن الاتصال العلمى بين علماء البلاد العربية قد يتم عن طريق مثل هذه الهيئات المركزية الشاملة .

ويوجد فى مصر أيضاً المجمع المصرى للثقافة العلمية الذى أنشىء منذ أكثر من عشرين عاماً ومن أهم مظاهر نشاطه عقد مؤتمر سنوى يدرس فيه موضوع علمى على أساس شعبى وتطبع هذه الدراسات فى كتاب سنوى قيم . وأرى أن من الأوفق أن يدعى بعض علماء الدول العربية لحضور هذا المؤتمر السنوى وربما أمكن ذلك على نفقة حكوماتهم أو الجامعة العربية حتى يكون هذا المؤتمر ممثلا إلى حد ما لجمهرة العلماء العرب .

وهكذا تفعل الباكستان فقد عقدت فى خلال شهر مارس سنة ١٩٥٢ مؤتمرها العلمى السنوى ودعت إليه أحد كبار العلماء المصريين فكان حلقة اتصال بيننا وبين العلم فى الباكستان — وهذه سنة حميدة يجدر بنا الاقتداء بها فيما بيننا .

د — يوجد دائماً مجال التعاون بين البلاد العربيـة فى مشروعات علمية مشتركة مثل استثمار الصحارى ومقاومة الجراد وغيره من الآفات الزراعية وصناعة الأجهزة العلمية وتقطير مياه البحر والكشف عن المياه الجوفية وغير ذلك . وهذه مشروعات تنفيذية تحتاج إلى مال وجهد وإدارة مركزية منسقة . ولكن

ثمت أهداف أقرب منالا مثل التعاون والاتصال فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية

والمؤسف حقاً أن الحكومات العربية لا تختار ممثليها فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية إلا قبيل الاجتماع بأيام . ولذلك يحضر المندوبون العرب كمستمعين مشكورين ولهم العذر كل العذر فى ذلك . بينما الدول الأخرى تنظر نظرة جدية إلى هذه الاجتماعات وتدرس كل ما سيعرض فيها وترى رأيها فى كل شأن من شئونها . أذكر أننى فى هولندا قابلت موظفاً فى وزارة المعارف الهولندية فوجدته قد مثل هولندا فى هيئة عالمية كبرى منذ إنشائها وأنه يعرف كل صغيرة وكبيرة من عمل تلك الهيئة لأنه رئيس لجنة الميزانية فيها وأن الهيئات العالمية الأخرى تستعين به حينما تعرض لها مشكلات مماثلة . ولا تدرج الدول العربية على سياسة واحدة فى اختيار المندوبين أو تقرير الاشتراك من عدمه . وتتوزع المسئولية الخاصة بهذا الشأن بين إدارات وهيئات مختلفة وكثيراً ما تشترك وزارة الخارجية مثلا باسم الحكومة بينما تدفع وزارة المعارف قيمة الاشتراك باعتباره عملا ثقافياً وتتولى وزارة ثالثة اختيار المندوبين وهكذا .

هـ — وتنص لائحة الاتحادات العلمية الدولية وكذلك دساتير وكالات الأمم المتحدة على تأليف شعب قومية فى كل دولة . وتختص الشعبة القومية بالاتصال بالمكتب الدائم للاتحاد أو الهيئة اتصالا مستمراً فيما بين دورى الانعقاد فالاتحاد الفلكى الدولى المصرى له شعبة قومية مصرية تتألف من علماء فلك مصريين يتصل بها الاتحاد ولجانه وتداوم النشاط فترة ثلاث سنوات حتى ينعقد المؤتمر الدولى التالى .

ولكن الحكومات العربية لم تعره العناية الكافية بعمل الشعب القومية بل أن بعض تلك الشعب لم تكون قط وبعضها صدر قرار بتكوينها ولم تجتمع قط .

ويرى بعض الوزراء وكبار الموظفين أن تأليف الشعب القومية يحد من اختصاصهم ويشرك غيرهم معهم فى الاتصال بالهيئات الدولية وفاتهم أن الدولة هى المشتركة وأن مصلحتها هى العليا . وفى كل اجتماع دولى يرى العلماء أن عدم تأليف الشعبة القومية وقلة نشاطها لا معنى له سوى أن الأموال الحكومية تذهب هباء فى طلاء مظهرى أو لأغراض خاصة .

فكل دعوة للعناية بتأليف الشعب القومية ووضع أعمالها على أساس سليم من الدراسة والبحث يؤدى إلى حسن الاتصال العلمى بين البلاد العربية وبالتالى إلى نهضة العلم فيها .

و — ومن أهم مشاكل البلاد العربية فى الحقل العلمى مشكلة اللغة والمصطلحات العلمية . فاللغة العربية لم تستعمل كلغة للعلم فى العصر الحديث وللآن تتم الكثير من الدراسات العليا فى المعاهد العربية باللغات الأجنبية دون اللغة العربية . وبدىء فى إدخال مصطلحات العلوم الحديثة وترجمت كتب كثيرة ولكن اختلفت المصطلحات واختلطت الترجمات وأصبح من الأيسر الرجوع إلى الأصل الأجنبى دون الاطلاع على الترجمة العربية . وهذا حال يؤدى إلى تباعد بين الأجيال المقبلة وقصور فى الإنتاج العلمى . وقد بذلت المجامع العلمية العربية (التى تعنى باللغة) جهوداً مشكورة فى هذا المجال ولكن نظرتها إلى الموضوع كانت عادة من الوجهة اللغوية فحسب وفى حرصها على سلامة الاشتقاق وتطابق المعنى وعروبة الجرس نسيت غرضاًهو جوهر القصد فى اللغة وهو أداء الأفكار والتعبير . والرأى عندى أن اللغة العلمية العربية تحتاج إلى الإكثار من الترجمة والتأليف مع التعريف والمقارنة حتى يختار الذوق العام الألفاظ المناسبة دون التقيد والتزمت الذى يحرص عليه علماء اللغة ومن نحا نحوهم من المترجمين والمعربين .

وقد بدأ العلم الحديث فى أوروبا مستعملا لغة واحدة مشتركة هى اللغة اللاتينية فأدى ذلك إلى سهولة الاتصال والتراسل بين العلماء المختلفين — ثم وجدت اللغات القومية فيما بعد ولكن وسائل الاتصال والتعاون العلمى كانت قد رسخت أقدامها بحيث لم تصبح الحدود والفواصل القومية عائقاً أمام التبادل العلمى . أما نحن فى البلاد العربية فقد بدأنا بعلم أجنبى بلغة أجنبية وللآن لم ننجح لا فى تأصيل هذا العلم ولا بخلق الثروة اللغوية اللازمة لتداوله ومما يزيد الأمر صعوبة أن العلم الغربى يتقدم كل يوم وتدخل فيه مصطلحات جديدة ، فعلينا إذن أن نسير الشوطين ونحمل العبئين : اللحاق بالماضى ومسايرة الحاضر .

ز — ولا تقتصر أهمية اللغة ومصطلحاتها على التدريس للطلبة فى

المدارس والجامعات ، بل أن الثقافة العلمية العربية فى حاجة هى الأخرى إلى التنشيط والتشجيع والوسيلة الوحيدة لذلك هى بالنشر والإذاعة أى بالكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة وهكذا نجابه مرة أخرى مشكلة اللغة ومشكلة المراجع العلمية . واننا فى أشد الحاجة إلى صحيفة عربية تنشر الأخبار العلمية الطريفة وتقدم الأنباء العلمية فى صيغة مبسطة يسهل على القارىء العادى تتبعها فتثير فى نفسه الرغبة فى الاطلاع وتزيد من ثقافة الشعب العلمية . وقد يقوم بهذا العمل مؤسسات أهلية مثل جمعية خريجى العلوم أو غيرها . والمثل الذى ينبغى الاقتداء به فى هذا الشأن هو (مكتب الخدمة العلمية Science Service) الأمريكى .

ح — وتنتشر (الأمية العلمية) أيضاً بين ولاة الأمور انتشاراً فاضحاً والمقصود بالأميـــة العلمية هو الجهل بأن طرائق العلم الحديث ونتائجه يمكنها أن تحل مشكلات الحياة العصرية سواء أكانت اقتصادية أم عمرانية حلا أفضل بكثير مما يصل إليه المرء بالطرق القديمة التقليدية . ولولاة الأمور بعض العذر فيما هم فيه نظراً لأن العلماء أنفسهم لا يشرحون وجهات نظرهم بوضوح وجلاء ولا يقنعون من بيدهم الأمر بالمنطق والتدليل والتجربة بصلاحية الطرائق العلمية . وقد ظهر هذا الداء نفسه — مع الفارق — فى انجلترا وفرنسا وأمريكا واقترحت وسائل مختلفة لعلاجه منها تأليف شعب برلمانية علمية تضم بعض أعضاء البرلمان الذين يجتمعون بالعلماء ويستنيرون بآرائهم فى مختلف المسائل التى يقترح استصدار تشريعات بشأنها والتى تكون لها صفة علمية خاصة . ويتبع الكونجرس الأمريكى طريقة تكوين لجان تحقيق من أعضائه تفحص أعمال الإدارات الحكومية وتستمع إلى آراء المختصين وتشير برأى فى كل مسألة علمية . وفى عهد الرئيس هربرت هوفر ألفت لجنة خاصة لفحص النشاط العلمى وصلته بالعمران فى الولايات المتحدة ونشر تقرير جامع مفصل فى أكثر من ٣ آلاف صفحة لا زال حتى اليوم بعد عشرين عاماً من نشره الأساس فى كثير من المشروعات العلمية وأوجه النشاط الإنتاجى المتعلقة بها .

وتنشر إدارة البحوث العلمية والصناعية فى انجلترا تقريراً سنوياً عن عملها يمثل إلى حد كبير النشاط العلمى الحكومى فى بريطانيا .

ط – ولما كان ينقصنا فى البلا دالعربية تأريخ الحركة العلميةالحديثة فيها أو على الأقل تسجيلها ، فقد عمدت الحكومات العربيـــة فى مستهل نهضتها العلمية إلى إرسال البعوث من أبنائها إلى الخارج كما استدعت كبار الأساتذة الأجانب للتدريس فى معاهدها وكلياتها الجامعية وكذلك استقدمت خبراء وعلماء كثيرين وقامت بتنفيذ مشروعات علمية كثيرة ولكن تفاصيل هذه الأعمال لم تسجل أو تكتب معاً ولم ينقد مدى التقدم فى هذه السياسات نقداً علمياً موضوعياً حتى يستبين وجه المنفعة فيها من الضرر والمؤرخ الذى يبغى الاطلاع على بعض التفاصيل القريبة العهد يعجز عجزاً تاماً عن تبين مصادرها . فالحاجة ماسة إلى تأريخ العلم المعاصر وتسجيله . وقد أشرنا إلى الجهود التى تبذل فى حصر أسماء المشتغلين بالعلم وبالجمعيات العلمية المختلفة والبحوث ومراجع المكتبات ويحسن بالإضافة إلى ذلك تسجيل السياسة العلمية فى إرسال البعوث أو إنشاء المعاهد ومعامل البحوث وكذلك فى استقدام الخبراء والاتصال بالخارج .

وقد دخل العلم فى البلاد العربية غريباً عن بيئتها غير مرتبط بصناعتها ولا بثقافاتها ولغتها العربية . فكان أمرنا والعلم عجباً نشكو من تأخر الصناعة وبدائية الزراعة وكساد التجارة وفى الوقت ذاته نرى الغرب صناعته مزدهرة وزراعته يانعة وتجارته رائجة ونعرف أن العلم هو السبب الأكبر فى هذا الرقى والتقدم ثم لا نكلف أنفسنا مشقة البحث عن عجزنا فى تطبيق العلم والإفادة بنتائجه كما يفعل غيرنا .

فادخال العلم الحديث فى دولة متأخرة نسبياً أمر يحتاج إلى بحث ودرس وتمحيص دقيق إذا شىء له أن يؤدى الغرض المقصود به وهذه مسألة لم تدرس بالتفصيل من قبل لأن الأوروبيين لا تهمهم دراستها ولأننا للآن لم ننتبه إلى خطورتها على الرغم من الفشل الكثير والكبوات المتتالية التى نكبوها فى سعينا نحو الرقى العلمى والعمرانى .

وفى أحاديث كثيرة لى مع رجال هيئة اليونسكو فى القاهرة وباريس أشرت إلى هذه المسألة فوجدت أنهم يهتمون بها تحت عنوان آخر هو (آثار العلم فى المجتمع – أو وقع التقدم العلمى فى المجتمع) ولكنهم يدرسونها فى مختلف أنحاء

العالم ولم يجدوا التشجيع الكافى من الدول العربية وخاصة أنهم يخشون دراستها بأنفسهم فيسهل تأويل تلك الدراسة بأنها لأغراض غير بريئة كما حدث فى مسائل مشابهة كثيرة . ولذلك ينبغى أن تؤلف لجنة دائمة تضم أعضاء مراسلين فى مختلف البلاد العربية تكون وظيفتها جمع ونشر المستندات الخاصة بالحركة العلمية فى البلاد العربية فى بدء نشأتها وفى مختلف مراحل نموها ونهضتها .

ى — ويمكن أن يتم الاتصال العلمى بأن تعد رحلات لعلماء مختارين يلقون فيها محاضرات عامة ودروساً خاصة إما داخل نطاق الجامعات على هيئة أساتذة زائرين وإما بدعوة من جمعيات وهيئات علمية . وكذلك يمكن إعداد حلقات بحث ودراسة قد لا يزيد عدد الحاضرين فيها على العشرة أو أقل وقد يصل العدد إلى مئات وعندئذ تقلب الحلقة إلى مؤتمر علمى عربى عام .

والمرء قد لا يوصى صادقاً بعقد حلقات بحث أو مؤتمرات دون تحضير دقيق — لأن هذه الوسيلة الميسرة للاتصال قد أسىء استعمالها كثيراً وبيت الداء فيها عدم حسن اختيار المنتدبين إليها وعدم تحضير مادة الدراسة وربما سوء فهم الغرض من عقدها — فتنظيم المؤتمرات ووضع برامجها والمسائل التى تبحث فيها عمل تخصص لا يمكن أن يتم عفو الخاطر دون نظر إلى الظروف المحيطة بالاجتماع أو تقدير لاحتمالات الفشل والنجاح .

خاتمة :

هذه هى بعض أوجه الاتصال العلمى بين البلاد العربية ولكن يحسن أن نعيد مرة أخرى أن تنظيم المؤسسات العلمية داخل كل دولة عنصر هام سابق على حسن الاتصال بينها وبين مثيلاتها فى الدول الأخرى — وأن الغرض من التعاون والاتصال ينبغى أن يكون دائماً العمل على رفع المستوى العلمى بزيادة خبرة العلماء أو حسن تزويدهم بالآلات والمعدات والمراجع أو زيادة الوعى العام بأهمية العلم والدور الجوهرى الذى يقوم به فى بناء كيان الدولة الحديثة ونظام الحضارة المعاصرة .

دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن
الأستاذ المساعد بالمعهد الملكى للأرصاد
جامعة فؤاد الأول

نهضة المرأة العربيـــــة

للدكتورة درية شفيق

لم تعرف للمرأة العربية قبل الإسلام نهضة ما ، ذلك أن الإسلام الذى يعيبون عليه تسامحه فى تعدد الزوجات قد جاء للحد من هذا التعدد الذى كان مطلقاً لا قيود له ولا حدود، فرأى أن يحد منه ويقصره فى حالة الضرورة القصوى على أربع زوجات على الأكثر ثم شرط لذلك شروطاً انتفت معها رغبة الراغبين فى التزوج بأكثر من واحدة .

وإذا كان الإسلام فى هذه الناحية قد أباح الزواج من أربع لضرورة اجتماعية فان مجتمعنا الحالى لم يعد يحتمل أكثر من زوجة واحدة وقلما نجد إلا فى ظروف خاصة مسلماً يبنى بأكثر من زوجة نظراً للحياة الدقيقة التى نحياها وللأوضاع الاقتصادية التى تحول دون الإسراف فى هذا الحق المشروط ، وكان فضلا من أن الإسلام وضع حداً لتعدد الزوجات فقد انتهى به الأمر أخيراً إلى الانصراف عنه .

وعاون الإسلام فى نهضة المرأة العربية فرفع من مقامها بالقضاء على عادات وتقاليد أخرى قديمة أخصها عادة وأد البنات كما جعل الإسلام من بعض النساء خبيراً وحجة فى الدين والحياة حتى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوماً عن السيدة عائشة (خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء) ولم يقل النبى الكريم هذا القول إلا وهو مؤمن بأن السيدة عائشة رضى الله عنها على خلق ودين ، وأنها قمينة بأن تكون مثلا يؤتم به ويؤخذ عنه ، فقد وضع رسول الله ثقته فى سيدة وفى ذلك نصر لكل سيدة تعرف واجبها ودينها ، ومن أعظم مزايا الإسلام التى أرست قواعد النهضة النسائية للمرأة العربية أنه شرع القوانين التى تحمى المرأة فى دنياها وتكون شخصيتها المعنوية فأصبح لها حق الزواج وحق الطلاق ،

ونصيب فى الإرث وحق فى التعلم وحرية الحياة وكانت من قبل كمّاً مهملا لا يعنى به .

ومن ظواهر نهضة المرأة العربية أن الشريعة الإسلامية السمحة كفلت لها من الحقوق وأنشأت لها من أنواع السياجات والحمايات ما لم تكفله لزميلتها الغربية شريعة أخرى ، ولسنا هنا بسبيل تعداد هذه التشاريع واستعراض حقوق المرأة ومكانها فيها ولكننا نتناول مكان المرأة من التشريع الإسلامى ومكانها من القانون المدنى الفرنسى من ناحية هى فصل الخطاب فى تطور نهضة المرأة العربية ؛ هذه الناحية هى أهلية كل من الزوجة المسلمة والزوجة الفرنسية فى التصرف فى مالها الخاص وإبرام ما يقتضيه ذلك من العقود والمعاملات ، فأما الشريعة الإسلامية فقد كفلت للزوجة حقها فى ذلك مطلقاً من كل قيد فهى تستطيع أن تبيع من مالها أو تشترى من مالها ويقع كل ما تجريه فى ذلك من التصرفات سليما يقره القانون ولا مطعن عليه إلا فيما يتصل بذلك من أحكام القانون العام فهى من هذه الناحية تقف مع الرجل على قدم المساواة لا يسبقها ولا يتقدم عليها . أما الزوجة الفرنسية فانها تفقد بالزواج جدارتها لإجراء هذه التصرفات إذ أن ما تقدم عليه منها لا يقع صحيحاً إلا إذا أقره زوجها ، فالزواج يحد من أهلية المرأة الفرنسية ويجعل للزوج فيما يتعلق بطائفة من تصرفاتها نوعاً من الوصاية عليها ، لعلها من حيث الكنه والجوهر لا تختلف عن تلك الوصاية التى شرعها القانون لحماية ناقص الأهلية أو عديمها .

* * *

وإذن فنهضة المرأة العربية يرجع تاريخها إلى بزوغ فجر الإسلام وكان من المنتظر بعد أن نشرت هذه الشريعة ألويتها وأعلامها على البلاد العربية أن تمضى النهضة النسائية فى الشرق العربى قدماً نحو النضج والاستواء ، ولكن عوامل مصطنعة حالت دون تفسير السماحة التى انطوى عليها الدين الكريم ، فوقفت عصور الجهالة دون تقدم تلك النهضة وحالت بالعنف والشدة دون بلوغ المرأة العربية مكانها الصحيح من الحياة العامة والخاصة وأصبحت المرأة نزيلة الحريم لا تعرف من أمرها شيئاً .

ثم يضفى محمد على الكبير على مصر والشرق العربى لوناً جديداً من الحياة فينشىء بين مدارسه مدرسة للبنات كانت طالباتها من المصريات والسودانيات والحبشيات .

ولأول مرة بعد عدة قرون تنظم جماعة من النساء لتلقى الدروس الدينية والمدنية على السواء .

ثم يقبل عصر اسماعيل فاذا النهضة النسائية تأخذ مكانها بين النشاط الذى دب فى أوصال الحياة المصرية وإذا مدارس البنات تتعدد وينافس فى إنشائها زوجات الخديو ، يرعى الأمير بنفسه هذه النهضة حتى تتعلم فتيات مصر وينشأ جيل من الزوجات الصالحات العارفات أقدارهن وكان فى ظن الخديو أن هذه النهضة من شأنها أن تعاون على خلق جيل جديد من النساء ينشىء الرجال التنشئة الصحيحة المفيدة .

وقد رَقِيَتْ الحياة فى عهد اسماعيل فشهدت قصوره تطوراً فى النظم الاجتماعية لم يعرف فى مصر الحديثة ؛ شهدت قصوره الحفلات الكبيرة الرائعة وشهد عصره أذواق الملابس الجديدة حتى ألوان الطعام تنوعت ودخل فيها جديد وقد حدثتنا الوثائق المكتشفة أخيراً أنه اشترك لزوجاته وسيدات قصوره فى سبع مجلات للأزياء فكانت نماذج الأزياء فى مصر والشرق العربى تخرج من قصوره وهذه العناية بشئون الناس وإن كانت خاصة إلا أن وراءها قلباً كبيراً يعرف للمرأة حقها ، ونوايا طيبة بدا أثرها على مر الزمن .

والنهضة النسائية فى عصر اسماعيل لم تأت من فوق ان صح التعبير أى لم تكن من اسماعيل وحده بل رأى وجوبها بعض ذوى الرأى من المصريين وفى مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوى وهو فلاح أصيل نشأ فى مدينة من مدن الصعيد ثم درس فى الأزهر وتثقف فى فرنسا وكان حجة فى كثير من العلوم والمعارف وأستاذاً من أساتذة الصحافة فى الشرق العربى إذ كان محرراً للوقائع المصرية ومشرفاً على تحرير (روضة المدارس) . وقد ساهم هذا الرجل فى تطور النهضة النسائية العربية بما بثه من أفكار وبما نشره من كتب عن تعليم البنت وتوجيهها .

وإذا نحن أسرفنا قليلا فى التحدث عن النهضة النسائية المصرية فإننا نتحدث عن مرآة صادقة للنشاط النسائى فى الشرق العربى كله .

ويجدر بنا ونحن نعدد نهضة المرأة العربية أن نذكر فضل أصحاب الفضل على هذه النهضة فقد مضت حياة المصريات منذ أواخر عهد اسماعيل إلى نهاية القرن التاسع عشر رتيبة لا حياة فيها حتى وجد أنصار للمرأة من خاصة المثقفين المصريين وفى مقدمتهم قاسم أمين وانه لحديث معاد إذا نحن فصلنا فى الجهد الذى بذله قاسم لتحقيق الهدف السامى ، هدف نهضة المرأة العربية عامة والمصرية خاصة وقد وضع الرجل عدة كتب ونشر كثيراً من المقالات يدعو فيها إلى تعليم المرأة وتحريرها وقد بسط فى كتاباته وجوه الإصلاح وما ينبغى إجراؤه لتيسير هذا الإصلاح وتحقيقه وذلك بأن تحصل المرأة على قسط أساسى من التعليم كى تقوم بمهمتها قياماً مرضياً فان التعليم كما يقول يجعلها قادرة على تنظيم بيتها وميزانيتها وتربية أولادها كما أنه يكون دعامة من دعائم الوفاق بينها وبين زوجها فالرجل المتعلم لا يمكن أن يشعر بسعادة صحيحة إلا مع امرأة يرتفع مستوى ثقافتها إلى مستوى قريب من مستواه ثم تناول مسألة الحجاب والحريم فهدم وجهة النظر القائلة بهما وبين أن روح الإسلام يتطلب ابعاد ما يقترن بهذا الدين الحنيف من التقاليد الاجتماعية التى تحول دون الوصول إلى معناه الحقيقى ، وقد كان الجيل يعتقد أن الحجاب من مقتضيات الدين والدين براء من ذلك ، فالحجاب ضد التعاليم الدينية لأنه يحرم المرأة من العلم ، والعلم واجب على كل مسلم ومسلمة . ثم كان الحجاب عدواً لحرية المرأة ، والحرية أول شرط من شروط الشرف فتجريد المرأة من الحرية يعادل تجريدها مما لها من قيمة انسانية ومعنوية

وما كاد قاسم أمين يظهر فى هذا الميدان حتى بدا فى الأوساط المصرية تياران مختلفان فى الآراء ، احدهما يؤيده والآخر يناهضه ، وكانت الأغلبية الساحقة لا تميل إلى تحرير المرأة وذلك طبيعى فى جيل اعتاد رجاله أن يروا فى المرأة متاعاً أو حيواناً أليفاً يسهل قياده ، لذلك حاربوا فكرة قاسم أمين الذى يطالب بالحد من اختصاصهم ويدعو إلى سلب سيطرتهم ويرفع المرأة إلى جانبهم .

ومنذ بدأت المعركة بين قاسم أمين وخصومه والمرأة تنال حقاً بعد حق

حتى أنه فى عشرين سنة تقريباً من جهاد أنصار المرأة أفلحت المرأة المصرية فى أن تنتقل من دائرة الحريم إلى دائرة المحاماة ، وانتقلت من حياة تكاد تخلو من الحياة إلى المطالبة بالحقوق البرلمانية ، انها بخطوة كبيرة انتقلت لا فى مصر وحدها بل فى الشرق العربى كله من الجهل التام إلى النجاح الباهر فى الدراسة ، ومن البيوت المغلقة إلى وسط المجتمع الصاخب ، ومع أن الخطوات التى قطعتها المرأة فى سبيل نهضتها خطوات عظيمة إلا أن الملاحظ على المرأة العربية بوجه عام أنها تحتفظ تماماً بشخصيتها وأنوثتها فى معمعان الحياة العامة .

ولا يمكن ونحن نتحدث عن نهضة المرأة العربية أن ننسى السيدة هدى شعراوى التى أخذت بشخصيتها القوية ترشد نساء الشرق العربى إلى الطريق القويمة وطفقت تعمل فى جد وجلد على إزالة الحواجز والتغلب على العقبات غير مكترثة بما تسمعه من ذم ونقد ولم يقم فى سبيلها عائق يحول دون بلوغ غايتها وقد كانت تمثل المرأة العربية عامة والمصرية خاصة ولم تحجم عن بذل أى مجهود أو تضحية للوصول إلى الهدف الرائع الذى وضعته نصب عينيها . وقد أنشأت لذلك اتحاداً كافح فى سبيل تقدم المرأة وانتزع ثقة الرجال فيها انتزاعاً . فاذن للبنات بالالتحاق فى الجامعة وكان ذلك نصراً عظيما للمرأة فى مصر ، ومضت تساهم هدى شعراوى فى النشاط الدولى النسائى ولم تكن فى الحقيقة تمثل فى الهيئات الدولية النشاط النسوى المصرى وحده بل كانت تمثل نشاط الشرق العربى فى هذه الناحية وبذلك أصبح للاتحاد النسائى طابع وطنى وطابع دولى . وقد تكلمت هدى هانم شعراوى فى أكثر من عشرة مؤتمرات تدافع عن حقوق المرأة العربية مبينة بالدليل المادى استعدادها ونجاحها وتفوقها .

وليس فى مقدورى وأنا أروى صورة لنهضة المرأة العربية أن أتعقب التطورات التى أصابت تلك النهضة فى البلاد العربية بلداً بعد بلد فان المعروف أن الهيئات النسائية المصرية تضم بين أعضائها أعضاء من البلاد العربية يقمن فى بلادهن بما تقوم به الهيئات المصرية حذوك الرأس بالرأس ويختلف مدى النجاح فى تلك البلاد ، ولكن هناك أشياء نجحت فيها المرأة العربية فى كل مكان فمثلا تنال المرأة العربية حق التعليم بلاقيد ولاشرط فى معظم الممالك والجمهوريات

العربية ، وتتساوى المرأة والرجل فى معظم الوظائف العامة . وقد نجحت المرأة السورية خاصة فى بلوغ الحق السياسى فأصبح لها أن تبدى رأيها فى الانتخابات العامة وتختار المرشحين لمجلس النواب كالرجل تماماً ، وكذلك فى لبنان .

وفى مصر اليوم حكومة أعلن رئيسها فى صيف عام ١٩٤٩ من برنامجه منح النساء حق الانتخاب ، ولا تقصد المرأة العربية بمطالبتها بحقها السياسى التدخل فى الأمور السياسية أو الحزبية وإنما تطالب بذلك لتستطيع الاشتراك فى التشريع والتنفيذ وخاصة ما كان متعلقاً منها بشئون المرأة والطفل .

وإذا أمعنا النظر فى نهضة المرأة العربية نجد أنها ليست طبلا كما يزعم الزاعمون فان الأجيال الناشئة الآن من تكوين أمهات تعلمن أو تثقفن ، وان حياتنا الاجتماعية التى خلت إلى حد بعيد من الدجل والخرافات مصدرها أن مستوى المرأة الفكرى فى البلاد العربية قد ارتفع وأن تلك المؤسسات الضخمة لرعاية الأطفال أو رعاية المرضى أو العجزة فى البلاد العربية جميعاً تكاد تكون كلها من صنع المرأة وحدها . وإذا رجعنا إلى حالة البلاد العربية منذ خمسين سنة لا نجد هذه الإنسانية المتغلغلة فى نفوس الناس ذلك لأن المرأة كانت محرومة من المساهمة فى الأعمال العامة متروكة وراء الجدران تقضى أيامها فى تافه القول والعمل واليوم نجد الطبيبات فى الريف والمدن يساهمن مساهمة فعالة فى كفاح الأمراض وكان ذلك أمراً عسيراً مع الرجال سواء منهم الجهلاء أو المتعلمون فان الطبيبة تستقبل فى كل بيت وقلما كان هناك بيت يقبل زيارة الطبيب لمعالجة نسائه وبناته واليوم فى كل قرية ومدينة أكثر من مدرسة ومؤسسة اجتماعية تنافس المرأة الرجل فى خدمتها ورعايتها واليوم لا تكاد تخلو صحيفة من النساء العاملات فيها ولا تكاد تخلو مكتبة من كتاب مؤلفته امرأة ولا تكاد تخلو محكمة من محامية تدافع عن العدل وتنافح فى سبيل الحقيقة .

وإذن فنهضة المرأة العربية ليست حبراً على ورق وليست حديثاً معاداً بل هى حقيقة واقعة لا ينكر فضلها وينبغى أن تذكر مآثرها . وإذا كان هناك أحد فى شك من هذه النهضة فلينظر إلى بيته فسوف يجد إلى جانبه زوجاً وابنة مساويات له فى النظر إلى الحياة وهذا وحده لم يكن معروفاً منذ خمسين سنة حين كانت المرأة أو البنت معطلة عن العلم خلواً من كل تفكير سليم .

تأثير الأقاليم الإسلامية فى الشعر والدين

للدكتور شوقى ضيف

— ١ —

من المعروف أن العرب كانوا كلما فتحوا أمة سياسياً ودينياً فتحوها أيضاً لغوياً وأدبياً ، فالدولة العربية كلها استخدمت لغة الفاتحين فى التعبير عن عقولها وقلوبها ، لم تتخلف عن ذلك أمة ، إذ كان نهر اللغة العربية من العنف والقوة بحيث يرفع كل الحواجز والعوائق الجنسية والدينية التى صادفها فى كل الأقاليم الإسلامية .

وهذا الوضع للعرب ولغتهم لا يزال يأخذ بألباب الغربيين ، فهذه أممهم وحكوماتهم تحاول جاهدة أن تحدث مثل هذا الانقلاب فى بعض الشعوب التى تستعمرها ، فيقصر الانقلاب وتقصر المحاولة ، وتبوء ، وخاصة فى الشعوب العربية ، بالفشل الذريع . وكلنا نعرف محاولات فرنسا فى الجزائر ، ونقلها هناك لكثير من سكانها واستخدامها لوسائل التربية والتعليم الحديثة . ومع ذلك كله لم تصب شيئاً من النجاح الذى أصابه العرب فى فتوحهم .

ولا ريب فى أن ذلك النجاح يعد معجزة القرآن الكريم الثانية بجانب معجزته الأولى ، إذ جمع أولا العرب فى جزيرتهم على دين سماوى واحد ، ثم جمع ثانياً الشعوب المفتوحة على لسانه العربى المبين . وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الشعوب لم يكن لها أدب رائع على نحو ما كان القرآن والشعر العربى ، وقد يرجع إلى أن البلاد المفتوحة اعتنقت الدين الإسلامى .

وسواء أكان السبب هذا أم ذاك ، فما لا جدال فيه أننا لا نمضى فى القرن الثانى للهجرة حتى تصبح العربية لسان أهل إيران والموصل والعراق والشام ومصر والمغرب ، ويتكلمها ساميون وحاميون وآريون ، بل يتخذونها أداتهم لتسجيل حياتهم الفكرية والوجدانية . واندمج فيها كل التراث الفارسى والهندى واليونانى

الذى لقيته فى طريقها بجميع خصائصه ، وتمثلته تمثلا رائعاً بحيث أصبحت لغة الحضارة والمدنية فى العصور الوسطى ، وبحيث كانت جامعة قرطبة فى أسبانيا المنارة الإسلامية المتوهجة وسط ظلام أوربا المخيم على العقول والأذهان .

ونهض بهذه الحضارة والمدنية العرب والموالى جميعاً ، وكان للأخيرين عمل واسع فى نهضة الدراسات الدينية والعلمية . ونهضوا نفس النهضة بالأدب ، بحيث لم يعد فيه عربى ومولى ، فقد أصبحوا لا يقلون عن العرب ذلاقة لسان وفصاحة بيان ، بل أخذوا يتفوقون عليهم .

وقلما نسمع بكاتب مشهور أو شاعر ممتاز فى القرن الثانى للهجرة إلا ويكون منهم ، فعبد الحميد وابن المقفع وسهل بن هرون ، كل هؤلاء الكتاب البارعين من الفرس ، وبشار وأبو نواس وأبان بن عبد الحميد وأبو العتاهية ومسلم وابن الرومى ، كل هؤلاء الشعراء المبدعين من الأجانب ، فيهم الفارسى والنبطى والرومى .

فالعربية لسان الجميع ، وهى لغة الحياة العقلية والوجدانية ، يتخذها سكان الدولة العربية أداة تعبيرهم فى جميع شئونهم العلمية والأدبية . وكان للفرس فى أول الأمر القدح المعلى فى ذلك ، إذ أقبلوا على تعلمها بحماس منقطع النظير ، وتصادف أن العباسيين اتخذوا عاصمتهم فى العراق بالقرب منهم ، واتخذوا منهم الوزراء والكتاب ، فانبعثوا من ورائهم يحققون لأنفسهم أمجاداً فى الأدب العربى . وتلا الفرس غيرهم من الأمم والشعوب الإسلامية ، فشاركوا فى هذا الأدب بشعره ونثره ، وبذلك كان أدب الأقاليم الإسلامية كلها ، شرقت أو غربت ، وتقاربت أو تباعدت .

— ٢ —

وكل شىء كان يؤكد أن تفترق هذه الأقاليم فيما بينها ، وأن يظهر تأثير بيئاتها فى الأدب العربى بنوعيه من شعر ونثر ظهوراً بيناً ، بل ظهوراً من شأنه أن يوجد حواجز بين آداب الأقاليم المختلفة . فيختلف أدب كل إقليم ويتميز بما توجهه طبيعته الجغرافية ووراثاته الجنسية والثقافية والروحية .

غير أن من ينظر نظرة فاحصة فى الأدب العربى وأمثلته التى نشأت له فى الأقاليم المختلفة يجد هذه الأمثلة تلتقى وتتشابه ، بل تكاد تتحد ، لسبب بسيط ، وهو أن أصحاب هذه الأقاليم لم يشعروا بانفصال فى أنفسهم ، إذ حاولوا — جهدهم — أن يتصلوا بغيرهم ، وبالإطار العام لهذا الأدب الذى غزاهم وفتح عقولهم وقلوبهم لرواسبه المعنوية والتصويرية .

ونحن لا نستطيع أن نفهم هذه الظاهرة من التشابه الشديد بين آداب الأقاليم الإسلامية وشعرها خاصة إلا إذا اطلعنا على الطريقة التى كان يصطنعها الكاتب أو الشاعر كى يحسن فنه . وهى طريقة اصطلحت عليها كل البيئات ، وذلك أن من يريد أن يكون أديباً كاتباً عليه أن يقرأ نماذج الكتاب الأولين من أمثال عبد الحميد وابن المقفع والجاحظ وابن العميد ، حتى يعرف أساليبهم وخصائصهم ، ثم يحاكيهم محاكاة دقيقة . وكذلك الشأن فى الشعر ، فمن أراد أن يكون أديباً شاعراً عليه أن يقرأ نماذج بشار وأبى تمام وأبى نواس والبحترى والمتنبى وأضرابهم ، حتى يقف على أساليبهم ودقائق هذه الأساليب ، ثم يقلدها تقليداً يوشك أن يكون طبق الأصل .

وبذلك كان الشاعر يرتفع عن إقليمه ويتخلص منه جادًّا ومن وراثاته وظروفه المختلفة ليحقق لنفسه نجاحاً فى عالم الشعر العربى ، وحتى يثبت مهارته وأنه يجرى فى نفس الدروب التى سلكها أسلافه . ومن هنا لم تُعْطَ فرصة حقيقية للأقاليم كى تؤثر فى هذا الشعر التأثير المنشود الذى يقيم حدوداً وفواصل بين البيئات المتغايرة وما تنتج من شعر وفن .

وكأنما رُبِط العالم العربى كله بأسلاك فنية واحدة ، فأى اهتزاز فى منطقة تشعر به المناطق الأخرى ، وسرعان ما تتجاوب معها . ويخيل إلى الإنسان كأنما تعاهدت الأقاليم الإسلامية على أن يكون شعرها متشابهاً لا يتميز فيه إقليم من إقليم بشىء معين .

ونشعر شعوراً واضحاً أن الشعر العربى أصبح صناعة ، وهى صناعة تتداول بين الأقاليم الإسلامية على نحو ما تتداول صناعة الفقه أو على شاكلة ماتتداول صناعة النحو ، فهناك مثل وتقاليد لا يعدوها الشعراء إلا على نحو هؤلاء

الفقهاء والنحاة فى مؤلفاتهم . فهذا مثلا مذهب مالك يدرس فى الحجاز إقليمه الأصلى ، ويدرس فى مصر والمغرب والأندلس ، وتؤلف فيه عشرات الكتب ، وكل إقليم يقدم نشاطه ولكن لا تظن أن المذهب يختلف من إقليم إلى إقليم . قد تظهر بعض آراء جديدة ، ولكنها فى فروع قليلة . وهذا نفسه نلاحظه فى النحو وكثرة ما ألف فيه شرقاً وغرباً .

وكذلك الشأن فى الشعر العربى ، فالعراقيـــون والفرس والخراسانيون والشاميون والمصريون والمغاربة والأندلسيون والصقليون ، كل هؤلاء يعملون فيه ، ولكن لا تظن أنه يتميز ويتفاصل بين هذه الأقاليم أو بين هذه الأمم والشعوب فصورته العامة واحدة ، والتمايز أو التفاصل إنما هو فى الفروع وفى بعض المعانى الجزئية .

وربما كان إقليم العراق أنشط الأقاليم وخاصة فى القرون الثانى والثالث والرابع ، إذ أخرج نخبة ممتازة من الشعراء ، ولكن هذه النخبة لم تلبث أن حولت الشعر إلى نماذج أصبحت مثله العليا التى لا يصح للشعراء أن يخرجوا عليها أو يشذوا عنها .

فأيان شرقت أو غربت لا تجد إلا هذه المثل وإلا أبا نواس وبشاراً والبحترى ومسلما وأبا العتاهية وأبا تمام وابن الرومى وابن المعتز والمتنبى . فهم يدرسون فى كل إقليم ، وهم الأصول التى لا ينبغى للشعراء أن يتجاوزوها أو يعدلوا عنها .

ويشعر الإنسان أن قصائد هؤلاء الشعراء وأضرابهم أصبحت مقدسة ، فلا يصح الانحراف عن صورها يميناً ولا شمالا ، ولا يصح لبيئة أن تثور عليها ، وتستخرج من لدن ضميرها وروحها وحياتها الواقعة صورة جديدة .

ولذلك كنت تقرأ فى كتاب مثل « جريدة القصر وجريدة العصر » للعماد الأصفهانى ، وهو موسوعة شعرية للأقاليم العربية المختلفة فى القرن السادس للهجرة ، فلا تجد حين تقرؤه صفات خاصة يمكن أن تضيفها إلى إقليم معين كأنما انعدمت الخصائص والصفات والفروق. ونعجب نحن الآن حين نجد هذا التشابه والتلاحم ، ولكن عجبنا يزول حين نعود إلى هذه الحقيقة ، وهى أن

هؤلاء الشعراء فى مشارق العالم الإسلامى ومغاربه لم يشعروا بالفوارق الإقليمية ولا بالمشاعر الوطنية على نحو ما نشعر نحن حديثاً ، بل شعروا أنهم يعيشون فى إقليم واحد وعالم واحد وبمشاعر وإحساسات وصور ذهنية وخيالية واحدة .

ومن أجل ذلك كان من الصعب أن يتبين شخص خصائص مميزة واضحة لإقليم إسلامى تفصله عن الأقاليم الأخرى ، لأن العالم العربى لم يتفاصل فى العلم ولا فى الأدب شعره ونثره . تفاصل فى السياسة ، وتكونت فيه وحدات سياسية ، ولكن هذه الوحدات لم تنته بالمسلمين إلى الشعور بأنهم يعيشون مستقلين بعضهم عن بعض فى الشئون الفكرية والفنية .

ولا ينتهى الإنسان من قراءة الجريدة أو قراءة أى كتاب يضم الأقاليم الإسلامية وشعرها مثل اليتيمة للثعالبى والمغرب لابن سعيد حتى يقف على هذا التشابه الفنى لصور الشعر العربى ، وحتى ييأس أن يكون هناك خلاف حقيقى بين إقليم وإقليم .

ولا يكاد يظفر بميزة خاصة لبيئة حتى يجدها شائعة فى البيئات الأخرى ، فمن المشهور مثلا أن شعر الطبيعة نما فى الأندلس حتى غدا ميزة لها ، ولكن لا نقرأ هذا الشعر حتى نجده لا يختلف فى شىء عن شعر المشارقة من أمثال ابن الرومى والصنوبرى . وقل ذلك فى الشعر الصوفى ، فهو منتشر فى كل الأقاليم ، ولا فارق فيه بين إقليم وإقليم .

وقد تجد نوعاً من الابتكار كبديع أبى تمام ، ولكنك لا تلبث أن تجد نقاد العرب أنفسهم يردونه إلى مسلم بن الوليد ، بل إلى بشار وأبى نواس ، بل إن ابن المعتز يرده فى كتابه « البديع » إلى الشعر الجاهلى والقرآن الكريم .

وتكثر مصر بسبب مزاجها الفكه من التورية واللعب بالألفاظ ، فينتشر ذلك عنها ، وتشاركها فيه كل البيئات الإسلامية ، حتى الأندلس نراها تتجه هذه الوجهة عند ابن خاتمة معاصر لسان الدين بن الخطيب .

فليس فى الشعر العربى موضوع يختص به إقليم ولا لون فنى من ألوان البديع ينفرد به إقليم ، وإنما الذى فيه التقارب والتماثل ، حتى ليشبه مصنعاً كبيراً

يدخله عمال محترفون ، فيجدون قوالب مهيئة ، فيصبون فيها ما يسمى شعراً ، وهو شعر يتحد فى أكثر صوره وأطرافه ، لأن من طبيعة القوالب المهيئة أن تخرج أعمالا متشابهة إن لم تكن متحدة تمام الاتحاد .

وكل ذلك معناه أن عوائق قوية حالت بين الأقاليم الإسلامية وبين أن تؤثر فى الشعر العربى تأثيرات عميقة ، وهى ترد على الأقل إلى هذا الظاهر ، وهو أن الشعراء اصطلحوا فيما بينهم على صور فنية خاصة ، وساقوا شعرهم كله فى هذه الصور ، لا يحيدون عنها ولا ينحرفون .

واقرأ فى كتاب الذخيرة الخاص بشعراء الأندلس لمؤلفه ابن بسام فستجد المؤلف يهتدى فى التعليق على شعر كل شاعر بالتعرف على مثاله المشرقى الذى يقلده ، فهذه القصيدة صيغت على نمط قصيدة لأبى نواس ، وتلك نظمت على نمط قصيدة للبحترى أو لأبى تمام أو ابن الرومى أو المتنبى أو لأبى العلاء ..

والمعانى الجزئية للشعراء يتعقبها بنفس الطريقة ، فهذا المعنى مسروق من فلان أو فلان من العباسيين أو من سبقوهم ، وكأننا بازاء ساقية جحا وما قيل من أنها كانت تأخذ ماءها من البحر ثم تدفعه ثانية إلى البحر . وما البحر إلا الشعر العربى ، وما الساقية إلا الأقاليم التى دار شعرها على التقليد للنماذج السابقة . ويضيق التقليد ويتسع حسب اختلاف الشعراء فى أمزجتهم أو فى عقولهم ، ولكنهم على كل حال يعدون جميعاً مقلدين ، يتعبدون النماذج التى تقدمتهم ، ويصوغون شعرهم عليها صياغة ، وكأنما جفت الينابيع التى يمكن أن تمدهم بضرب من الفردية يدفعهم إلى شىء من الاستقلال والانفصال .

— ٣ —

وربما كانت الأندلس أسبق الأقاليم إلى محاولة استلهام بيئتها وابتكار صورة جديدة فى الشعر العربى على نحو ما هو ذائع مشهور عن الموشحات والأزجال . ولكن هذا نفسه ينبغى أن نحتاط فيـــه حين نقوله ، فان من يقرأ الموشحات يجدها تستمد فى مادتها ومعانيها من الشعر العربى العام ، فالشاعر فيها يتغزل أو يمدح أو يهجو أو يصف الطبيعة أو يسوق خمرية بنفس الرواسب الفنية المألوفة لنا فى الشعر العربى .

وكأنما التجديد الحقيقى فى الموشحات يقتصر على الوزن والصياغة الموسيقية فهى تتألف من مراكز وأغصان ، تهيىء لأن يكون هناك مغن وجوقة ترد عليه ، وهى تجدد فى الأوزان بما تزيد فى التفعيلات أو بما تحذف ، ولكن هذا كله تجديد فى الشكل تحت تأثير الغناء والموسيقى . أما الجوهر فلا يختلف فى شىء عن جوهر القصيدة العربية من حيث الخواطر والمعانى والصور .

ونحن لانعدم أن نجد صورة طريفة أومعنى مبتكراً فى موشحة من الموشحات كما هو الشأن فى القصيدة الإقليمية ، فلم يقفل باب الاجتهاد على الوشاحين والشعراء ، ولكنه تخاذل وتضاءل ، ولم ينفتح إلا لبعض صور ومعان قليلة .

وهى لا تعد شيئاً من حيث التعبير عن البيئات ، بل إنها جهود فردية محدودة ، فالفنانون لا يزالون مشدودين إلى مثل الفن القديمة ، أو كما كانوا يقولون ، إلى عمود الشعر العربى وأصوله ونماذجه .

ومعنى ذلك أن الشعر العربى رغم ما ظهر فيه من الموشحات الأندلسية له روح واحدة تسيطر عليه ، لم يستطع خلاصاً منها ولا انفكاكاً عنها . وهذه الروح هى التى كانت تصل بين الشعراء فى البقاع والأمصار المتباعدة ، بحيث إذا ظهر أى لون جديد أو اتجاه جديد لم تلبث الأقاليم الأخرى أن تجاريه أو تقلده ، وقد تبذ فيه الإقليم الأصلى كما حدث فى الموشحات ، فقد ظهرت فى الأندلس ، ولم يلبث ابن سناء الملك المصرى أن وضع لها أصولها فى كتابه « دار الطراز » ونظم موشحات لا تقل روعة عن موشحات نظرائه فى الأندلس ، وتعاقب من بعده على التوشيح المصريون والشاميون والعراقيون يحسنون ويجيدون ويتقنون .

وكل ذلك يجعلنا نقول إن مادة النسيج فى الشعر العربى كانت أقوى من أن تنزع عنها الأقاليم مقوماتها ومكوناتها . وقد يكون هذا راجعاً إلى شىء من المحافظة فى اللغة العربية ، أو قل إنها تميل إلى المحافظة الشديدة ، فانطبعت الأقاليم الإسلامية فى شعرها وفنها بهذا الطابع ، وأصبح من غير الممكن أن تنشأ اتجاهات ومذاهب جديدة تصيب الشعر بثورة عنيفة على نحو ما نعرف فى المذاهب الغربية الحديثة .

على كل حال لم تخرج الموشحات عن عالم الشعر العربي المألوف للمشارقة إلا من حيث الوزن والصياغة ، وسرعان ما تناولتها الأقاليم الأخرى وحاولت أن تتفوق فيها على الأندلس ، وأهم الأسباب فى أنها تمكنت من ذلك فعلا تملكها للمادة الأساسية التى تكونها ، ونقصد المعانى والخواطر وقوالب التشبيهات والاستعارات وكل هذه الرواسب التى تكون القصيدة العربية فهى نفسها التى نصادفها فى الموشحة . ومن هنا أصبحت الموشحات صورة عامة من صور الشعر العربى لا صورة محلية خاصة ببيئة معينة . أنتجتها الأندلس ولكن سرعان ما ساهمت فيها البيئات الأخرى وزاحمت بيئتها الأصلية .

ونستطيع أن نلاحظ نفس الملاحظة فى الأزجال ، ومعروف أنها لا تتألف من اللغة الفصيحة ، وإنما تتألف من اللغة العامية ، وقد اخترعها الأندلسيون على لسان ابن قزمان . وسرعان ما انتشرت فى العالم الإسلامى كله ، حتى ليقول ابن سعيد صاحب المغرب إنه سمع أزجال ابن قزمان « مروية ببغداد أكثر منها بحواضر المغرب » .

ولا ريب فى أن الذى أتاح للأزجال الأندلسية الانتشار إلى أقصى الشرق إنما هو هذه المادة التى نشير إليها والتى كانت تتألف منها ، إذ كانت تنتزع انتزاعاً من مادة الشعر العربى فى المعانى والأخيلة . وبذلك أمكن أن تدور على الألسنة فى الأقاليم الإسلامية الأخرى وأن يفهمها الناس ويتداولوها فيمابينهم. فحتى الأزجال لا تنفصل فى جملتها عن الشعر العربى ، بل تستمر فيها طوابعه بجانب الألفاظ العامية البلدية .

على أن استخدام كل إقليم لعاميته فيها جعلها أقرب إلى أن تمثله من الشعر الفصيح ، لأن الزجالين حاولوا أن يصوروا واقع حياتهم بأوسع مما حاول الشعراء إذ لم يكونوا مقيدين مثلهم بنماذج معينة يرتفعون فى تقليدها عن أوساطهم وعن عصورهم وبيئاتهم .

وبذلك كانت الأزجال أقوى وأوضح من الشعر فى تمثيل البيئات الإسلامية وما جرى فيها من حياة سياسية واجتماعية . وحتى مزاج الشعب نفسه وخصائصه نستطيع أن نلمحها فى الأزجال بأجلى وأحد مما نلمحها فى الشعر الفصيح .

ويتضح ذلك بالرجوع إلى الأزجال فى إقليم مثل مصر ، فمن الظواهر التى تميز هذا الإقليم ظاهرة الفكاهة ، ولها صورة معروفة فى الشعر الفصيح هى التورية ، ولكنها صورة محدودة جداً ، وقد شاركت فيها الأقاليم الإسلامية بحكم اندماجها بل فنائها بعضها فى بعض .

وإذا تركنا الشعر المصرى الفصيح الذى لا يكشف لنا كشفاً واضحاً هذه الظاهرة إلى الأزجال وجدناها مجسمة عند زجالين كثيرين . ويكفى أن نرجع إلى ديوان « نزهة النفوس ومضحك العبوس » لابن سودون الذى كان يعيش فى عصر المماليك لنرى كل شىء فى مصر يتحول عنده إلى هزل وفكاهة ، وكأنه أراجوز ، تشد أسلاكه ، فيتحرك حركات مضحكة ، والديوان كله ضحك ودعابة .

وكان فى الجيل الماضى الشيخ محمد النجار صاحب محلة الأرغول زجالا من الطراز الأول وتعرض فى أزجاله للحياة المصرية المعاصرة له وللمرأة المتمدينة حينئذ والسفور ولكل ما وقع تحت عينه وأجراه فكاهة ومزاحاً .

ولعل فى هذا ما يدل على أن ما استعصى على الأقاليم من التأثير العميق فى الشعر العربى وصلت إليه عن طريق آخر هو الأزجال ، وما يزال الفرق بعيداً فى عصرنا بين أن نقرأ للزجالين والشعراء ، فدائماً يتصل الأولون بالحياة الواقعية من سياسة واجتماع اتصالا مباشراً بخلاف أصحاب الشعر الفصيح ، كأن هذا الشعر لا يزال يستعصى على تمثيل بيئاته وأقاليمه إلا ما جاءه من إمدادات غربية ، وتوجيهات لا هى إقليمية ولا شرقية .

شوقى ضيف

آراء فى العدالة الاجتماعية

للأستاذ سيد قطب

قد يكون اصطلاح : « العدالة الاجتماعية » من مواليد العصر الحديث . ولكن مدلول : « العدالة الاجتماعية » قديم . أقدم من هذا بكثير . والذى لاشك فيه أن الإسلام ، سواء بمبادئه النظرية أو بواقعه التاريخى ، كان أسبق نظام اجتماعى عرفته البشرية ، عنى بتقرير مدلول العدالة الاجتماعية ، ثم بتطبيقه فى واقع الحياة .

ويكفى لتقرير هذه الحقيقة التاريخية أن نذكر أن مولد الإسلام قد عاصر أواخر عهد الرق وأوائل عهد الإقطاع فى تاريخ البشرية ، أو فى التاريخ الأوربى على أقل تقدير ، ... والقواعد التى يقوم عليها كلا العهدين هى أبعد ما تكون عن مدلول العدالة الاجتماعية ، والمسافة بينها وبين القواعد التى قام عليها النظام الاجتماعى الإسلامى مسافة شاسعة تقاس بعشرات القرون .

ولقد احتاجت أوربا لكى تخرج نهائياً من عهد الرق ، وتقطع عهد الإقطاع ، وتجتازه إلى الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية ، إلى ثلاثة عشر قرناً منذ مولد الإسلام . بينما كان النظام الإسلامى منذ نشأته يحمل مبادىء لتحقيق العدالة الاجتماعية أفضل وأكثر تقدماً من خير المبادىء التى تضمنتها النظم الثلاثة الأخيرة : الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية — مما سنبينه بعد قليل — والتى تتلاقى أحياناً مع بعض المبادىء الإسلامية تلاقياً جزئياً ، يخيل معه لمن لا يتعمقون الأشياء أن هذه النظم ، أو بعضها ، تتفق فى طبيعتها مع النظام الإسلامى . وهو مجرد وهم واشتباه .

وعلى أية حال فان تضمن النظام الإسلامى لمثل هذه المبادىء — وقد كان مولده معاصراً لأواخر عهد الرق وأوائل عهد الإقطاع — يجزم بأن النظام الإسلامى لم يكن مرحلة تاريخية مهدت لها الأحوال الاجتماعية المعاصرة فى العالم أو فى

الجزيرة العربية إذ ذاك – كما يزعم بعض الباحثين الغربيين ويتابعهم بعض مقلدة المسلمين – إنما كان نظاماً ذاتياً أنشأته الشريعة الإسلامية ، غير مسبوق ، وغير نابع من الظروف المعاصرة لنشأته ، والدليل البسيط على هذه الحقيقة أن البيئات الأخرى التى تركت للتطور الطبيعى ، قد احتاجت بعد مولد الإسلام إلى نحو عشرة قرون لتشهد نشأة النظام الرأسمالى ، وإلى أكثر من اثنى عشر قرناً لتشهد نشأة النظام الاشتراكى وميلاد الفكرة الشيوعية . . وما يزال النظام الإسلامى إلى هذه اللحظة أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية من هذه النظم كلها ، وما يزال أقدر على التطور وعلى تلبية الحاجات المتجددة للجماعات البشرية من تلك النظم أيضاً.

ولعله يحسن هنا أن نذكر شيئاً عن مدلول « العدالة الاجتماعية » فى النظم الاجتماعية الثلاثة الأخيرة لنوازن بينه وبين مدلولها فى النظام الاجتماعى الإسلامى ، بوجه عام .

* * *

لقد كان ميلاد النظام الرأسمالى خطوة كبيرة فى تحقيق لون من العدالة الاجتماعية إذا هو قيس إلى النظام الإقطاعى قبله .

ونظام الإقطاع عبارة عن أسلوب من الإنتاج ، الصفة المميزة له هى التبعية الدائمة Serfdom ويعرفونه بأنه نظام فى ظله يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بأداء مطلوبات اقتصادية معينة ، سواء أكانت تلك المطالب تؤدى على هيئة خدمات يقوم بها ، أو على شكل مدفوعات أو (استحقاقات) يؤديها نقداً أو عيناً . ولتوضيح ذلك نقول : إن المجتمع الإقطاعى ينقسم إلى طبقتين : الأولى وتشمل ملاك الأبعاديات الإقطاعية ، والثانية وتتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم . فمنهم الفلاحون والعمال الزراعيون والعبيد . وإن كان عدد هؤلاء الأخيرين ظل يتناقص باطراد وسرعة . فهؤلاء الفلاحون أى المنتجون المباشرون ، لهم الحق فى حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم فى كسب معاشهم وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش ، كما يمارسون فى بيوتهم الصناعات البسيطة التى تتصل بالزراعة ، ولكنهم فى مقابل ذلك يلتزمون بأمور عدة ، مثل الخدمة الأسبوعية فى أرض الشريف مع آلاتهم

وماشيتهم ، والخدمة الإضافية فى المواسم الزراعية ، وتقديم الهدايا فى الأعياد والمناسبات الخاصة وعليهم كذلك أن يطحنوا غلالهم فى المطاحن التى يقيمها الشريف ، وأن يعصروا كرومهم فى معصرته .

« وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء ، أى إنه يشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى أهل منطقته . كما أن المفروض فيه أنه مسئول عن حماية هؤلاء الفلاحين ، ودفع العدوان عنهم . ومن هنا نجد أنفسنا أمام تبادل فى الالتزامات .. وهذا النظام يختلف عن الرق القديم . فالفلاح يقوم بزراعة الأرض مقابل هذه الالتزامات المتبادلة . ولم يعد سلعة تباع وتشترى ، ولم يعد القانون يجيز عقابه بالتعذيب أو الصلب ، واختفت تلك المبارزات الوحشية المألوفة لدى الرومان والتى كان يذهب ضحيتها الأرقاء »(١) .

ومن هنا نجد أن النظام الرأسمالى كان خطوة كبيرة فى تحقيق لون من العدالة الاجتماعية كما أسلفنا . ولقد بدأت بذور هذا النظام على أثر الحروب الصليبية ، حينما خرج الأوربيون من عزلتهم ، واختلطوا بالمسلمين فى الشرق ، ورأوا ما عندهم من نظم اجتماعية ، ومن عدالة لا وجود لها فى أوربا ؛ ثم جدت عندهم عوامل اقتصادية أوجدت طبقة جديدة وهى الطبقة « البرجوازية » المؤلفة من التجار . ثم وجد رجال الصناعة ، ونمت الصناعات وأصبحت مصدراً لتجميع الأموال ، وبذلك هدم النظام الإقطاعى . وحل محله النظام الرأسمالى .

ونقطة التحول فى النظام الرأسمالى فيما يختص بتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية ، هى قيام هذا النظام على مبدأ الفردية . أى حرية الفرد فى اختيار نوع العمل الذى يريده ، وطريقة الحياة التى يحبها ، والوسيلة التى يستغل بها نشاطه فى كافة الميادين ، فلا يصبح مشدوداً إلى الأرض ، ولا تصبح حياة الجماعة سياسياً وقضائياً مرتبطة بمزاج الشريف ، وإنما تنظمها الدولة فى ظل قوانين عامة بستوى أمامها الجميع ، وتسمح بالمنافسة الحرة القائمة على الجهد الشخصى .

غير أن تقدم النظام الرأسمالى فى طريقه ، قد حول المنافسة الحرة إلى نوع من الاحتكار يقضى على المنافسة . كما أن تجمع رؤوس الأموال فى ناحية والعمال

---

(١) كتاب النظام الاشتراكى للدكتور راشد البراوى .

الذين لا يملكون إلا جهدهم فى ناحية أخرى ، كاد يرتد بالبشرية إلى لون من عهد الإقطاع ، لأن العمال لم يعودوا يملكون حريتهم حقيقة بازاء قوة رأس المال ، وحل التعارض بين مصالح الطبقتين محل التناسق الذى كان ملحوظاً عند نشأة النظام الرأسمالى .

ولكن لا يفوتنا على أى حال أن نقرر أن هذا النظام كان خطوة كبيرة فى تحقيق مدلول العدالة الاجتماعية . وكان التحرر من ربقة الأرض . والحرية الفردية هما المدلولان الواضحان للعدالة الاجتماعية فى ظل هذا النظام .

أما مدلول العدالة الاجتماعية فى النظام الاشتراكى ، فقد جاء كرد فعل طبيعى للاحتكار الذى انتهت إليه المنافسة الحرة فى النظام الرأسمالى ، ولتعارض المصالح بين طبقة أصحاب المصانع والطبقة العمالية . ويتمثل فى تأميم المرافق المتصلة بالخدمات العامة ، وامتلاك الدولة لموارد الثروة الضخمة التى يعجز الأفراد عن استغلالها ، منعاً للاحتكار . كما يتمثل فى امتصاص الثروة الفائضة عن طريق الضرائب التصاعدية المباشرة ، مع ضمان حد أدنى لائق لمستوى حياة الأفراد من حيث العمل والمسكن والصحة والتعليم . . وبذلك تتقارب الفوارق بين طبقات الأمة . . وذلك مع إبقاء حق الملكية الفردية وحق الحرية الفردية فى اختيار نوع العمل ونوع الحياة ونوع الاعتقاد ، ومع اختيار الحكم الديمقراطى من الناحية السياسية .

أما الشيوعية فمدلول العدالة الاجتماعية فيها — كما هى مطبقة — هو تحريم الملكية الفردية إلا فى الحدود الاستهلاكية ، وجعل مرافق العمل كلها فى يد الدولة ، وتوجيه العمال كل إلى نوع من العمل ليست له الحرية فى اختيار سواه ، كما أن العامل ليست له حرية الانتقال من مصنع إلى مصنع ولو كان نوع العمل متحداً ، ما دامت الدولة هى التى تنظم سير العمل . وذلك منعاً لاستغلال صاحب رأس المال للعامل واستغلال ما يسمونه « فائض القيمة » وهو الفرق بين قيمة الجهد الذى يبذله العامل فى إنتاج السلعة والسعر الذى تباع به هذه السلعة ، والذى يتجمع شيئاً فشيئاً فى يد صاحب رأس المال ، فينتهى إلى تضخم ثروته .. أى إن الدولة تحرم الأفراد جميع حرياتهم الفردية فى مقابل حمايتهم من سوء

استغلال التنافس الفردى الذى ينتهى إلى الاحتكار أو استغلال جهود العمال ، وفى مقابل ضمان الحد المعقول من المطالب المادية . . ويدخل فى هذه الحريات الممنوعة حرية العبادة العلنية وحرية القول وحرية العمل وحرية الاستثمار .

* * *

فى مقابل هذه المدلولات المختلفة للعدالة الاجتماعية فى تلك النظم الثلاثة ، التى سبقها الإسلام جميعاً بنحو عشرة قرون ، نجد مدلولها فى النظام الاجتماعى الإسلامى أشمل وأقوم ، وأكثر تحقيقاً لما فيها جميعاً من الخير ، وأنفى لما فيها جميعاً من المساوىء .

ان مدلول العدالة الاجتماعية فى النظام الإسلامى ينبع من العقيدة الإسلامية ذاتها فى أن الله الواحد خلق الناس جميعاً متساوين فى القيمة الإنسانية ، وفى الحقوق والواجبات . ومن ثم يجب أن لا يقع أى تفاوت بينهم إلا بناء على تفاوت فى العمل الصالح الذى يؤديه الفرد فى حياة الجماعة . وبشرط ألا يؤدى هذا التفاوت إلى إيقاع أى ضرر بالجماعة .

ولتحقيق هذا المعنى فى سياسة الحكم جعل التشريع — وهو مصدر التفاوت فى السلطة — لله وحده وللرسول الذى أرسله الله لبيان شريعته وتنفيذها . بحيث لا يشرع فرد للجماعة ولا تشرع طبقة فيها لطبقة . إنما يخضع الجميع لشريعة واحدة ليس من الجائز عقلا — وهى من عند الله — أن تكون فيها محاباة لفرد ولا لطبقة ، أو تحقيق لمصلحة ليست عامة للجماعة وجعل نظام الحكم نظاماً شورياً . يستمد الحاكم فيه سلطته من اختيار الجماعة له . وسلطته هذه مقصورة على تنفيذ الشريعة . وليس له حق زائد لا يتمتع به فرد من رعاياه .

أما فى الميدان الاجتماعى فقد جعل التكافل هو قاعدة الحياة . ولم يجعله تكافلا اقتصادياً فحسب . إنما هو تكافل كامل بين الفرد والجماعة التى يعيش فيها . وبينه وبين الدولة ، ثم بين الدولة المسلمة وسائر الدول فى سبيل تحقيق العدل المطلق للجميع .

هذا العدل المطلق يتمتع به كل فرد بنسبة متساوية مع الآخرين سواء أكان حاكماً أم محكوماً ، عربياً أم غير عربى ، أبيض أم أسود ، مسلماً أم غير مسلم ،

ما دام خاضعاً للنظام الاجتماعى الإسلامى . وهذا النظام يضمن لغير المسلم حرية الاعتقاد وحرية العبادة وحرية « الأحوال الشخصية » ، ويكتفى منه فقط بالخضوع — كالمسلم — للنظام العام فى العقوبات والمعاملات المادية .

وأما فى الميدان الاقتصادى فان مدلول العدالة الاجتماعية يشمل : حرية الملكية الفردية وحرية الاستثمار وحرية الانتفاع بالمال ولكن يقيد كل حرية منها بمصلحة الجماعة . يقيد مبدأ حرية الملكية الفردية بمبدأ آخر هو أن المال مال الله وأن الله قد استخلف فيه الجماعة . « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ... » . . « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه .. » — والشارع — وهو النائب عن الجماعة — هو الذى يملك الأفراد قسطاً من هذه الملكية العامة بعقد خاص — حقيقة أو حكماً — بحيث لا يقوم حق الملكية (كبقية الحقوق) إلا بإثبات[1] الشارع وبذلك تكون الملكية الفردية طارئة لا أصيلة . ويبقى حق الجماعة الأصيل قائماً فى استرداد بعض هذه الملكية أو كلها كلما كان ذلك ضرورياً لتحقيق مصلحة للجماعة . أو لدفع مضرة ولو متوقعة . والنص : « إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد » وبذلك يحتفظ بمزايا الملكية الفردية التى يحتج بها النظام الرأسمالى ، ولكنه يمنع الضرر الذى ينشأ فى بعض الحالات من إطلاقها كما تحتج الماركسية .

ويقيد مبدأ حرية الاستثمار بمبدأ آخر ، وهو تحريم الربا وتحريم الاحتكار وبجواز تأميم بعض المرافق العامة عند الاقتضاء ، وبقدر الحاجة . قياساً على شيوعية الماء والكلأ والنار التى ورد بها الحديث : « الناس شركاء فى ثلاث . . الماء والكلأ والنار » والنص على تحريم الربا قاطع فى القرآن الكريم : «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين — فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله » . والحديث الصحيح بتحريم الاحتكار قاطع كذلك : « من احتكر فهو خاطىء .. » وبهذا يتقى عيوب حرية الاستثمار ويحقق أهداف المذهب الاشتراكى . ولكن فى حدود مرنة ، تراعى الحاجة وتعمل بقدرها . . ويزيد عليه تحطيم ذلك الأساس الخاطىء للاقتصاد . نظام الربا المعيب الظالم . الذى لا يتفق مع العدالة . فليس من العدالة أن يربح رأس المال دائماً وأن يكون المدين

---

(١) « الملكية ونظرية العقد » للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة بكلية الحقوق .

معرضاً فى الوقت ذاته للربح والخسارة ، بينما هو الذى يبذل الجهد فى الاستثمار وصاحب المال مستريح قاعد ، يلد له المال المال .

ويقيد مبـــدأ حرية الانتفاع بمبدأ الاعتدال . . أى مجانيـــة السرف والترف ، ومجانية البخل والكنز ، مع ترتيب حقوق فى المال تبدأ بحق الزكاة ، ومتوسطها ٢ر٥ ٪ من رأس المال فى كل عام . وتنتهى بأخذ الفضل كله ، وهو ما يزيد على الحاجة الطبيعية المعتدلة لصاحب رأس المال عند الاقتضاء . يعتمد هذا المبدأ الأخير على الحديث الصحيح : «فى المال حق سوى الزكاة» وعلى قوله تعالى : « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين» وعلى قول عمر بن الخطاب الذى لم ينكره أحد من المسلمين فى وقته : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء » ولو أن هذه العزيمة لم تنفذ ، ولكن عدم إنكار المسلمين على عمر يفيد تقرير للمبدأ عن طريق الإجماع .

كذلك يتمثل مدلول العدالة الاجتماعية فى النظام الإسلامى ، فى ضمانة الدولة لحق العمل للقادرين عليه وهذا يتضمن تدريبهم عليه وإيجاد أدوات العمل لتحقيقه . يقرر هذا المبدأ تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم مع رجل جاء يسأله ، فلم يعطه مالا ، إنما هيأ له فأساً ، وكلفه أن يذهب فيحتطب بها ، فيبيع ما يحتطبه ويعيش ولا يسأل الناس ، كما كلفه أن يغدو عليه فيخبره عن حاله .

وفى الوقت الذى يقرر فيه الإسلام كفالة حق العمل للقادرين عليه ، يقرر كذلك ضمانة الضروريات لكل فرد حقاً خالصاً لمجرد الولادة والحياة ، سواء قام بالعمل فى حالة القدرة أو لم يقم به فى حالة العجز . وقد فرض عمر ابن الخطاب للوليد والعاجز والمريض وهم لا يؤدون عملا .

ولقد أباح الإسلام للمحتاج فى سبيل الحصول على الضرورى للحياة أن يقاتل ويقتل من يمنعه عنه وهو فى يده . وذهب الإمام ابن حزم فى هذا إلى اعتبار المحتاج شهيداً إذا قتل فى سبيل الحصول على الضرورى لحياته ، وإلى

اعتبار المانع إذا قتل حينئذ مهدراً دمه ومن أهل النار . كذلك ذهب إلى اعتبار أهل المحلة التى يموت فيها فرد من الجوع قتلة تؤخذ منهم الدية .

ولم يقف الإسلام عند حد ضمانة الضروريات لجميع أفراد الأمة ، إنما ذهب إلى تحقيق التوازن الاجتماعى بين جميع الأفراد والطبقات . واتخذ لذلك وسائل عملية أشرنا إلى بعضها فيما مضى من مثل تحريم الربا وتحريم الاحتكار — وهما الوسيلتان الباغيتان لتضخم الثروات فى جانب والحرمان فى الجانب الآخر — ومن مثل تأميم مصادر الثروة قياساً على الماء والكلأ والنار . . . « ويرى المالكية فى أشهر أقوالهم أن ليس شىء من الأنواع الثلاثة : المعادن والفلزات والسوائل فى محالها (مناجمها) من الأموال المباحة حتى يتملكها من وجدها واستولى عليها . . وإنما هى ملك للمسلمين استولوا عليها باستيلائهم على أرضها لأنها منها ، وثمرة من ثمراتها ، ولكنها مع ذلك لا تعد تابعة لها ، فلا تملك بامتلاكها ، إذ ليس لمثلها تملك الأرض وتطلب عادة ، فبقيت للمسلمين[1] » .

وذلك حرصاً على تحقيق العدالة الاجتماعية فى محيط أوسع من محيط الضرورات . محيط منظور فيه إلى تقريب الفوارق بحيث لا يبقى منها إلا ما يقوم على زيادة فى العمل الصالح والجهد المبذول . وحتى هذا فهو مقيد بهذا القيد ، قيد التوازن الاجتماعى فى محيط الجماعة .

. . .

بهذا يحقق الإسلام كافة المزايا التى تريد النظم الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية أن تحققها كل فى محيطه . ويمنع كل المساوىء المتخلفة من كل نظام من هذه النظم .

والشىء الظاهر فى النظام الإسلامى أنه لا يحاول أن يقف فى وجه الميول الفطرية فى الإنسان إلا حين تتجاوز منطقة الأمان ، حين تبدأ أضرارها ومفاسدها وهو يضع أسباب الوقاية فى مبدأ الأمر بتقرير طرق معينة لاستثمار المال ، وتحريم الطرق التى تسبب تضخم الثروة بغير حق . وبتقرير العمل لكل قادر

---

(١) كتاب أحكام المعاملات للاستاذ الشيخ على الخفيف الأستاذ بكلية الحقوق .

وتقرير الضروريات الأولية لكل إنسان . وإلى جانب الطرق الوقائية استخدم الطرق العلاجية بتقرير حق الزكاة . ثم حق أخذ الزائد عن الحاجة من المال . ثم حق أخذ المال كله عند الاقتضاء . ولكن فى حدود الاقتضاء بلا زيادة . لأن الأصل أن يلقى كل جهد جزاءه وأن يستمتع صاحبه به ، ما لم تقتض الضرورات الاجتماعية حرمانه جزئياً أو كلياً من ثمرة هذا الجهد ، لمصلحة أعلى من مصلحته الشخصية فى بعض الأحيان .

وهذه المرونة هى التى تجعل النظام الاجتماعى الإسلامى أكثر قبولا للامتداد والحيوية فى المستقبل من سائر النظم الاجتماعية التى عرفتها البشرية حتى اليوم . كما أنه كان فى الماضى أسبق هذه النظم وجوداً . وهو بعد هذا وذاك أشمل وأوسع آفاقاً « صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ؟ » .

سيد قطب

الفكر العربى المعاصر

اتجاهه وخصائصه

للدكتور زكى نجيب محمود

— ١ —

ليس كل ما يكتب بالعربية فكراً عربياً ؛ فالفكر لا تتحدد قوميته باللغة التى كتب بها ، بل ينتسب إلى قومية منتجه ، كائنة ما كانت اللغة التى استخدمها ذلك المنتج فى التعبير عن فكره ؛ فلو نقلنا إلى اللسان العربى شيكسبير من انجليزيته ، أو راسين من فرنسيته ، فلا يصبح الأدب المنقول أدباً عربياً بسبب الثوب العربى الذى ألبسناه إياه ، كما لا يصبح الرجل من الإنجليز أو من الفرنسيين أعرابياً إذا ما لبس العباءة العربية .

لقد نظم طاغور بعض شعره بالإنجليزية ، لكن هذا الشعر يضاف إلى الأدب الهندى رغم لغته ، لأن القلب الشاعر هندى يشعر بما يشعر به الهنود ؛ على أنه يجوز أن نستثنى من هذا التعميم ، الكاتب الذى ينشأ فى وطن غير وطنه فيصبح وكأنه من أبناء هذا الوطن الجديد ، ويندمج مع أهله فى أفكارهم ومشاعرهم ؛ ومن أمثلة ذلك « كنراد » البولندى الذى كتب قصصه بالإنجليزية بعد أن نشأ وتربى بين الإنجليز ، فجاء أدبه فصلا من تاريخ الأدب الإنجليزى ولذلك أيضاً أمثلة كثيرة لرجال من الفرس كتبوا ما كتبوه باللغة العربية ، وجاءت كتابتهم جزءاً من الفكر العربى ، لتأصل الروح العربية فى نفوسهم .

فلا مندوحة لنا — إذ نتناول بالتحليل فكرنا العربى المعاصر — عن اطراح ما نقلناه من اللغات الأجنبية على اختلافها ، لا فرق فى ذلك بين قديمها وحديثها ، ولا بين ترجمة كاملة وتلخيص ، لكى نحصر أنظارنا فيما هو فكر عربى خالص .

ثم لا يكون هذا الفكر العربى الخالص الذى نخلص إليه بعد تنحية الفكر المنقول فكراً معاصراً ، إلا إذا كان أصحابه الذين أنشأوه وأنتجوه من أبناء الجيلين أو الثلاثة الأجيال الأخيرة — وهى الأجيال التى يمكن أن نتفق على أنها تحدد معنى المعاصرة — بحيث يجوز لنا أن نطلق لفظ « الفكر العربى المعاصر » على ما أنتجه أبناء الدول العربية فى الثلث الأخير من القرن الماضى وفى هذا النصف المنقضى من القرن الحاضر ؛ ولا مندوحة لنا مرة أخرى عن اطراح الكتب التى نشرناها فى هذه الفترة من تراثنا القديم ، والتى ليس لنا من فضل إلا فضل بعثها ، وهو كفضل الذى يخرج من جوف الأرض آثار آبائه الأقدمين — نعم إن الكشف كشفه ، لكن فضل الكشف عن الآثار لا يجعلها من صنع يديه ؛ فله إن شاء أن يفخر بمجد آبائه على ألا ينسى أن مجده هو من ذلك كله لا يكون إلا لنسبته إلى هؤلاء الآباء .

نريد — إذن — أن نبعد عن أنظارنا ونحن بصدد البحث فى الفكر العربى المعاصر ، كل منقول عن لغة أجنبية ، لأنه ليس فكراً عربياً ، وكل قديم منشور ، لأنه ليس فكراً معاصراً ، لنرى بعد ذلك ماذا يبقى بين أيدينا مما أنتجناه إنتاجاً مبتكراً أصيلا ؛ فقد يسهل علينا عندئذ أن نتعقب اتجاهنا الفكرى ، وأن نلمح الخصائص التى تميز فكرنا .

لكن أين عسانا واجدون هذا الفكر الذى نريد أن نضعه موضع البحث والتحليل ؟ إن الفكر لا يكون هواء سابحاً فى الفضاء ؛ بل هو شىء مدون فى الكتب والصحف ؛ فاذا أردنا جمع الفكر العربى المعاصر ، فعلينا بما أخرجته المطابع خلال الفترة التى حددناها ، مما كتبه أبناء البلاد العربية عن ابتكار وأصالة ؛ غير أن المطابع العربية قد أخرجت خلال الثمانين عاماً التى ذكرناها ، ألوف الكتب وعشرات الألوف من المجلات والصحف ؛ وإنه ليتعذر علينا — بل قد يستحيل — أن نغربل هذا الإنتاج كله لنميز بين ما هو أصيل وما هو دخيل ؛ ولذلك فحسبنا إنتاج طائفة قليلة من قادة الفكر ، الذين أجمع الرأى على أنهم فينا صفوة ممتازة ؛ فان وجدنا هؤلاء فى جملتهم يتجهون وجهة معينة ، ويتسم تفكيرهم بسمات مميزة كانت لنا بذلك النتيجة المنشودة .

— ٢ —

هأنذا أضع أمامى طائفة من الأسماء التى لمعت فى مجالنا الفكرى إبان الفترة التى حددناها ، وأحاول أن أستخرج ما بينها — أو ما بين أكثرها — من عناصر مشتركة ؛ فأول ما يستوقف النظر فى إنتاجهم ، جهاد متصل فى سبيل الحرية ، لكنه جهاد تختلف ألوانه فيما بينهم ؛ فكثرتهم تدعو دعوة صريحة إلى الحرية السياسية من المستعمر الأجنبى أو من المستبد الداخلى ؛ حتى لتجد نفراً منهم قد وصلوا أنفسهم بالأحزاب السياسية صلة جعلتهم يرتفعون بارتفاعها وينخفضون بانخفاضها ، بل إن منهم من أوغل فى هذه الصلة بالأحزاب السياسية إيغالا حتى تبوأ من حزبه مكان الرئاسة .

استنفذ الجهاد السياسى شطراً كبيراً من جهدنا الفكرى ، فانطبع تفكيرنا — إلى حد ما — بالطابع الذى اقتضاه العراك الحزبى فى ميدان السياسة ، وهو أن يكون أصحاب الأقلام على وعى تام بتفصيلات الحوادث التى تتصل بقضايانا السياسية — الداخلية والخارجية — وأن يرهفوا قدراتهم الجدلية ، بحيث يستطيع الكاتب أن يقرأ مقالة خصمه اليوم ليرد عليها غداً ؛ فلا عجب أن يتسم تفكيرنا بقصر المدى وسرعة الإنتاج ، وارتبط بالصحافة ارتباطاً وثيقاً ، فجاءه من هذا الارتباط بالصحافة الخير مرة والشر ألف مرة ، وسنرجىء الحديث فى هذا لنعود إليه بعد قليل .

أقول إن الدعوة إلى الحرية طابع يميز الفكر العربى المعاصر ، وإن هذه الدعوة قد جاءت صريحة من الأقلام التى نهض أصحابها بخدمة الأحزاب السياسية وأقول « خدمة الأحزاب السياسية » وأعنى ما أقول بمدلوله الحرفى ؛ لأن الأحزاب السياسية جاءت أولا ، ثم نهضت أقلام المفكرين للدفاع عنهـــا بعد ذلك ؛ فلم يكن المفكرون هم الذين أنشـــأوا الاتجاهات السياسية كما كان ينبغى أن يكون . . حدث ذلك — مثلا — فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ، فظهر روسو وفولتير وديدرو ومن إليهم ، وخلقوا الجو الفكرى الذى شق للسياسة طريقها حتى كانت الثورة الفرنسية وما بعدها ؛ وحدث ذلك فى انجلترا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، حين جعل الكتاب يكتبون فى الاشتراكية قبل

أن تكون الاشتراكية حزباً سياسياً ، حتى إذا ما خلق الحزب السياسى ونهض على قدميه ، لم تعد ترى أئمة الفكر عندهم يلحقون به كما يلحق التابع بمتبوعه والخادم بسيده . . . وفى رأيى أن انعكاس الوضع عندنا فى البلاد العربية له مغزاه وهو أن شعلة الحرية قد أضاءها رجال العمل لا رجال الفكر ؛ ومن هنا جاء ما كتبه المفكرون فى الحرية السياسية مقالات حزبية صحفية تسير وراء الحوادث اليومية ، ولم يظهر بيننا المفكر الذى يكتب فيها رسالة لها نصيب من عمق أو اتساع ، كما فعل مفكرو الغرب حين شقوا الطريق برسائلهم فى الحرية السياسية لما قام بعدهم من أحزاب سياسية تكونت فى ضوء تعاليمهم وآرائهم .

على أن الدعوة إلى الحرية السياسية لم تكن كل شىء ، إذ ظهرت دعوات أخرى إلى حريات أخرى ، وها هنا نجد لمفكرينا فضلا فى الابتكار والإبداع ؛ فلئن فات قادة الفكر منا أن يمسكوا بزمام الدعوة إلى الحرية السياسية ، بأن تركوا هذا الزمام فى أيدى الساسة واكتفوا هم بالسير فى مواكب الأحزاب ، فهم فى سائر أنواع الحرية أئمة ورواد ؛ ولنا فى ذلك عزاء أى عزاء ، إذا علمنا أن هذه الحريات الأخرى أبقى أثراً وأدوم حياة .

لقد شغلتنا المطالبة بالحرية السياسية حتى أوشكنا أن نفهم « الحرية » بهذا المعنى وحده ، لولا جهود موفقة لقادة الفكر عندنا ، علمتنا أن الحرية تكون فى التعبير عن الرأى تعبيراً لا تقيده القيود ؛ قل الرأى الذى تراه ، وقله مخلصاً صادقاً ، واحتمل فى سبيله صنوف الأذى التى ربما نزلت بك نتيجة إعلانك لرأيك ، تكن نصيراً للحرية أكبر نصير ، مهما يكن نوع ذلك الرأى ، ولو لم تذكر كلمة « الحرية » أبداً من أول المعركة إلى آخرها . . . ولا شك أن كثيرين من قادة الفكر العربى المعاصر ، قد وقفوا دون آرائهم وقفات عنيدة فكانوا بذلك دعاة للحرية بمعناها الصحيح .

إننا إذ نقول إن الدعوة إلى الحرية سمة تميز فكرنا العربى المعاصر ، نضع فى اعتبارنا مظاهر قد تبدو تافهة إذا أخذت فرادى ، لكنها هى القطرات التى يتكون منها التيار الدافق ؛ فاذا رأيت الشعراء يجاهدون فى تحطيم التقاليد الشعرية الموروثة ما استطاعوا إلى تحطيمها من سبيل ، وإذا رأيت ألواناً جديدة تخلق

فى أدبنا خلقاً من العدم أو شبهه ، كالقصة والمسرحية ، وإذا رأيت البائع فى الطريق يحاول أن يحدد حقوقه إزاء الشرطى الذى يمثل الحكومة ، والشاب الناشىء يريد أن يثبت شخصيته أمام أبيه أو معلمه ، والزوجة تجاهد فى اكتساب حقها كاملا فى محيط الأسرة . . . إذا رأيت هذا كله ممثلا فيما ينشره المفكرون بيننا ، فاعلم أنه تيار فكرى واحد يدفعنا نحو الحرية ونحو الكرامة الإنسانية ، مهما تعددت ألوانه فيما أنتجه هؤلاء المفكرون .

— ٣ —

وأعود فأنظر إلى إنتاج هذه الصفوة الممتازة من مفكرينا خلال الفترة التى حددناها فألحظ إلى جانب جهادهم فى سبيل الحرية بشتى ألوانها ، ميلا قوياً ظاهراً نحو « التعقيل » — أعنى نحو أن يقيموا النهضة العربية الحديثة على أساس من منطق العقل ، بدل أن يركنوا إلى عاطفة القلب وحدها ؛ وذلك اتجاه — بغير شك — نحو ما هو خير وأفضل .

وقد كان لهذا « التعقيل » وجهان : الأول اغتراف من المدنية الأوروبية والثانى مجهود جبار نحو إعادة التراث العربى القديم مصحوباً بدفاع عقلى يحاول أن يبرر له مكاناً من ثقافة العصر الحاضر وفكره .

لقد قدمت لهذا البحث بمقدمة أقول فيها بوجوب استبعاد الفكر المنقول ترجمة أو تلخيصاً ، واستبعاد الفكر المنشور من التراث القديم ، لكى نخلص إلى ما هو فكر عربى معاصر ، فنتبين خصائصه على ضوء التحليل الصحيح ؛ فاذا ما عدت الآن أذكر اغترافنا من المدنية الأوروبية وإعادة تراثنا العربى القديم على أنهما وجهان لحركة « التعقيل » التى تميز اتجاهنا الفكرى المعاصر ، فانما أذكرهما لما نشأ عنهما من « اتجاه » الأنظار نحو وجهة معينة ، لا لخصوصهما الفكرى فى ذاته ؛ وذلك شبيه بمن يدير جسدك نحو الشمال — مثلا — ثم يتركك فتمشى فى هذا الاتجاه الجديد من تلقاء نفسك ، وبالخطى التى تستطيعها قدماك وساقاك .

فلما كان أوضح جوانب المدنية الغربية اليوم هو إنتاجها العلمى — من حيث النظريات العلمية وتطبيقها تطبيقاً عملياً على السواء — كان من الطبيعى

أن يؤدى اتصالنا بتلك المدنية وأهلها — اتصالا مباشراً أخذ يتزايد زيادة مطردة فى القرن الأخير — إلى نقل كثير من علومهم ، وإلى اصطباغ التعليم عندنا بتلك الصبغة العلمية إلى الحد الذى استطعناه : نقلنا عنهم علوم الطب والهندسة والرياضة والطبيعة والنفس والاجتماع والاقتصاد وغيرها ، وفوق هذا كله نقلنا عنهم المنهج العلمى ذاته وأخذنا نطبقه فى ميادين جديدة عندنا — إلى هنا نحن ناقلون لفكر غيرنا ، لكن أنظارنا قد اتجهت بهذا النقل وجهة جديدة ، وهى أن ننظر إلى شتى أمورنا الإصلاحية الهامة نظرة عقلية علمية ، فكانت هذه الوجهة الجديدة بغير شك طابعاً يميز فكرنا المعاصر .

فها هو ذا — مثلا — مفكر من طليعة رجال الفكر المعاصر عندنا ، يكتب كتاباً فى الشعر العربى القديم ، فيقدم له بمقدمة طويلة يزعم فيها أن البحث الأدبى القويم ينبغى أن يقام على المنهج الديكارتى فى التشكك وبلوغ اليقين ؛ وهذا إمام فكرى آخر ، يفسر القرآن أو جزءاً منه تفسيراً يراعى فيه أن تظهر أحكامه للناس متسقة مع العقل العلمى الحديث ، وهكذا وهكذا . . وإنك لتقرأ مئات المقالات التى يكتبها قادة الأدب عندنا ، فتراهم جميعاً يصدرون عن رغبة أكيدة شديدة فى أن نلقى بزمامنا فى كل أمورنا الاجتماعية إلى منطق العقل دون اندفاع العاطفة .

على أن ذلك ليس شيئاً مذكوراً فى حركة « التعقيل » ، بالقياس إلى موجة آخذة فى الاتساع والقوة ، تميل بنا نحو اطراح الارتجال فى تناولنا للأمور العامة كلها ، فترانا اليوم فى أغلب الميادين الفكرية والعملية على السواء ، أميل إلى الأخذ بالمنهج العلمى فى شئون الإصلاح ؛ فهنالك تجارب فى الزراعة وتجارب فى التعليم ، وهناك إحصاءات رسمية تنبنى عليها أحكامنا فى شئون الصناعة والتجارة وغيرهما ، على أننا بطبيعة الحال لا نزال فى أول الشوط ، ولا يزال حكم العاطفة يعاودنا آناً بعد آن ؛ لكننا مع ذلك لا نخطىء إذا زعمنا ما زعمناه من أن محاولة الركون إلى أحكام العقل سمة أخذت أخيراً تظهر فى تفكيرنا ، وهى فى طريقها إلى أن تكون طابعاً مميزاً للفكر العربى المعاصر .

ذلك كله يقال فى الأثر الذى تركته فينا حركة النقل عن المدنية الغربية ؛

وبقى أن نرى كيف يظهر طابع « التعقيل » فى نشرنا للتراث العربى القديم : إن فتح النوافذ والأبواب أمام المدنية الغربية لم يصادف هوى عند طائفة من الناس بالقليلة الشأن أو العدد ؛ فبين ظهرانينا فريق كبير جداً كان يتمنى بحكم تربيته ونشأته أن يكون نهوضنا كله نمواً من الداخل ورجوعاً إلى الماضى ؛ فلما رأوا بأعينهم أن تيار الحضارة الغربية العلمية جارف يمس أوضاع الحياة كلها ، لم يروا بدأ من النشاط والحركة فى اتجاههم وهو الجرى إلى الوراء لاستخراج كنوز الماضى لعلهم يجابهون بها الغرب الدخيل ؛ لكنهم لم يقتصروا فى هذا على مجرد نشر القديم نشراً مزوداً بالشرح والتعليق — وحركة هذا النشر الآن على أشدها — بل أضافوا إلى ذلك « تعقيل » هذا التراث ما استطاعوا إلى ذلك من سبيل ؛ وأقصد بالتعقيل هنا صياغة القديم صياغة جديدة ، لعله يبدو متسقاً مع أوضاع المدنية العلمية الحديثة ؛ وإن شئت فانظر كم من طليعة المفكرين اليوم قد شغل نفسه بعرض جديد لأعلام الإسلام وحوادثه البارزة ، وانظر كم منهم قد اتجه بقلمه إلى شرح القديم والتعليق عليه ، شرحاً وتعليقاً يقصدان إلى عقل القارىء الحديث بنزعته العلمية وميوله العقلية ؛ ولسنا بحاجة إلى القول بأن التطور الذى أصاب نظام التعليم فى الأزهر والمعاهد الدينية بإضافة المواد « الحديثة » إلى برامجها ، هو باب من أبواب « التعقيل » الذى سار فى هذا الاتجاه الثانى .

فلئن كان فكرنا العربى الحديث يتسم بطابع « العقل » الذى يحاول كبح جماح العاطفة فى شتى ألوانها ، إلا أن هذا الطابع نفسه يتفرع فرعين — كما أسلفنا — ففرع منهما يبث فى نهضتنا الفكرية « عقلا » خلال ما ينشره من العلوم المنقولة من الغرب ، وفرع آخر يفعل الفعل نفسه بوسيلة أخرى ، هى عرض البضاعة القديمة فى ضوء جديد « معقول » ؛ ومن ثم كان هذا الصراع الفكرى العجيب عندنا ؛ إنه صراع بين الجديد والقديم ، لكنى أراه يختلف عن كل صراع من نوعه ، لأن الفريقين لا يختلفان على المعيار الذى تقاس به الأمور ، فكلاهما يحتكم إلى منطق العقل ، وكلاهما يحاول أن يبين أنه إلى ذلك المنطق أدنى من خصومه ؛ ولو سمحت لنفسى بإبداء رأى شخصى هنا ،

لقلت إن الفريق الأول يصدر عن منطق أسلم وأصدق ، فموقفهم يخلو من التناقض الذى يعيب موقف الآخرين ، وموضع التناقض عند هؤلاء الآخرين هو أنهم يأخذون بالأساس نظرياً — أعنى أساس العقل فى الحكم على الأشياء — ثم يجفلون مما يترتب على ذلك من نتائج .

— ٤ —

قلنا فيما أسلفناه من حديث ، إن الدعوة إلى الحرية طابع يميز فكرنا المعاصر ، ثم أضفنا إلى ذلك أن الحرية السياسية بوجه خاص ، تستنفذ الشطر الأعظم من مجهود المفكرين ، وأن رجال الفكر فى هذا الميدان — لسوء الحظ — ليسوا ذوى أصالة ، لأن الزمام فى أيدى الساسة وهم لهؤلاء تابعون ، فنشأ عن ذلك أن باتت الصحف اليومية أوسع ميدان لأقلامهم ، ومن هنا تأثرت الحركة الفكرية المعاصرة بالصحافة أبلغ الأثر وأعمقه ؛ وقد ذكرنا فيما مضى أن الصحافة قد عادت على حركتنا الفكرية بالخير مرة وبالشر ألف مرة ، وهاهنا نعود إلى شىء من التفصيل .

أما الخير الذى أصابه الفكر من الصحافة ، فأهمه سهولة تدريب الكاتب على بلورة أفكاره ، فلو كان كل كاتب ناشىء لابد أن ينتظر حتى يفرغ من تأليف كتاب بأكمله ، لكان الأرجح أن ينثنى كثير من الكتاب عن الكتابة والتفكير ؛ وكذلك كان للصحافة إلى جانب ذلك فضل آخر على الحركة الفكرية المعاصرة ، وهو أنها عملت على ليونة الأسلوب وسهولته وانسيابه وسلاسته ليتمشى مع مقتضيات الحوادث اليومية ؛ وهذا ولا شك كسب عظيم ، لأن الأسلوب الذى لا تكلف فيه علامة على صدق التعبير ، والصدق فى التعبير عن الرأى هو بدوره علامة قوية على الحرية التى ننشدها .

وأما شر الصحافة على فكرنا المعاصر فهو مستطير جسيم ، لأنها طبعت الفكر العربى المعاصر بالسطحية والتفاهة وقلة النضوج ؛ فهذه هى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية تفتح صفحاتها لأقلام الكتاب كلما أشرقت الشمس مع الصباح أو غربت مع المساء ، وهؤلاء هم الكتاب المفكرون يسرعون كل يوم إلى مكاتبهم يلقفون نتفة من هنا ونتفة من هناك لتكون لهم مقالة

فى هذه الجريدة أو تلك . . . فكاتب من ألف كاتب هو الذى يصم أذنيه عن نداء الصحف السيارة ، ليهدأ إلى مكتبه عامين أو أكثر ، حتى ينضج كتاباً كاملا فى موضوع ؛ إن الثمرة الطيبة بحاجة إلى زمن حتى تنضج ، ولا بد أن تكون طوال هذا الزمن فى مأمن من الزعازع والأعاصير ومن المطر والحشر ، لكن الصحافة عندنا قد جن جنونها فأطاحت بعقول المفكرين معها فى سرعة دورانها .

إننى لا أقصر القول هنا على الإنتاج الأدبى وحده ، بل إنه ليشمل أبحاثنا العلمية ومشروعاتنا الإصلاحية كذلك ؛ فكم من باحث علمى لا يجد فى نفسه الأناة التى تدعوه إلى التمهل والروية والتثبت ، لأنه أمام صحافة مستعدة لنشر بحثه ممهوراً باسمه ، فسرعان ما يزيغ بصره ، فيضحى بالأمانة العلمية فى سبيل النشر السريع والشهرة العاجلة ؛ وكم من رجل مسئول من رجال الدولة ، لا يتأنى بمشروعه الذى قد يكلف الخزانة ملايين الجنيهات ، لأنه يخشى أن تفوته فرصة النشر السريع .

حب للحرية والتسامح وسعة الأفق ، وترجيح لأحكام العقل أو محاولة ذلك ، ثم سطحية دعت إليها الصحف . . تلك هى السمات البارزة التى تطبع الفكر العربى المعاصر .

زكى نجيب محمود

الحروب الصليبية وأثرها فى العالم الإسلامى

للدكتور عبد اللطيف حمزة

قيل فى وصف العصور الوسطى أنها عصور (تيوقراطية) أى دينية . ومن أجل ذلك لم يكن بد من وقوع الصراع الهائل بين العقيدتين المسيحية والإسلامية . وشاء القدر أن يكون أشد المعارك خطراً بينهما ما وقع فى فلسطين وأن تدوم هذه المعارك الطاحنة قرنين من الزمان ، أعنى من سنة ٤٩٠ — ٦٩٠ للهجرة ، وسنة ١٠٩٦ — ١٢٩١ للميلاد .

وتعتبر الحروب الصليبية — من وجهة النظر الأوروبية — بروزاً للغرب المسيحى فى الشرق الإسلامى . وقد اقترن هذا البروز بظهور مراكز تجارية للأوروبيين فى الموانى السورية ، ومراكز تبشيرية لرجال الدين يبشرون فيها بالمسيحية .

أما الشرقيون فينظرون إلى هذه الحروب على أنها اعتداء من الغرب على الشرق ، وبسببها كان المسلمون ينسون إلى حد ما جميع الفروق المذهبية بينهم فى ذلك الوقت مستجيبين فى ذلك إلى العاطفة الدينية العليا ، وهى عاطفة المسلمين — شيعة وسنيين — ضد المسيحيين أتباع للكنيسة الشرقية أو الكنيسة الغربية .

* * *

أجل — نجحت (الحرب الصليبية الأولى) فى تأسيس دولة لاتينية من إمارات : الرها ، وأنطاكية ، وطرابلس ، وبيت المقدس . وبدت هذه الدولة الصليبية وسط الممالك الشرقية الإسلامية أشبه شىء بالرقعة السوداء فى الثوب الأبيض . وبقيت هذه الرقعة لاصقة بهذا الثوب حتى انتزعها المسلمون انتزاعاً على أيدى نفر من ملوكهم وأمرائهم ؛ نخص بالذكر منهم ثلاثة وهم : عماد الدين زنكى ، ونور الدين محمود المعروف بالشهيد ، وصلاح الدين الأيوبى .

ذلك أن مركز المقاومة الإسلامية ضد الخطر الصليبى إنما بدأ فى (الموصل) حيث ظهر الأتابك زنكى على أنقاض دولة السلاجقة واستولى من اللاتين على أولى إماراتهم وهى الرها .

ثم انتقل مركز المقاومة إلى (دمشق) وحاكمها نور الدين محمود . وعلى أيامه أتت (الحملة الصليبية الثانية) يقودها لويس السابع ملك فرنسا ، وكنراد الثالث ملك ألمانيا . وأغارت الحملة على دمشق وحلب ثم ردهم (الشهيد) منهزمين ، واسترد فوق ذلك مدناً كانت بأيدى الفرنجة .

وأخيراً انتقل مركز المقاومة إلى (مصر) وذلك منذ نجح صلاح الدين وعمه أسد الدين شيركوه فى انتزاع هذه البلاد من يد العاضد الفاطمى وردها إلى الخليفة العباسى . ثم ما زال صلاح الدين بالفرنج المقيمين بالمشرق حتى كسرهم كسرة حاسمة فى حطين . ويومئذ هاج المسيحيون فى أوروبا ، وأتوا لملاقاة صلاح الدين فى (حملة صليبية ثالثة) لم تستطع أن تغير شيئاً من الموقف ولا استطاعت أن تسترد من المسلمين بيت المقدس .

ومنذ ذلك الوقت والحروب الصليبية نفسها تنشب فى كل مكان إلا فى فلسطين . فهى حيناً تيمم وجهها شطر الديار المصرية حيث ملوك الدولة الأيوبية ، كما رأينا ذلك فى الحملة التى أتت إلى مصر بعد وفاة صلاح الدين ؛ وهى (الحملة الصليبية الرابعة) . وهى حيناً تتجه شطر (القسطنطينية) كما حدث ذلك فى (الحملة الصليبية الخامسة) . وهى فى مرة ثالثة تعود إلى مصر ، وتختار لها ثغر (دمياط) قفل الديار المصرية فى ذلك الوقت ؛ كما حدث هذا فى حملتين متتاليتين هما (الحملة الصليبية السادسة) و (الحملة الصليبية السابعة) . والعجيب أنه بدا للويس التاسع فى هذه الحملة الأخيرة ، وبعد خروجه من سجن المنصورة أن يتجه إلى (تونس) ، ولكن حظه فيها لم يكن أسعد من حظه فى مصر .

معنى ذلك أن أوروبا سلكت فى العصور الوسطى كل الطرق الممكنة للتغلب على الشرق الإسلامى فلم تستطع . وما إن أتى عام ٦٩٠هـ حتى استولى المماليك على (عكا) وطردوا بذلك آخر صليبى من الساحل الشرقى للبحر

الأبيض المتوسط . ومنذ يومئذ والصليبيون يعيشون فى الجزر التى احتلوها من قبل ؛ مثل جزيرة (قبرص) . وقد استولى الإنجليز عليها منذ الحرب الصليبية الثالثة ، وجزيرة (رودس) وقد احتلها فرسان الاسبتارية فى بعض تلك الحروب ، وجزيرة (كريت) التى استولى عليها البنادقة .

تلك إذن قصة الحروب الصليبية التى انتصر فيها الشرق على الغرب ، وتركت آثاراً واضحة فى كل من الشرق والغرب . وقد تحدث الأستاذ باركر Barker فى فصل من كتاب تراث الإسلام عن أثر هذه الحروب فى الغرب المسيحى . وبقى علينا أن نتحدث عن أثرها فى الشرق الإسلامى .

* * *

والحق أننا لا نكاد نعرف حركة من حركات التاريخ تركت آثاراً قوية كتلك التى تركتها الحروب الصليبية . وقد بدا هذا الأثر قوياً فى الشرق الإسلامى من حيث السياسة والحرب ، ومن حيث العلم والأدب واللغة والفن ومن حيث المجتمع والأخلاق ، ومن حيث المال والاقتصاد . و سنتحدث عن الجانب الحسن من هذه الآثار ، ثم نتبع ذلك بالحديث عن الجانب القبيح منها . ولا مفر لنا من توخى الإيجاز التام فى هذا الحديث .

* * *

وخليق بنا عندما نصف الجوانب الطيبة أن نشيد هنا بذكر البطلين العظيمين نور الدين وصلاح الدين ، وقد رسم كل منهما للمسلمين المثل الأعلى فى الجهاد والفروسية ، بل المثل الأعلى لأهم ما فى الطباع الشرقية الإسلامية . وهى طباع وأخلاق تذكرنا أحياناً بالخلفاء الراشدين ، ومن تبعهم باحسان كعمر بن عبد العزيز . وقد استطاع كل من هذين الرجلين أن يهيىء العالم الإسلامى لقبول فكرة الحرب . وسلك كل منهما فى سبيل ذلك طرقاً من أهمها التعليم لتصحيح عقائد المسلمين ، ولبث فكرة الجهاد ضد الصليبيين ؛ وذلك عن طريق (المدارس) التى كثرت كثرة رائعة فى كل بيئة من البيئات الإسلامية الظاهرة ، وعن طريق (الخوانق) التى يجتمع فيها المتصوفة لعبادة الله ، والدعاء للمسلمين بأن ينصرهم الله . وقد كان هذا الأمير

الأخير شيئاً عظيما فى نظر المسلمين منذ عهد نور الدين . حتى قيل لهذا الأمير يوماً ما : إن لك فى بلادك إدرارات كثيرة ، وصلات عظيمة للفقهاء والفقراء والصوفية ، فلو استعنت بها الآن لكان أمثل . فغضب من هذا وقال : والله إنى لأرجو النصر بأولئك ، فانما ترزقون وتنصرون بضعفائكم كيف أقطع صلات قوم يقاتلون عنى وأنا نائم فى فراشى بسهام لا تخطىء ، وأصرفها إلى من لا يقاتل عنى إلا إذا رآنى بسهام قد تخطىء وقد تصيب ؟ .

وهكذا تحول العالم الإسلامى الشرقى كله إلى ميدان لهذه الحروب . واشترك فى الترويج لها يومئذ الملوك والأمراء ، والعلماء والفقهاء ، والمتصوفة والأدباء ؛ كل بطريقته وفى الحدود التى رسمتها له طبيعته ومهنته . وبلغ من قوة الروح المعنوى عند المسلمين فى ذلك الحين أن كان من علماء الدين من غامر بنفسه فى هذه الحروب ، كما فعل ذلك (الفقيه عيسى الهكارى) وكثيرون غيره . وهكذا شهدت الحروب الصليبية الفقيه المقاتل ، كما شهدت القسيس المحارب . وكان ذلك مما امتازت به الحروب فى القرون الوسطى . وأعود فأتحدث عن العمل الذى قامت به كل طائفة من الطوائف السابقة على حدة .

فأما طائفة (العلماء) فكان عليها أن تغذى الجانب الإدراكى فى نفس المقاتل العربى فى تلك الفترة . فقد كان على العربى الذى طلب إليه أن يجاهد فى سبيل الوطن الإسلامى أن يعرف أنه إنما يجاهد فى سبيل الدين ، ومن أجل وطن عظيم هو الوطن الذى منه ما هو مسرى للنبوة ومعراج للملائكة ، ومنه ما ذكر مراراً فى الكتب المقدسة ، فما أخلقه إذن بتضحية المقاتل العربى فى كل بقعة من بقاع العالم الإسلامى . وهذا هو السبب فى كثرة ما ظهر يومئذ من الكتب فى (فضائل البلاد الإسلامية) . فكتب فى فضائل الشام ، وكتب فى فضائل مصر ، وكتب فى فضائل بيت المقدس ونحو ذلك . بل هذا هو السبب كذلك فى كثرة ما ظهر من الكتب فى موضوع (الجهاد والفروسية) . وفيها — كما فى الكتب المتقدمة — كثير من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والسير التاريخية ما يكفى لحض المسلمين على الاستشهاد . وبلغ من حب صلاح الدين للجهاد أن جمع له بهاء الدين بن شداد طائفة من الأحاديث

النبوية فى هذا المعنى ، كانت تقرأ له فى الميدان ، وهو راكب على جواده ، والمعركة دائرة بينه وبين الفرنجة .

وأما (الشعراء والخطباء) فكان عليهم تغذية الجانب الوجدانى من نفس المقاتل العربى ، بما أنشأوه من القصائد الشعرية ، والخطب الحماسية ، والمجالس القصصية . وقد حفظ لنا التاريخ قدراً عظيما من الشعر خاصة . وحسبنا هنا أن نشير إلى أشعار ابن منير ، وابن القيسرانى ، وأسامة بن منقذ ، والمهذب بن الزبير ، وابن أسعد الموصلى ، والعماد الأصفهانى (من شعراء الدولة النورية) ، وأشعار أسامة بن منقذ (مرة أخرى) وابن أسعد الموصلى ، والعماد الأصفهانى ، وابن جبير وابن التعاويذى ، وابن الساعاتى ، وابن سناء الملك ، والحوائى المصرى (من شعراء الدولة الصلاحية) ، وأشعار البهاء زهير ، وجمال الدين بن مطروح ، وكمال الدين بن النبيه ، وابن عنين (من شعراء الملوك الأيوبية) .

وخليق بنا أن نلفت نظر القارىء هنا إلى الشعر الذى قيل فى أيام مشهورة من أيام تلك الحروب ، كيوم حطين ، ويوم دمياط ، ويوم المنصورة ونأسف الآن لأنه ليس لدينا متسع فى هذا المكان لذكر شىء من هذه الأشعار التى تمتاز بالقوة والحق والجمال ، ولها بسبب ذلك مكان ممتاز فى تاريخ الشعر العربى كله .

فاذا تركنا الشعر إلى النثر وجدناه يقوم بتسجيل الحوادث السياسية والوقائع الحربية ، وإبلاغها إلى مقام الخلافة العباسية ، وعجبنا كيف روعى فى هذا النثر الرسمى من الأناقة الفنية ما سما به إلى مرتبة من الفن لم يستطع أن أن يرقى إليها الشعر . وتكفينا الإشارة هنا إلى نثر القاضى الفاضل ، والعماد الأصفهانى ، وابن الأثير الجزرى لنرى أن الجهد الفنى الذى بذل فى كتابة الرسائل الديوانية لا يمكن أن يقاس به الجهد الفنى الذى بذل فى نظم القصيدة الشعرية .

وهذا كله من حيث النثر الرسمى . أما النثر العلمى فمنه ما كتبت به كتب (التاريخ) ومنه ما كتبت به كتب (الجغرافيا) . وقد أصاب كلا من هذين العلمين من التطور ما يتفق وعصر الحروب الصليبية .

فى (التاريخ) كثرت كتب السيرة خاصة : كسيرة أسامه بن منقذ وقد كتبها هذا الشيخ السورى بنفسه ، وكتاريخ الأتابكة الذى كتبه ابن الأثير كما نعرف ، وكسيرة صلاح الدين الأيوبى ، وهى من تأليف القاضى بهاء الدين بن شداد الذى تقدم ذكره . وفى الغرب المسيحى خلقت الحروب الصليبية طائفة من الأساطير التاريخية . ومنها قصة (الطلسم) وقصة (الكونت روبرت اوف باريس) وغيرهما . وهكذا استحالت قصة الحروب الصليبية فى العالم الإسلامى إلى (سيرة) واستحالت فى العالم الأوروبى إلى (أسطورة) .

وأما فى (الجغرافيا) فلهذه الحروب أثر فيها عند الأوروبيين ربما كان أوسع مدى من أثرها عند المسلمين . أما الأولون فقد ازدادت معلوماتهم الجغرافية عن الشرق ، واكتسبوا لأنفسهم نظرة واسعة إليه ، وذلك منذ أتوا بأنفسهم إلى هذا الشرق لمحاربته . وأما المسلمون فلم ينتقلوا من ديارهم لهذه الغاية . ومع هذا فحسب العصور الصليبية أنها تركت لنا كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموى وكتاب (الإشارات إلى معرفة المزارات) لأبى الحسن الهروى . والأخير أقل أهمية من الأول . وذلك كله فضلا عن المصورات الجغرافية التى عنى بها رجال الدولة الفاطمية ، وصنعوها من النسيج ، وطرزوها بالذهب والحرير ونحو ذلك .

وأما فى (اللغة) فقد أضافت إليها الحروب الصليبية مفردات عدة . منها طائفة كبيرة من الألفاظ الأوروبية ، ومنها طائفة أخرى من الألفاظ التركية . ومن الأولى على سبيل المثال ألفاظ : البرنس ، والمركيس ، والكلوتة ، والفرنجة الخ ومن الثانية على سبيل المثال كذلك ألفاظ : الاسفهسلار ، والأتابك ، والدوادار ، وغير ذلك من أسماء أدوات القتال والسفن الحربية وما إليها .

ونختم الحديث عن الجوانب الطيبة للحروب الصليبية بهذه الحسنة التى تركتها . ونعنى بها هنا (التسامح الدينى) الذى نتج من طول اختلاط الفرنج بالمسلمين فى تلك المحنة . ومن أجله كان الفرق عظيما جداً بين الملك الكامل محمد وفردريك الثانى فى أواخر الحروب الصليبية من جهة ، ونور الدين وصلاح الدين فى أوائل تلك الحروب من جهة ثانية . أما الأولان فكانا

متسامحين إلى درجة لم ترض المسلمين ولا أرضت الكنيسة المسيحية بنوعيها . وأما الآخران فكانا من التحمس الدينى ، والتعصب الحقيقى على نحو ما رأينا .

* * *

بقى أن نتحدث عن السيىء من الأثر الذى تركته الحروب الصليبية ، وقد ظهر ذلك فى الفكر ، والتصوف ، والاقتصاد ، والأخلاق ، ومنها خلق الجهاد نفسه . وحسبنا هنا الإشارة إلى أمثلة طفيفة من كل ذلك . (أما الفكر) فقد أصيب بالشلل أو العطب فى بعض جوانبه . فاختفت الفلسفة فى تلك العصور أو كادت تختفى ، وتعرضت لبغض المسلمين جميعاً على وجه التقريب . ومن أجل ذلك ارتكب صلاح الدين خطأ عظيما فى حياته بقتله (شهاب الدين السهروردى) . وبدلا من أن يشتغل المسلمون بالفلسفة وما إليها اشتغلوا يومئذ بالأحلام ، والرؤى ، ووصف الجنة ونعيمها ، ونسائها وشرابها ، وأتوا فى ذلك بأوصاف تبعث على الشهوة المادية الخالصة . ومن العلماء الذين أكثروا القول فى ذلك (ابن القيم الجوزية) .

وأما (التصوف) فنجم من رجاله طائفة مشعوذة فهمت من الجهاد أنه انزواء فى ثنايا الخوانق ، وأنه كسل وخمول وانصراف إلى المآكل والمشارب ، ولذلك فر الكثيرون من مواطن القتال ورضوا أن يكونوا من الخوالف .

وأما (الاقتصاد) فقد ساءت حالته فى العالم الإسلامى لطول أمد الحروب الصليبية ذاتها . ويدلنا على ذلك أن الفرنج كانوا إذا طلبوا هدنة المسلمين جمع صلاح الدين قواده وأمراءه ، فكان من رأى صلاح الدين فى كل مرة أن يستمر فى الحرب ، وكان من رأى قواده فى كل مرة أن يستجيبوا إلى طلب الفرنج ، وذلك بحجة أن البلاد قد خربت وأن الأجناد قد تعبت ، وأن الأقوات قد نفدت وأن الأسعار قد غلت ، حتى أصبح التبن أغلى من التبر ، والشعير إن وجد غالى السعر .

وأما (الأخلاق) فقد انهارت لأسباب شتى . منها سوء الحالة الاقتصادية ومنها حياة الخمول والكسل التى يحياها الصوفية ، ومنها انتشار الغلمان من الأتراك والأكراد والفرنجه ، وكان هؤلاء سبباً فى شيوع الشذوذ الجنسى فى العالم

الإسلامى ، ومنها انتشار النساء الفرنجيات اللواتى كن سبباً من أسباب الفساد الخلقى الخ .

وأما (الجهاد) فقد قعد عنه الكثيرون من المسلمين ، وسمعنا عن بعض القضاة أنفسهم أن منهم من دخل دين النصرانية هروباً بحياته من شرور الحرب الصليبية . بل رأينا من أمراء المسلمين من استنجد بعضهم على بعض بالفرنجة . وسمعنا عن بعض أعوان صلاح الدين أنهم تعبوا من حمل السلاح ، وتعبت خيولهم من عرك اللجم ، فأظهروا الكسل والتراخى فى مقاتلة العدو ، وضاق صلاح الدين نفسه ذرعاً بهذه الحالة ، فكان القاضى الفاضل يبعث إليه فى أيام المحن برسائل منها قوله :

« يامولانا — أليس الله تعالى قد اطلع على قلوب أهل الأرض فلم يؤهل ولم يستصلح ، ولم يسهل ، ولم يستعمل ، ولم يستخدم فى إقامة دينه ، وإعلاء كلمته ، وتمهيد سلطانه ، وحماية شعاره ، وحفظ قبلة موحديه إلا أنت ؟ نعم — وأخرى أهم من الأولى أنه لما اجتمعت كلمة الكفر من أقطار الأرض ، وأطراف الدنيا ، ومغرب الشمس ، ومؤخر البحر ما تأخر منهم متأخر ، ولا استبعد المسافة بينك وبينهم مستبعد ، وخرجوا من ذات أنفسهم الخبيثة ، ولا أموال تنفق فيهم ، ولا عصا تسوقهم ، ولا سيف يزعجهم — كنت يامولانا كما قيل أبقاك الله :

ولست بملك هازم لنظيره ولكنك الإسلام للشرك هازم

هذا وليس لك من المسلمين مساعد إلا بدعوة ، ولا مجاهد معك إلا بلسانه ، ولا خارج معك إلا بهمّ ، ولا خارج بين يديك إلا بأجرة ، ولا قانع منك إلا بزيادة . تشترى منهم الخطوات شبراً بذراع ، وذراعاً بباع . تدعوهم إلى الله وكأنما تدعوهم إلى نفسك ، وتسألهم الفريضة وكأنك تكلفهم الثاقلة ، وتعرض عليهم الجنة وكأنك تريد أن تستأثر بها دونهم » الخ .

هذا — ومنذ الحرب العالمية الأخيرة ونحن الشرقيين نصطنع كلمة جديدة فى حياتنا اليومية المعروفة ، وهى كلمة (غنى حرب) . وفى عصر الحروب الصليبية كثر هذا الصنف من الناس . وكانوا من التجار حيناً ومن مستخدمى

الحكومة الإسلامية حيناً آخر . فأثرت فئة على حساب فئة ، وافتقرت طبقة بسبب طبقة . وكان مستخدمو الحكومة أكثر إثراء من غيرهم ، وذلك منذ نيط بهم جمع الحبوب والشعير ونحو ذلك . وفى شعر البوصيرى شكوى ظاهرة ، وسخرية مريرة من هذه الطبقة الأخيرة .

* * *

ومهما يكن من أمر فان هذه المساوىء كلها ليست شيئاً بالقياس إلى الفوائد التى جناها الشرق الإسلامى فى العصور الوسطى ، وهى عصور تميزت بالدين ، وكانت ذات مثالية خلقية وصفات حربية قوية تستحق منا كل إعجاب وتقدير .

عبد اللطيف حمزة

العرب والسياسة الدولية(*)

للدكتور أحمد عزت عبد الكريم

السياسة الدولية الآن حديث على كل لسان ، والواقع أن من أهم مظاهر الثقافة الحديثة أنها يسرت المعرفة ونزلت بها من سمائها وبرجها العاجى إلى الأرض فأصبحت فى متناول الجميع ، والسياسة يتحدث عنها جميع الناس سواء العالم أو الجاهل ، الواقف على بواطن الأمور أم غير الواقف عليها ، يستطيع أن يقرأ أى جريدة أو يدير أى مذياع فيستمع إلى كل ما يجرى . وإذا كان هنالك شعب أكثر اهتماماً بشؤون السياسة فيجب أن يكون الشعب العربى .

من الواضح أن العرب فى مجال السياسة الدولية لهم مكانهم المرموق سواء هم أرادوا ذلك أم لم يريدوه ، ويجب لكى نتفهم موقف العرب من السياسة الدولية فى الوقت الحاضر واحتمالات المستقبل أن نلم بنصيب العرب من السياسة الدولية فى العصور السابقة .

لا نحب أن نلجأ إلى التاريخ القديم فنتحدث عن مكانة العرب ، والأقطار التى سكنها العرب . تشغل البلاد العربية مكاناً ممتازاً فى ملتقى القارات الثلاث ، أصبح مركز التبادل العالمى فى الثقافة وفى شؤون المال وفى شؤون التجارة ، فقامت فى هذا الجزء من العالم الحضارات النهرية والبحرية القديمة ، ومن هذا الجزء قامت الديانات التوحيدية التى لا تزال هى الديانات السائدة ، فاذا ذكر العالم القديم اتجه الذهن إلى هذه البلاد التى يسكنها العرب سواء فى شمالى أفريقيا أو فى جنوب غربى آسيا .

أما فى العصور الوسطى فقد نهض العرب فى هذا الجزء من العالم نهضة رائعة استطاعوا أن يكونوا فى هذا الجزء من العالم وحدة حضارية لا تزال قائمة حتى الوقت الحاضر ، هى وحدة الحضارة العربية معتمدة على عنصريها الأساسيين :

(*) محاضرة ألقيت بمكتب « البعث العربى » مساء الجمعة فى ٦ شباط سنة ١٩٤٨

الإسلام واللغة . وإذا كان هذا الجزء قد أصابه التفكك من الناحية السياسية ، فبعد أن كان كله وحدة سياسية تخضع لحكم سياسى واحد أصبح عدة دول قد تقوم بينها علاقات سليمة حيناً وقد تقوم بينها علاقات عدائية حيناً آخر ، فان هذه الوحدة الحضارية التى حققها الشرق العربى ظلت المساك الذى ربط بين هذه الدول ، ولا تزال هذه الوحدة الحضارية رغم توالى العصور والغزوات الأجنبية هى التى تكون المساك الذى يجمع هذه الدول بعضها إلى بعض .وكانت هذه الدولة العربية التى قامت فى العصور الوسطى ثم الدول التى تفرعت عنها ذات نشاط سياسى كبير : فقد كانت من مراكز السياسة العالمية لذلك العهد ؛ وكانت علاقاتها بالعالم الأوربى قوية ومستمرة ، وكثيراً ما خطب ملوك أوربا وأباطرتها ود ملوك العرب وأباطرتهم ، أى أن العرب كانوا عنصراً فعالا أساسياً من عناصر السياسة الدولية فى تلك العصور .

وقد لبى الشرق العربى (نداء) موقعه الجغرافى ، فكان مركز التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، وغصت أسواقه فى القاهرة والاسكندرية وحلب ويافا وبيروت وبغداد والبصرة بمنتجات الشرق والغرب .

ولكن فى أواخر القرون الوسطى ، بدأ هذا الجزء من العالم القديم (يعتزل) العالم ، وبدأت هذه البلاد العربية تنزوى من مجال السياسة الدولية ، حدث هذا فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى ، ونستطيع أن نعلل انزواء البلاد العربية بعاملين :

أولا : عامل اقتصادى لاشك كانت له أهميته فى الدرجة الأولى ، فقد أشرنا إلى أن هذا الجزء من العالم كان مركز التبادل التجارى بين الشرق والغرب وتمر به أهم الطرق البرية والبحرية وهما طريقان :

ا — طريق يمر فى الخليج الفارسى ثم براً إلى أرض العراق ثم يجتاز الصحراء إلى الموانىء السورية ، ومن ثم تحمل المتاجر فى السفن الأوربية إلى الموانىء الإيطالية ومنها توزع فى داخل القارة الأوربية .

ب — طريق يمر فى البحر الأحمر ثم براً عبر الأرض المصرية إلى الإسكندرية ثم فى السفن إلى الموانىء الأوربية .

وعلى هذا كان العالم يشعر بالحاجة إلى أن يكون على اتصال دائم بهذا الجزء من العالم . ومن ثم كان هذا النشاط الاقتصادى السياسى الزاخر الذى تمتعت به هذه البلاد طوال هذه القرون .

ولكن فى أواخر القرن الخامس عشر حدث انقلاب اقتصادى على أكبر جانب من الأهمية ولا يقل أهمية عن الانقلاب الصناعى الذى شهدته أوربا فى القرن التاسع عشر ، أو الانقلابات التى لا نزال نشهدها حتى الوقت الحاضر هذا الانقلاب هو تحول طرق التجارة من هذه الطرق البرية البحرية عبر الأراضى العربية إلى طريق بحرى مباشر حول الرجاء الصالح . وهذه الشرايين التى كانت تمر فى البلاد العربية تحمل فيها المتاجر وتجرى فيها فنون من الثقافة وألوان من الفكر بدأت تجف ، على أن هذا الجفاف لم يأت دفعة واحدة وإنما حدث بالتدريج ، وأخيراً لم يمض إلا أقل من قرن على هذا الانقلاب حتى رأينا هذه البلاد وقد خيم عليها نوع من الركود الاقتصادى فتحولت عنها التجارة العابرة العالمية ، وأصبحت تعيش على منتجاتها فقط ، تزرع وتأكل مما تزرعه . أصبحت اقتصادياتها بدائية ، أما التبادل التجارى الواسع ، أما الأهمية الاقتصادية وبالتالى الأهمية السياسية فقد تحولت إلى البلاد الواقعة فى غرب أوربا حيث الآفاق الواسعة البعيدة والسفن تحمل المغامرين وأصحاب المشروعات والباحثين عن الثروة إلى الهند وإلى الدنيا الجديدة .

وأحست البلاد العربية بهذا الضيق الذى كاد يخنقها ، كما أحست به الدول الأوربية الأخرى وعلى الأخص الجمهوريات الإيطالية وهكذا بدأت الدول العربية تنزوى من مجال النشاط الدولى الاقتصادى والسياسى .

ثانياً : وتلا هذا العامل الاقتصادى الخطير عامل سياسى آخر لا يقل عنه خطورة وأثراً : وهو وقوع البلاد العربية فى حوزة العثمانيين .

فى سنة ١٥١٦ — ١٥١٧ م احتل العثمانيون بلاد الشام ثم مصر ، ثم بدأت البلاد العربية الأخرى : العراق ، شبه الجزيرة ، اليمن ثم شمالى أفريقيا تتهاوى جميعاً تحت الحكم العثمانى . حكم العثمانيون البلاد العربية قروناً ، وكان هدفهم الأساسى أن يجنبوا وقوع هذه البلاد تحت سيطرة أوربية أجنبية ،

هذا هو المقوم الأساسى لسياسة العثمانيين ، فحرصوا على أن يعتزلوا بها عن حلبة النشاط الدولى وذلك بأن يقفوا حراساً يمنعون دخول الأجنبى إلى البلاد . ولهذا نرى أن السلاطين يقاومون كل مشروع يرمى إلى إعادة فتح هذه الشرايين التجارية التى كانت تغذى فى مرورها هذه البلاد العربية ، تغذيها بالمال والفكر فحالوا دون ذلك وقضوا على المحاولات التى كانت تبذل لإحياء طريق العراق وطريق مصر . وهكذا خيم على البلاد العربية هذا الركود السياسى والفكرى الذى اعتزل بهذه البلاد عن حلبة السياسة الدولية .

وهنا تحضرنا عبارة للأستاذ المؤرخ الإنكليزى توينبى Toynbee وصف بها أسلوب العثمانيين فى حكم الولايات التى خضعت لهم : شبه السلطان بالراعى وشبه الشعوب الخاضعة لهم بالأغنام ، وقال إن الراعى لكى يحتفظ بأغنامه تحت كنفه فلا يشرد منها أحدها عن نطاق سيطرته أو منطقة نفوذه فتتخطفه الذئاب اصطنع أداة ليحافظ بها على قطعانه ، هذه الأداة هى كلاب الحراسة وهم جند الانكشارية ، وأقام الراعى مطمئناً إلى إخلاص كلابه وقدرتها على الاحتفاظ بقطعانه سليمة من اعتداء الذئاب . ولكن هذه الكلاب سرعان ما دب إليها الفساد ، سرعان ما انتقضت على سيدها ، ولهت عن واجبها ، لهت عن حراسة القطعان التى عهد إليها حراستها ، فاستطاع الذئب أن يصل إلى بعض هذه الأغنام ، ريثما تهيأ له الفرصة لينقض عليها كلها ، وتشتتت القطعان وهب الراعى يسعى إلى أن يجمع شملها ولكنه لم يستطع فى النهاية ...

هذا تصوير صادق لما حدث للبلاد العربية من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين . فى أواخر القرن الثامن عشر حدث فى البلاد العربية انفجاران اضطربت بهما وخرجت بتأثيرهما من هذه العزلة السياسية التى خيمت عليها فى القرون الثلاثة الماضية ودخلت إلى حلبة السياسة الدولية مرة أخرى وهما :

أولا : انفجار داخلى ، وثانياً : انفجار خارجى .

الانفجار الداخلى :

هو هذه الثورة التى قامت فى قلب الجزيرة العربية حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، ونعنى بها « الحركة الوهابية » وهى ثورة دينية أساسها ومبادئها

دينية صرفة تدعو إلى مقاومة البدع أو ما يعتقدون أنه من البدع ، ترمى إلى العودة بالإسلام إلى بساطته الأولى ، لكنها ما لبثت أن أصبحت حركة دينية سياسية معاً ، ورأى الزعيم الدينى أن لا سبيل إلى تنفيذ مبادئه . إلا إذا اعتمد على حكم سياسى ، وأن السيف هو الذى ينشر مبادئه . ووجد هذا السيف فى إمارة نجدية منزوية ربما كانت أقل الإمارات النجدية شأناً : هى إمارة ابن سعود ، ومن ذلك الوقت بدأ الارتباط بين الحركة الدينية والحركة السياسية لو ظلت الحركة حركة قبلية محصورة فى شبه الجزيرة لربما كان شأنها شأن بقيه الحركات القبلية التى طالما شهدتها الجزيرة ، ولكنها سرعان ما اتسعت فوصلت إلى الخليج الفارسى من ناحية وإلى البحر الأحمر من ناحية أخرى ، ووصلت إلى بوادى الشام . والعراق ، وهددت إمارات ، بل إنها هددت الملك العثمانى ، وهددت مصالح المسلمين الدينية فى الحج إلى البلاد المقدسة ؛ وبذلك لم تبق حركة محلية ، وإنما أصبحت حركة (عالمية) فقد مست بعض ماكان يدعيه الإنكليز من مصالح لهم لا ينبغى أن تمس بسوء : كان الإنكليز ينظرون إلى البلاد العربية « من خلال » الهند ، كل حركة فى الشرق العربى تجد صداها فى الدوائر الإنكليزية ، والآن بدأ هذا الجزء من العالم الذى اطمأن العالم إلى ركوده يضطرب ، وهنا تدخلت الدولة العثمانية على يد محمد على ، وتدخل الإنكليز حينما رأوا محمد على تصل جنوده إلى الخليج الفارسى من ناحية ، وتشرف على مدخل البحر الأحمر من ناحية أخرى ، فنبهوا محمد على إلى أن هذه مناطق (مقفولة) لا يجب أن تمتد إليها يده . واضطروا القوة المصرية الناشئة — بعد معارك سياسية وعسكرية — إلى الانكماش فى داخل مصر . وهكذا نصل إلى أن هذا الانفجار الداخلى فى شبه الجزيرة العربية قد أزال شيئاً من الركود والعزلة التى خيمت على البلاد ودفعتها إلى حلبة السياسة الدولية.

الانفجار الخارجى :

اما الانفجار الخارجى فهو حملة بونابرت إلى مصر وسوريا فى أواخر القرن الثامن عشر ، هذه الحملة فى الواقع كانت بمثابة الانفجار فى قلب العالم العربى بل العالم الإسلامى أجمع . حتى ذلك الوقت كان الضغط الأوربى منصرفاً إلى الكتلة الإسلامية فى الهند إلى جانب مناوشات فى شمال أفريقيا أو منطقة

الخليج الفارسى . ولكن الكتلة العربية فى الشرق الأدنى وهى حقاً « قلب العالم الإسلامى » ظلت إلى أواخر القرن الثامن عشر سليمة من الاعتداء الأوربى ، واستنام السلطان إلى بقاء هذه الكتلة بمعزل عن التدخل الأوربى ، حتى فاجأ بونابرت السلطان بالاستيلاء السريع على مصر ومحاولته احتلال الشام ، بالإضافة إلى كتبه التى أخذ يرسلها إلى الأمراء العرب فى شمالى افريقيا والحجاز ، ويحاول بها أن يبعث الحركة فى تلك البلاد ويخلق قومية عربية قد يستطيع يوماً أن يستخدمها فى مواجهة الدولة العثمانية .

فشلت الحملة الفرنسية عسكرياً بعد نحو ثلاث سنوات ، ولكن مما له دلالته أن هذه الحملة إنما أُخرجت من هذه البلاد العربية لا بمجهود أبناء البلاد ، وإن كانوا قد قاموا بحركات شتى لمقاومة الدخيل ، وكذلك لم يخرج الفرنسيون بمجهود العثمانيين أصحاب السيادة على البلاد ، إنما أخرجت الحملة بقيام تحالف بين السلطان ودولة أوروبية أخرى وهى انكلترا ، وهكذا اعتركت فوق هذه البلاد العربية قوتان أوربيتان فى مطلع القرن التاسع عشر ولم تجل إحداهما إلا بعد أن تغلبت عليها الأخرى . وهكذا أصبح واضحاً أن هذا الركود الذى خيم على الشرق العربى قد انتهى ، ودخلت هذه البلاد مرة أخرى فى التاريخ فى حلبة السياسة الدولية .

ولكنها دخلت كأقطار يتنازع عليها الأوربيون ، تلكأ الإنجليز فى الجلاء عن مصر عامين بعد خروج الفرنسيين ، ثم فى سنة ١٨٠٧ عاد الإنكليز مرة أخرى واستولوا ردحاً من الزمن على الاسكندرية ريثما تواتيهم الفرصة للتوسع فى داخل البلاد ، ولكنهم سرعان ما جلوا عن البلاد بتأثير تطور الظروف الدولية نفسها ، وأصبح من الواضح أن (راعى) هذه البلاد الذى يملك الدفاع عنها فى مواجهة الأوربيين من الفرنسيين أو الإنكليز قد أصبح عاجزاً عن هذه المهمة ، وبذلك تهيأ السبيل لظهور رجل يستطيع أن ينهض عن السلطان بهذا العبء ، عبء الاحتفاظ بهذه البلاد سليمة من الضغط الأوربى . وليس هنا مجال التبسط فى أهداف محمد على ، وهل كانت حركته يقظة عربية أم عثمانية ، على أى حال فانه استطاع أن يحتفظ بكتلة البلاد العربية فى الشرق العربى

الآدنى سليمة من الاعتداء الأوربى بقدر الإمكان ، إنما هذا الاحتفاظ لم يكن تاماً ؛ وبدأ الأوربيون يتطلعون إلى الاقتطاع من هذه البلاد ، فقد وطد الإنكليز أقدامهم فى الخليج الفارسى ، واحتلوا عدن أى أنهم بسطوا نفوذهم فى الأجزاء التى تهمهم فى طريق الهند ، وسعوا حتى استطاعوا أن يردوا القوة المصرية إلى داخل حدود مصر ، وانتزعوا منها البلاد العربية الأخرى التى كانت تحكمها وردوها للسلطان .

أما فرنسا فكانت تنظر إلى الموقف من خلال هزيمتها الكبرى فى سنة ١٨١٤ ، كانت تسعى إلى أن تعالج هذه الهزيمة الكبرى بتوسع خارجى براق . ومن هنا كان تأييدها لمحمد على ، هذا التأييد الذى أضره أكثر مما نفعه ، ومن هنا أيضاً كانت محاولتها الاستيلاء على أجزاء من شمالى افريقيا ، وحاولت أن تستدرج محمد على ليشاركها فى فتح الجزائر .

كان محمد على حريصاً وماهراً فى أن يستخدم سياسة فرنسا فى التلويح للدولة العثمانية وانكلترا . وهذه ناحية هامة من سياسته الخارجية ، فهو يمد لفرنسا شيئاً ما فى حبال الأمل ويدخل معها فى مفاوضات بشأن العروض التى تعرضها عليه فى حالة قبوله ، وفى الوقت نفسه يلوح بهذه العروض ليكسب شيئاً من انكلترا أو الدولة العثمانية ، حتى إذا جاء الوقت الحاسم أبى محمدعلى أن يشارك فرنسا وتركها تنفرد باحتلال الجزائر فى سنة ١٨٣٠ .

على هذا النحو دخلت البلاد العربية ميدان السياسة الدولية . ولكنها دخلت فى دور سلبى ، دور المعتدى عليه ، واستمرت هذه المرحلة السلبية لاشتراك العرب فى السياسة الدولية حتى إلى ما بعد الحرب العظمى الماضية . لم تأت سنة ١٩١٤ حتى تهاوت أكثر البلاد العربية فى حوزة المستعمر الأوربى : الجزائر سنة ١٨٣٠ ، تونس سنة ١٨٨١ ، مصر سنة ١٨٨٢ ثم فى القرن العشرين طرابلس ومراكش ، أما سواحل الخليج الفارسى وعدن فقد (بكرت) بالوقوع تحت النفوذ أو الاحتلال البريطانى ، وقامت الحرب العظمى الماضية ولم يبق خارج نطاق الاعتداء الأوربى إلا البلاد العربية فى شبه الجزيرة وسوريا

والعراق ، وكلها كانت تجتاحها تيارات من بشائر اليقظة العربية ومقاومة الأساليب التركية فى الحكم .

وسرعان ما وقعت هذه البلاد هى الأخرى فريسة للاعتداء الأوربى ، الذى اتخذ له أسماء وأشكالا منوعة : من ضم سافر كضم فرنسا للجزائر أو احتلال يعتمد على معاهدة كاحتلالها تونس أو احتلال بداعى المحافظة على مصالح معينة مع بقاء السيادة العثمانية كاحتلال البريطانيين مصر ، ثم فى أعقاب الحرب العظمى شهدت هذه البلاد العربية لوناً جديداً من ألوان الاستيلاء الأجنبى وهو الانتداب وكلها أسماء لمعنى واحد ، ولكن هذا الفصل الأخير من فصول الاعتداء الأوربى لازمته يقظـــة عربية فى الوقت نفسه ، سرعان ما اصطرعت مع الاستعمار الأوربى ، ولا يزال هذا الصراع قائماً حتى الوقت الحاضر .

وهنا تبدأ المرحلة التى نعيش فيها من مراحل دخول العرب فى ميدان السياسة الدولية وهى المرحلة الإيجابية ، مرحلة سعيهم لا ليكونوا مجرد أقطار يتجه إليها الاستعمار ، إنما ليكونوا عنصراً فعالا فى السياسة الدولية . وأصاب العرب نجاحاً ، فقد خطوا نحو الاستقلال خطوات ، فاستقلت أقطار عربية وتهيأت أقطـــار عربية أخرى لنيل الاستقلال ، ثم تلا ذلك شعور هـــذه البلاد العربية بأن السلاح القومى وحده لكل دولة لايكفى وإنما يجب عليها لأجل أن يكون دورها فعالا أن تصطنع لها سلاحاً إلى جانب السلاح القومى الخاص وهو سلاح التكتل ، ومن هنا كان بناء الجامعة العربية بوضعها الراهن الذى يقوم على المحافظة على هذه الوحدات القومية مع إيجاد فنون وألوان من التعاضد فيما بينها وإفساح المجال لتنضم الأعضاء الأخرى من المجموعة العربية إلى نطاقها . وأصبحت هذه الجامعة مؤسسة دولية ، لا نستطيع أن نقول انها كاملة السلطان ولا انها عنصر أساسى من عناصر السياسة الدولية ، لا ، لا يزال مجال العمل فسيحاً لبلوغ هذه الغاية ، وينبغى أن يتجه الساسة والقادة والقائمون على الجامعة إلى أن تكون الجامعة العربية حقيقة أداة فعالة فى السياسة الدولية .

وهنا نصل إلى احتمالات المستقبل ، أصبح من الواضح فى الوقت الحاضر أن العـالم تتضارب أهواء الدول فيه ومنازعها وان شعوب العالم قد تقسمت

إلى دول معتمدة على مبادىء أو تقاليد سابقة موزعة بين كتلتين : شرقية وغربية ، ويواجه كل دولة هذا السؤال : إلى أى جانب يجب أن تتجه الدولة بسياستها ؟ وإن البلاد العربية بموقعها بين الكتلتين يلح عليها هذا السؤال أكثر من غيرها ، فهى كل يوم بل فى كل وقت يسأل كل منا نفسه : إذا انحدر العالم فعلا إلى الهاوية واشتعلت الحرب بين هاتين الكتلتين ، ماذا يكون موقف البلاد العربية ؟ هذا هو (سؤال) الساعة .

الحرب لها خطورتها وأهوالها ، والبلاد العربية الآن على مفرق الطرق . فهى تريد أن تستكمل استقلالها وحرياتها وتريد أن تصبح عاملا فعالا فى حلبة السياسة الدولية ، فيجب أن تستهدف مصالحها الذاتية وحدها ، لايجب أن تكون العواطف أو غير ذلك من المصالح العارضة هى التى تحملنا على تقرير خطتنا ، إنما المصلحة الكبرى وحدها ، وعلى البلاد العربية الآن أن تنتهز هذه الفرصة لتمكن لحريتها واستقلالها .

وإن البلاد العربية فيها من الإمكانيات الاقتصادية ما يستطيع أن يؤهلها لتلعب دورها البارز ، وفيها من الإمكانيات المعنوية والروحية ما يدفعها إلى نشدان المثل العليا ، فيها من العناصر ما يفتح أمامها أبواب المستقبل ، على أن تحسن الهيآت القائمة على سياسة البلاد العربية استخدام هذه الإمكانيات والقوى . .

والآن بهذه المناسبة الراهنة تحضرنا مناسبة أخرى لأزمة مرت بالعرب فى القرن السابع الميلادى ، حين تطاحن الفرس والروم ووقفت البلاد العربية وقفة المتفرج الذى ينتظر حتى يرى خاتمة الصراع ، وقفة المتفرج الذى قد ينضم يوماً إلى هذا الجانب ويوماً إلى ذاك ، وبالفعل نرى أن كلا من الفريقين كان يستخدم عناصر من العرب المتاخمة له ، أما الكتلة العربية فقد وقفت تنتظر النتيجة ونزلت فى ذلك الآية الكريمة : « الم . غلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم » .

وسرعان ما أدرك العرب أن من واجبهم أن يأخذوا الأمر بين أيديهم وأن

يعملوا حتى يخلص الشرق لهم ، فكانت اليقظة العربية الأولى وكان ذلك الاندفاع العربى الرائع الذى كان الأساس الذى قامت عليه الدولة العربية والحضارة العربية فى ذلك الجزء من العالم . فهل يعيد التاريخ نفسه ؟؟ ويشعر العرب مرة أخرى أن الواجب يدعوهم إلى أن لا يدعوا الشرق أو الغرب يقرر مصير الأمة العربية وأنهم يجب عليهم أن يأخذوا هم الأمر بين أيديهم فيخلص الشرق العربى لأبنائه ، ويومئذ تكون اليقظة العربية الثانية ، ويكون البعث العربى الثانى ، فيتم بناء الدولة العربية المتحدة ، ويحمل العرب من جديد مشعل الحضارة فى هذا الجزء من العالم الذى كان دائماً مقر الحضارات ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .

مستقبل الثقافة فى المجتمع العربى

للدكتور كامل عياد

مقارنة بسيطة ، خاطفة بين مستوى الثقافة المنتشرة اليوم فى البلاد العربية وبين ما كانت عليه قبل نصف قرن تكفى لتكشف لنا عن التطور الكبير فى هذه الناحية من حياتنا . نلاحظ ذلك فى تضخم عدد المثقفين وازدياد معاهد التعليم واتساع حركة التأليف والترجمة والنشر ، وقبل كل شىء ، فى اختلاف مناهج البحث وطرائق التفكير وأساليب التعبير .

إن التطور هنا ، كما فى سير التاريخ عامة ، لا يعنى التقدم المطلق ومن كافة الوجوه . وليس عسيراً أن نأتى بشواهد كثيرة على التأخر فى بعض مظاهر الثقافة . فنرى مثلا أن العناية بتراثنا الدينى والأدبى كانت قبل خمسين سنة أعظم منها اليوم . ونحن لا نجد فى الوقت الحاضر فى حركة الإصلاح الدينى أو دراسة تاريخ العرب والإسلام ما يضاهى دعوة الإمام محمد عبده أو مباحث الألوسى وجرجى زيدان . كذلك لا نشاهد الآن انتاجاً خصباً ، قوياً فى الشعر العربى نستطيع مقارنته بما نظمه حافظ ابراهيم وأحمد شوقى والرصافى والزهاوى . ولعل أبرز ناحية تقهقرت فيها الحياة الثقافية هى الصحافة العلمية التى كان ينبغى أن تسير خطوات كبيرة إلى الأمام تبعاً لحاجاتنا المتزايدة . ومهما كانت علة هذا التقهقر فلا يستطيع كل غيور على الثقافة إلا أن يأسف لمدى الانحطاط فى مستوى بعض المجلات العلمية والأدبية العربية التى اشتهرت فى الماضى بالرصانة ونشر المعرفة الصحيحة .

ولكن لا شك أيضاً فى أن التطور الثقافى فى البلاد العربية ، الذى بدأ منذ أكثر من مئة عام ثم ازدادت سرعته فى الأربعين سنة الأخيرة ، قد أدى فى معظم النواحى إلى تقدم ملموس وتكامل محسوس . فقد انتشرت المعارف واتسعت آفاق الفكر وكثر الاختصاص وازدادت المباحث العلمية نضجاً وتحرر

الأدب والفن من قيود التقليد واتجها نحو الإبداع والابتكار . وبالدرجة الأولى يتجلى التطور الثقافى فى اللغة . فقد ارتقت لغة المحادثة بين جمهور الشعب وقطعت شوطاً بعيداً فى طريق التقرب من اللغة الفصحى ، كما أن لغة الكتابة ازدادت بساطة وسهولة ومرونة وأصبحت قريبة من متناول عامة الشعب .

وإذا رأينا بعض المحافظين يأخذون على الكتاب المعاصرين مخالفة «أساليب العرب» فان هذه التهمة واهية لأن أساليب العرب — رغم نزعة التقليد المستحكمة منذ القدم — قد تغيرت فى بحر العصور المختلفة فلا يجوز أن نتمسك بأسلوب عصر معين دون غيره أو أن نحرم على كتاب العصر الحاضر انتهاج أسلوب جديد خاص بهم .

على أن اللغة العربية ، رغم تطورها الحديث ، لا تزال بحاجة إلى التجديد والإصلاح حتى تجارى التقدم الثقافى العام وتساير حاجات العصر فى مصطلحاته الفنية وفى مخترعاته وأساليب تفكيره . .

* * *

لا خلاف فى أن التطور الثقافى الحديث فى العالم العربى كان نتيجة للاحتكاك بالأمم الغربية .

فقد خيم الظلام والجمود على العرب مدة أربعة قرون بعد غارات الصليبيين والمغول والتتر واستيلاء الأتراك على بلادهم . ولكنهم أخذوا يستيقظون فى أوائل القرن التاسع عشر عندما تدهورت الأمبراطورية العثمانية فى طريق الانحطاط والانحلال وقامت الدول الأوروبية تغير على حدودها وتحاول التدخل فى شؤونها الداخلية وتطمع فى الاستيلاء على ممتلكاتها . وقد كانت البلاد العربية فى مقدمة أهداف الاستعمار الإنجليزى والفرنسى بسبب موقعها الجغرافى على طريق المواصلات التجارية العالمية . ولم تكن حملة نابليون على مصر وسوريا سوى مظهر للتنافس بين الاستعماريين فى سبيل السيطرة على هذه الطريق . ومن المعروف أن وجود الفرنسيين فى مصر كان له أثر عميق فى نفوس السكان فانتبهت أفكارهم إلى ما تمتاز به الحضارة الأوروبية من وسائل القوة وشعروا بضرورة الاستفادة من تقدم الغربيين فى العلوم والفنون والصنائع .

وبينما فشلت محاولة السلطان سليم الثالث لتنظيم الجيش التركى على النسق الحديث استطاعت مصر أن تقتبس كثيراً من الأنظمة الأوروبية فى تكوين الجيش والأسطول وتأسيس المعاهد العلمية والصناعية كما بدأت تستعين بالخبراء الأجانب وتوفد البعثات الدراسية إلى بلاد الغرب . إلا أن هذه الحركة قد ضعفت بعد مدة قصيرة وظلت تتعثر على غير هدى ، كذلك المحاولات المتعاقبة التى قام بها فى الدولة العثمانية نفسها السلطان محمود الثانى ثم فؤاد باشا وعالى باشا وأخيراً مدحت باشا لإصلاح الجيش والإدارة الحكومية ومعاهد التعليم بالاقتباس عن الغرب والتى شملت البلاد العربية أيضاً قد اصطدمت بكثير من العراقيل ولم تثمر إلا قليلا .

فى الوقت ذاته كان اهتمام الغربيين بالبلاد العربية آخذاً فى الازدياد . فقد أكثروا من تأسيس القنصليات والوكالات التجارية فى مختلف المدن . وبدأت بضائعهم ومصنوعاتهم تتسرب إلى الأسواق. على أن أهم وسيلة للتغلغل الاستعمارى لجأت إليها الدول الغربية هى البعثات التبشيرية . فان المدارس والمستشفيات التى أنشأتها هذه البعثات كانت تعمل فى كل مكان على إثارة الفتن والاضطرابات بين الطوائف . وقد عمدت المدارس التبشيرية إلى تلقين الناشئين بعض مظاهر الثقافة السطحية ، المحدودة التى لا تمت إلى البيئة الاجتماعية بصلة والتى لا ينتج عنها سوى بلبلة الأفكار واختلاف الآراء . إلا أنها رغم ذلك ساعدت على انتشار معرفة اللغات الأجنبية وبالتالى سهلت الاتصال والاحتكاك بين الشرق والغرب فأصبحت عاملا قوياً فى اطلاع العرب على الثقافة الحديثة .

ثم إن غارة الفرنسيين على الجزائر وتونس ومراكش واحتلال الإنجليز لمصر وغزو الطليان لليبيا وسياسة « التتريك » التى اتبعتها جمعية « الاتحاد والترقى » فى سائر البلاد العربية وما كان يهدد هذه البلاد من أخطار الاستعمار الأوروبى كل ذلك قد نبه العرب إلى ضرورة الكفاح السياسى فى سبيل الاستقلال والسعى لإيقاظ الوعى القومى بنشر الثقافة الحديثة . وكان من الطبيعى أيضاً أن تتجه الأفكار إلى إحياء تراثنا الثقافى القديم والعناية بأمجادنا التاريخية لما فى ذلك من حوافز تلهب النفوس ودوافع تثير الهمم . وقد سبقتنا أمم كثيرة فى هذا السبيل

مثل اليونان والصرب والبلغار والطليان والألمان كان يمكننا الاقتداء بها . وفى الحقيقة فان ذكريات الماضى بالإضافة إلى تأثير الثقافة الغربية واستفحال الاضطهاد التركى وإدراك الخطر الاستعمارى ـ الأوروبى كلها قد لعبت دوراً هاماً فى اندلاع نار الثورة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وقيام الحركات الاستقلالية بعدها فى جميع الأقطار العربية .

ولكن هناك اختلافاً فى الأوضاع والظروف أدى إلى نتائج متباينة . وإذا كنا لا نخامرنا أدنى شك فى أن العرب سيتحررون من كل أثر للاستعمار والنفوذ الأجنبى وسيحققون وحدة بلادهم وسيتقدمون بخطوات سريعة فى طريق الحضارة والمجد ، إلا أنه لابد لنا من إمعان النظر فى أوضاعنا وظروفنا الخاصة حتى نستطيع التغلب على جميع العقبات ونتجنب العثرات ونسرع فى السير إلى الأمام.

لقد استطاعت ألمانيا وإيطاليا تحقيق الاستقلال والوحدة فى القرن التاسع عشر كما استعادتا مكانتهما الدولية بعد الانهيار العسكرى فى الحربين العالميتين لأنهما لم تتخلفا عن بقية الدول الغربية فى النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن لم تسبقا غيرهما فى كثير من النواحى . وليس الأمر كذلك مع البلاد العربية . ثم إن موقفهما من تراثهما القديم يختلف أيضاً اختلافاً جوهرياً عن موقفنا نحن العرب تجاه تراثنا . .

* * *

لاحظ العرب منذ أوائل القرن التاسع عشر ما تمتاز به الحضارة الغربية من وسائل القوة المادية وأدركوا بأنهم لن يستطيعوا مقاومة الاستعمار الغربى إلا باصطناع الوسائل ذاتها . من هنا قامت الدعوة فى البلاد العربية إلى ضرورة اقتباس الثقافة الحديثة لأنها أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية . وفى الواقع فان هذه المظاهر تؤلف وحدة متماسكة فى كل حضارة. ولكننا ، مع الأسف ، كثيراً ما ننسى هذه الحقيقة فنهتم مرة باحدى النواحى دون غيرها ونسعى مرة ثانية إلى اقتباس بعضها دون الآخر . بل إننا نحاول أحياناً التفريق بين عناصر الثقافة نفسها فنعتنى تارة بالأدب ونهمل العلم أو نتجه تارة أخرى إلى التعليم النظرى ونغفل عن ارتباطه بالتجارب والتطبيقات العملية . .

إن حركة الاقتباس عن الثقافة الغربية قد ظلت مستمرة فى البلاد العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم دون نظام موحد وخطة مرسومة وأهداف معينة ، واضحة . ويكفى أن نستعرض المؤلفات التى ترجمت إلى اللغة العربية فى هذه المدة الطويلة حتى تنكشف لنا الفوضى السائدة فى حياتنا الثقافية إذ نلاحظ قلة عدد تلك المؤلفات ، ثم نرى أن كل مترجم ينقل ما يروق له أو يتفق مع آرائه الشخصية أو لا يكلفه كبير عناء أو يعتقد بأنه يلاقى رواجاً لدى الجمهور . وهكذا ظل العرب يجهلون أمهات الكتب التى تمثل الثقافة الغربية فى أصولها واتجاهاتها الأساسية ولم يتعرفوا إلا على بعض المظاهر السطحية والجوانب التافهة من فلسفة الغربيين وطرائق تفكيرهم وعلومهم وآدابهم وفنونهم وأنظمتهم . وأذكر بهذه المناسبة ما سمعته فى أحد دروس المستشرق الألمانى الأستاذ (بيكر) إذ أشار إلى عجز العرب عن فهم الحضارة الغربية فاستشهد للبرهان على ذلك بأنه لم يترجم مثلا إلى اللغة العربية من مؤلفات الفيلسوف (شوبنهاور) سوى رسالة له فى الطعن بالنساء ربما تعبر عن رأيه الشخصى ولكنها على التأكيد لا تعكس الاتجاه السائد بين الغربيين .

وربما تبدو الفوضى فى حياتنا الثقافية أشد وضوحاً إذا انتقلنا إلى ناحية ثانية كان لاحتكاكنا بالغرب تأثير كبير فيها أيضاً — بالرغم عما فى الأمر من غرابة — وأعنى بذلك إحياء تراثنا الثقافى . فان المستشرقين هم الذين سبقونا إلى جمع المخطوطات العربية القديمة ونشر أهم مؤلفات أجدادنا بمنتهى العناية والتحقيق ثم دراستها بكثير من الاهتمام والتعمق ومعرفة محاسنها وتقدير قيمتها واستخلاص فوائدها . أما نحن فقد اقتصرت جهودنا حتى عهد قريب على أن ننشر أتفه المؤلفات أو أن نسطو على ما نشره المستشرقون ونعيد طبعه بصورة مشوهة فى الغالب . وإذا كان هذا الوضع قد أخذ يتغير حقاً فى السنوات الأخيرة وأصبحنا نقتدى بالمستشرقين فى حسن الاختيار واتقان الإخراج فاننا لانزال مقصرين فى دراسة محتويات كتبنا القديمة وبيان أثرها فى تطور الثقافة البشرية والاستفادة منها فى كتابة تاريخ بلادنا وحضارتنا . ولإدراك مجال العمل أمامنا فى هذا الحقل أكتفى بالإشارة إلى كتاب المستشرق السويسرى (آدام ميتز) عن « الحضارة

الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى » أو « عصر النهضة الإسلامية » — كما هو العنوان الأصلى — الذى ترجم إلى العربية قبل سنوات ويستطيع كل قارىء أن يرجع إليه . فانه يكاد لا يحتوى على أى عبارة إلا وهى مأخوذة عن أحد المصادر العربية القديمة ، ومع ذلك فهو يقدم لنا صورة حية ، لم نكن نتخيلها عن مختلف مظاهر الحضارة العربية — الإسلامية . وهذا الكتاب لا يعد شيئاً مذكوراً بالنسبة إلى مؤلفات كبار المستشرقين التى لم تنقل بعد إلى اللغة العربية مثل « الأمبراطورية العربية » لويلها وزن و «تاريخ الحضارة الإسلامية » لفون كريمر و « تاريخ الإسلام فى الشرق والغرب » لآوغوست موللر ثم على الأخص « الدراسات المحمدية » لجولد تسيهير و « تاريخ القرآن » لنولدكه و « حوليات الإسلام » لكايتانى . أليس من المؤلم أننا لا نستطيع أن نذكر إلى جانب أمثال هذه الكتب للمستشرقين أكثر من واحد أو اثنين لعلمائنا المعاصرين ؟

وإذا كنا لا ننكر بأن بعض هؤلاء المستشرقين لم يكونوا يقصدون غير البحث العلمى المجرد عن الأغراض السياسية فلانشك أيضاً فى أن أكثرهم كانوا ومازالوا يخدمون المطامع الاستعمارية . وهم كثيراً ما يعملون على تشويه تاريخنا وتراثنا الثقافى فتنطلى علينا مكائدهم ونسرع إلى ترديد أقوالهم واتباع آرائهم .

لا أريد أن أسترسل هنا فى بيان مطاعن المستشرقين ومغالطاتهم ولكن لابد لى من التعرض إلى ناحية أعتقد بأنها على جانب كبير من الخطورة فى توجيه ثقافتنا الحاضرة ، وإن كان الكثيرون سيخالفوننى بشأنها ، وأعنى بذلك الادعاء بوجود خلاف جوهرى بين الشرق والغرب فى الحضارة والثقافة .

* * *

إن معظم الفلاسفة والمؤرخين يعتبرون البشرية كتلة واحدة وينظرون إلى الثقافة السائدة فى الوقت الحاضر كخلاصة العقل الانسانى ويقولون بأن جميع الأمم قد اشتركت فى تكوين هذه الثقافة مع اختلاف فى مقدار مساهمة كل منها ومدى مسايرته لها حسب الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية .

ولكن بعد ظهور النظرية العنصرية فى أواخر القرن التاسع عشر قام

بعض الكتاب الاوروبيين ، وبالأخص الألمـــان ، ينكرون وحدة الحضارة والثقافة البشرية وأخذوا يميزون بين ثقافات كثيرة لكل منها « نفسية » خاصة بها . وأشهر هؤلاء الكتاب هو (شبنكلر) الذى أحصى ثمانى حضارات أساسـية فى التاريخ وادعى بأنها تختلف بعضها عن الآخر كل الاختلاف فى الثقافة والنظرة إلى الكون والحياة وفى العقائد والتقاليد والعادات وفى الآداب والفنون ، بل فى مفهوم العلوم الرياضية والطبيعية . وبين هذه الحضارات يذكر (شبنكلر) الحضارة « العربية » التى تشمل ، حسب رأيه ، البابليين والآشوريين والفينيقيين والآراميين واليهودية والمسيحية والتى بلغت كمالها وتبلورت فى صورتها النهائية بظهور الاسلام وتأسيس الدولة العربية . وهو يذهب إلى أن الصفة المميزة لهذه الحضارة هى « العقيدة السحرية » .

وهذا ما يقصده أيضاً أكثر الكتاب الذين يصفون الثقافات « الشرقية » بأنها « روحانية » . وقد اختلف هؤلاء الكتاب فى تفسير معنى « الروحانية » ففهمها بعضهم على أنها العقيدة الدينية وما لها من أثر فى تطهير النفس وتهذيب الأخلاق واعتبرها آخرون مرادفة للنزعة الصوفية وما يلازمها من الكشف الباطنى والتجرد عن المـــادة . وهى فى رأى الجميع تستند إلى العاطفة والوجدان وتتعارض مع التفكير العقلى القائم على المشاهدة الحسية والتجربة العملية والنظرة الموضوعية . وعلى كل حال فانما القصد هو إظهار الفرق بين « الغربيين » والشعوب الأخرى ثم دفع هذه الشعوب إلى التمسك بعاداتها وتقاليدها وطرائق تفكيرها القديمة لئلا تقتبس الحضارة الحديثة وتسعى للتحرر من سيطرة الغربيين .

لذلك نرى بعض المستشرقين الذين يعملون فى وزارات الخارجية والمستعمرات ببلادهم يبذلون جهوداً كبيرة فى نشر مؤلفات المتصوفين المسلمين والهنود ودراسة مذاهبهم ثم يصرحون بأنه لا سبيل إلى إنقاذ الحضارة البشرية من التفسخ والانهيار إلا بانتصار « روحانية » الشرق . وقبل سنة جاء إلى الجامعة السورية بدمشق مندوب عن مؤسسة (روكفلر) وحدثنا عن أهداف هذه المؤسسة واستعدادها لمساعدة المشاريع الثقافية فى كل البلدان . ولمـــا تكلم بعض الأساتذة عن حاجة الجامعة السورية إلى المخابر والوسائل الفنية أخذ المندوب

الاميريكى يصطنع المعاذير ويعدد الصعوبات فى تدارك الآلات المخبرية ويعلق أمر المساعدة على موافقة مجلس إدارة المؤسسة . على أنه عندما انتقل الحديث بعد برهة إلى التصوف الاسلامى لم يتردد لحظة فى قطع الوعود بالمساعدة إذا تأسس معهد للدراسات يعنى بهذا الموضوع الخطير .

ولنـدرك السبب فى اهتمام الغربيين بالثقافة الشرقيـة الخاصة وجانبها « الروحانى » يجب أن نرجع إلى المباحث التى نشرها بعض رجال السياسة والعلم فى الغرب بعد الحرب العالمية الأولى . فان هؤلاء ، وفى مقدمتهم المستشرق الهوللاندى المشهور (سنوك هورغرونيه) ، قدعللوا الثورات والاضطرابات التى نشبت إذ ذاك فى المستعمرات بأنها نتيجة لاقتباس الثقافة الغربية من قبل الشرقيين . وقد صرح المستشرق المذكور بأن قادة الحركة الثورية الا ستقلالية فى (اندونيسيا) هم من الذين درسوا فى جامعة (ليدن) بهولندا . ولذلك نصح حكومة بلاده بالتوقف عن ايفاد البعثات من (اندونيسيا) إلى الغرب والاستعاضة عن ذلك بتأسيس جامعة للأندونيسيين فى بلادهم تعنى بالثقافة الشرقية .

وقد سبق الانجليز غيرهم إلى اتباع هذه السياسة فى الهند ومصر . وكانت فرنسا قد اندفعت وراء سياسة الافناء فى الجزائر وتونس لأن هذين القطرين قريبان من بلادها يمكن للفرنسيين الهجرة اليهما واحتلال مكان سكانهما القليلين أو ادماج قسم منهم فى المجموع الفرنسى . ولذلك عمـد الفرنسيون إلى نشر لغتهم وبعض مظاهر ثقافتهم بين هؤلاء . ولكن بعد اتساع مستعمرات فرنسا ومناطق نفوذها أخذ رجال السياسة فيها يدعون إلى الاقتداء بالانكليز والهوللانديين . وقد لمسنا ذلك عند تأسيس كلية الآداب القديمة فى دمشق سنة ١٩٣٣ إذ حضر من باريس أحد المستشرقين المشهورين للاشتراك فى وضع المنهاج فدافع عن لزوم العناية بالبلاغة والبديع ومذاهب النحويين بينما عارض تدريس الأدب المقارن وطرائق النقد الحديث وفن القصة .

* * *

لا يتسع المجال هنا للبحث فى حقيقة « الروحانية » والمادية ، وفى الاختلاف المزعوم بين الشرق والغرب ، بل يكفى أن نتساءل :

ألم يصف بعض المستشرقين الشعوب السامية عامة والعرب خاصة بأنهم ماديون ، واقعيون وأن خيالهم ضيق ، محدود وأنهم قد اقتبسوا النزعة الصوفية عن الهنود ؟ ثم ألا نجد فى تاريخ اليونان وفى تاريخ الأمم الأوروبية عصوراً سادت فيها العقيدة الدينية والنزعة الصوفية ؟ فلماذا لم يمنعها ذلك من الانتقال إلى عصور أخرى سيطر فيها الاتجاه العقلى والبحث العلمى والنظرة المـــادية ؟ ثم ماذا نقصد بالشرق والغرب وأين هى الحدود بينهما ؟ ثم أليس هناك فروق ظاهرة بين الثقافة الانجلو – سكسونية والثقافة اللاتينية ؟ وهل يمكن أن نقارن « العقلية » الألمـــانية بالعقلية الفرنسية ؟ وإذا نظرنا إلى الاسبان والطليان فهل نجدهم فى المزاج والعاطفة والتفكير أقرب إلى الاسكندیناويين والانكليز أم إلى المصريين واللبنايين والسوريين ؟ وهل حال وجود اليابان فى أقصى الشرق من أن يقتبس أهلها الحضارة والثقافة «الغربية» ؟ وأخيراً ألم تنتشر الحضارة المصرية القديمة فى عهود ازدهارها فى أكثر أنحاء المعمورة ومثلها الحضارة اليونانية وبعدهما الحضارة العربية – الاسلامية فاستفادت منها كلهاسائر الشعوب وساعدت بذلك على تقدم البشرية كافة ؟ فلماذا يراد الآن حصر الثقافة الحديثة بالأمم «الغربية» ويطلب إلى الشعوب الأخرى أن تتمسك بثقافاتها القديمة ؟ ألم تستمد الثقافة السائدة اليوم فى الغرب أكثر عناصرها من اليونانيين والصينيين والعرب ؟

إذا أمعنا النظر فى هذه الأسئلة وأمثالها فلابد لنا من الاعتراف بأن تقاليدنا لا تتعارض مع اقتباس الثقافة الحديثة السائدة فى الغرب . وفى الحقيقة إذا تركنا جانباً فئة المحافظين فى بعض الأقطار العربية – وهى فئة قد أصبحت لحسن الحظ ، قليلة العدد – فاننا لا نجد اليوم بيننا من ينكر ضرورة هذا الاقتباس وإنما هناك فئة ، تسمى نفسها بالمعتدلة ، تريد أن يقتصر الاقتباس على محاسن الحضارة الغربية وعلى تلك النواحى من ثقافتها التى تتلاءم مع خصائصنا وتقاليدنا وعاداتنا . ونقطة الضعف فى هذا الرأى هى الصعوبة فى تحديد الصفات والتقاليد والعادات التى نختص بها ويجب أن نحافظ عليها ثم الاختلاف حول المعيار الذى يميز المحاسن من المساوئ . ومهما كان الأمر يحسن بنا عند الكلام على تراثنا الثقافى وعلى عاداتنا وتقاليدنا أن نرجع إلى أصولها التاريخية

ونلاحظ الظروف التى تكونت فيها والتقلبات التى طرأت عليها ثم أن نسأل أنفسنا دوماً : هل يجب الاحتفاظ بكل ما انتقل إلينا عن الماضى ؟ وهل يكفى أن يستمر بعض التقاليد والعادات مدة عصر أو عشرة عصور حتى تصبح جزءاً لا ينفصل عن تراثنا ينبغى التمسك به ولو تبدلت الظروف التى دعت إليه أو رغم أنه كان محصول عهود الانحطاط والسيطرة الأجنبية ؟ هنا مثلا مخلفات كثيرة من العهد التركى فى جميع البلاد العربية تغلغلت فى العادات والتقاليد وفى اللغة وأنظمة الحكومة والمدارس، فهل نتمسك بها لمجرد إنها تعكس حقبة معينة من التاريخ ولو كانت لا تتلاءم مع أوضاعنا الحاضرة ؟

إننا جميعاً من محافظين ومعتدلين ومجددين نفاخر ونعتز بما اتصفت به الثقافة العربية فى عهود ازدهارها من المرونة والقدرة على التكيف واتساع الآفاق ومجاراة سنة التطور . وفى الحقيقة فقد سارع أجدادنا إلى الاقتباس عن كافة الأمم على أوسع مقياس . هكذا اقتبسوا أنظمة الادارة والمالية وآداب السلطان وفنون المعمارى والموسيقى والنقش عن الفرس والبيزنطيين ثم أساليب الرى والزراعة عن الأنباط والحساب عن الهنود وصناعتى الورق والخزف عن الصينيين كما رجعوا إلى الكتب اليونانية القديمة ليأخذوا عنها الطب والعلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة . وهم لم يحجموا عن دراسة العقائد والمذاهب والمبادىء المختلفة كاليهودية والمسيحية والافلاطونية الحديثة والمانوية والمزدكية والصوفية ومناقشتها والتأثر ببعض الأفكار والتيارات السائدة فيها . وإذا استعرضنا المراحل التى اجتازتها حركة الاقتباس فى تلك العهود يتبين لنا أنها كانت تساير تطور المجتمع وازدياد حاجاته . فقد بدأت بالأمور العملية الضرورية كتنظيم الدواوين والبريد ثم الطب والحساب والهندسة وبعدها الصناعات والفنون وأخيراً العلوم والفلسفة . وهذا هو السير الطبيعى لتطور الثقافة البشرية . فالعقل الانسانى لم يكن فى الأساس ، سوى آلة تستخدم للنجاح فى معترك الحياة . وهو قد كان فى بادىء الأمر ، مثل المنقار لدى الطير ، وسيلة تساعد الانسان على اكتساب معيشته . والأفكار الأولى عند البشر إنما تكونت كردود فعل للحاجات المباشرة ونتيجة لكثير من المحاولات والتجارب والأخطاء فى سبيل

مؤالفة البيئة . على أنه بعد تقدم المجتمعات البشرية واحتكاك بعضها بالآخر نرى الأفكار تكتسب كياناً ذاتياً وتستقل عن الأشخاص الذين توصلوا اليها بالتجربة وتصبح قادرة بدورها على التأثير فى الحياة ، بل إنها تستطيع خلق حياة جديدة . والشرط الأساسى لتأثير الأفكار هو أن تكون صوراً تعبر عن حاجات حقيقية فى المجتمع . وبدون ذلك تفقد قوتها المحركة وتصبح سبباً للاضطراب والفوضى أو الجمود والتأخر .

ثم إن الثقافة العربية قد كان لها تأثير كبير فى نشأة الحضارة الحديثة . فان عهد النهضة فى أوروبا كان نتيجة مباشرة للاحتكاك بين الاوروبيين والعرب فى الأندلس وصقلية وأثناء الحروب الصليبية . يقول المؤرخ السويسرى (بورخاردت) صاحب الكتاب المشهور عن « عصر الاحياء فى إيطاليا » إن أول أوروبى حديث هو (فريدريك الثانى) ملك النورمانديين فى صقلية وجنوبى إيطاليا . وقد كان هذا الملك وابنه (مانفريد) يتقنان اللغة العربية ويفضلانها فى المحادثة . وكانت اللغة السائدة فى البلاط ودواوين الحكومة والمدارس هى العربية . وكان أكثر رجال الدولة وأساتذة الجامعات من العرب . وفى ذلك العهد تمت ترجمة كثير من الكتب العربية إلى اللاتينية . وقد بلغ تعصب الملك فريدريك للعلوم والآداب والفنون العربية درجة اضطر معها المجمع الدينى فى (ليون) سنة ١٢٤٥ إلى حرمانه من الغفران بتهمة الالحاد واتباع تقاليد « الكفار » وعاداتهم . ولم تمض على ذلك عشرات من السنين حتى كتب الفيلسوف الانجليزى (روجر باقون) يقول : « الفلسفة مستمدة من العربية . فاللاتينى على هذا الاعتبار لا يستطيع أن يفهم الكتب المقدسة والفلسفة إلا إذا عرف اللغة التى نقلت عنها » .

ومن المعروف كيف اقتبس الاوربيون فى العصور التالية العلوم الرياضية وبالأخص الفلك والجبر ثم الطبيعيات والطب والفلسفة عن الكتب العربية وكيف ظلت مؤلفات أبى بكر الرازى وابن سينا وابن رشد وابن الهيثم وأبى القاسم الزهراوى تدرس فى الجامعات الأوروبية حتى القرنين

السادس عشر والسابع عشر . كذلك انتقل إلى أوروبا التصوف الاسلامى والفن المعمارى العربى وكثير من الصناعات .والموسيقى الاسبانية وعلى الأخص أناشيدها الشعبية لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى الموسيقى العربية فى الأندلس. ولم يقتصر تأثير الأدب العربى فى الغرب على نشأة الشعر الغنائى فى جنوب فرنسا وعلى (الكوميديا الآلهية) لدانتى وعلى قصص (بوكاشيو) و(سرفانتيس) بل تعداه إلى مؤلفات (جوته) و(روكرت) فى أول القرن التاسع عشر أيضاً .

* * *

والآن لنتأمل حالة البلاد العربية فى الوقت الحاضر وعلاقتها بالعالم .

إن أول شيء يتبادر إلى الذهن هو الفرق بين وضع العرب الحالى ووضعهم عند اقتباسهم الثقافات الأجنبية فى الماضى. وأعنى بذلك أننا اليوم مستضعفون وأن القسم الأكبر من بلادنا ما زال خاضعاً للاحتلال أو النفوذ الأجنبى خلافاً لأجدادنا الذين كانوا فاتحين ومسيطرين .

ولهذا الفرق تأثير عميق من الوجهة النفسية . فان الأخطار التى تهدد كياننا القومى تدفعنا بطبيعة الحال إلى التمسك بعاداتنا وتقاليدنا وإلى الحذر من ثقافة الغرب .

ثم نلاحظ ثانياً : أننا على العكس من أجدادنا ، نواجه العالم الحديث ونحن أصحاب مجد عظيم ولكنه غابر وتراث ثقافى غنى ولكنه قديم . وهذا يمكن أن يصبح حافزاً ومشجعاً على النهوض والتقدم ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون عبئاً ثقيلا يعوقنا عن السير بخطوات سريعة .

ويتبين لنا ثالثاً : أن الثقافات التى أقدم أجدادنا العرب على اقتباسها ، وعلى الأخص الثقافة اليونانية ، كانت قديمة ، ميتة ، منفصلة عن المجتمع الذى نشأت فيه وازدهرت ، فى حين أن الثقافة الحديثة التى نريد اقتباسها لا تزال فى دور النمو والتكامل ، تتطور وتتقدم بخطوات جبارة فى مجتمع نشيط متحرك وتزداد كل يوم اتساعاً وتعقيداً .

حقاً إننا نعيش فى عصر لم يسبق له مثيل فى التاريخ من حيث سيطرة الصناعة الآلية وتقدم وسائل النقل والمواصلات وانتشار المخترعات الحديثة حتى تقاربت المسافات وأصبح العالم كله كتلة واحدة ، متماسكة . وقد تشابكت مصالح الأمم وارتبطت مقدراتها بعضها ببعض ولم يعد فى استطاعة واحدة منها أن تظل فى عزلة عن غيرها .

فى هذا العالم يسود التنافس والتناحر ولا سبيل للنجاح والبقاء فيه إلا للأقوياء الذين يتسلحون بأحدث وسائل الكفاح من علم وصناعة ودعاية وتنظيم . إن جميع الأمور فى هذا العالم تتطور بسرعة مدهشة وقافلة الشعوب تسير بلا توقف وكل من يتأخر عن الركب لا يأمن الهلاك .

كل هذا تترتب عليه نتائج خطيرة أهمها أننا لا نستطيع اختيار وسائل العيش والكفاح كما نشاء ، بل سنضطر إلى اتباع وجهة مفروضة علينا فرضاً .

والواقع هو أنه ، بينما كنا فى الخمسين سنة الأخيرة نتجادل حول موقفنا من الثقافة الحديثة ، كانت حضارة الغرب قد اجتاحت بلادنا بصناعتها وأنظمتها ومذاهبها وانتشرت بيننا ثقافتها فى مختلف مظاهرها سواء باختيارنا أو رغم إرادتنا. وقد تطورت حياتنا العامة فى هذه المدة تطوراً شاملا عميقاً لم نكن لنتصور إمكان حدوثه بعد أجيال عديدة .

يتجلى ذلك قبل كل شىء فى استخدام الآلات والمخترعات الحديثة وفى طراز البناء واتساع المدن وتنظيمها وفى جهاز الدولة وأساليب الحكم وفى الأعمال التجارية وطرائق التدريس وفى كيان الأسرة ومكانة المرأة والعلاقات الاجتماعية عامة . وبفضل وسائل النقل والمواصلات العصرية تسرب الكثير من مظاهر هذا التطور إلى الريف نفسه وأخذ يغير معالمه التى ظل محتفظاً بها منذ آلاف السنين . وفى جميع البلدان العربية نشاهدهجرة القرويين إلى المدن الكبيرة والمراكز الصناعية واندماجهم فى طبقة العمال الناشئة التى يزداد الوعى والتكتل والتنظيم بين صفوفها . ولاشك فى أن أهم انقلاب اجتماعى هو انهيار الاقطاعية فى أكثر البلاد العربية وقيام الجماهير الشعبية للمطالبة بحقوقها ورفع مستوى معيشتها وتحسين أوضاعها عامة . وقد أصبحت بلادنا

تشغل مكاناً بارزاً فى السياسة الدولية والصراع العالمى بسبب موقعها الحربى وكنوزها من النفط .

والمشكلة التى تجابهنا الآن ليست أن نبحث ونتناقش فيما إذا كان هذا التطور خيراً أم شراً وأن نقابله بالاستحسان أو الاستهجان وإنما المشكلة هى : ماذا يجب أن نعمل للسيطرة على الأوضاع الجديدة وكيف نستطيع النجاح فى معترك الحياة العصرية ؟

لاشك فى أن أول واجب تفرضه علينا الظروف الحاضرة هو السعى إلى زيادة الانتاج وتنمية الثروة العامة لمجابهة تكاثر السكان المطرد وتلبية الحاجات الحضارية الجديدة وتهيئة وسائل القوة الضرورية . وهذا يقتضى تركيز الجهود لاستثمار مواردنا الزراعية . ثم لابد من تأسيس صناعات تعتمد على المحصولات الزراعية وصناعات خفيفة أخرى يسهل تدارك موادها الأولية. كذلك لا غنى للبلاد العربية عن إنشاء المصانع الحربية لمختلف الأسلحة والذخائر .

هذه الأمور كلها تحتاج إلى المعرفة العلمية والاختصاص الفنى وإعداد العمال المـــاهرين والمراقبين الصالحين ، كما أن نجاحها يتوقف على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فان التنظيم أصبح ضرورة لا مناص عنها فى المجتمع الحديث . ونقصد بالتنظيم هنا ذلك الذى تقوم به الحكومات على مقياس واسع يشمل جميع نواحى الحياة العامة .

لقد انقضى العهد الذى كان الناس يرددون فيه القول مع الفيلسوف الانجليزى (جون سيتوارت مل) بأن مهمة الحكومات يجب أن تقتصر على الحراسة فتدافع عن الحدود وتمنع اعتداء الأفراد بعضهم على بعض. كما تبدد الوهم بأن قوانين الاقتصاد ولاسيما المنافسة الحرة كفيلة وحدها بتأمين الانسجام بين المصالح الخاصة والخير العام . فان الأزمات والاضطرابات المتوالية قد دفعت الحكومات إلى التدخل فى الحياة الاقتصادية إما لحماية الصناعة الوطنية أو القيام بالمشاريع الكبرى الحيوية أو لمكافحة الاحتكار ومراقبة الأسعار وتحديد الأجور وتوفير العمل للعاطلين . ثم ازداد هذا التدخل أثناء الحربين العالميتين

فاضطرت جميع الحكومات إلى الأخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه . ولم يعد أحد يجهل بأنه لا سبيل إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا عن طريق التنظيم والتصميم ووضع المناهج البعيدة المدى التى تحدد الأهداف وترتب المشاريع حسب الأهمية وتعين مراحل التنفيذ وتهيء وسائله .

وكان طبيعياً أن يشمل التنظيم شؤون التربية والتعليم والثقافة أيضاً لما لها من التأثير فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ونرى الحكومات الحديثة تعنى منذ مدة طويلة بانتهاج « سياسة تعليمية » واضحة ، معينة كما أخذت ترصد الأموال فى الميزانية العامة لمختلف الأهداف والمؤسسات الثقافية من معاهد علمية وفنية ومتاحف ومعارض ودور التمثيل والاذاعة والسينما . على أن ما تنفقه أكثر الحكومات فى هذا السبيل ما زال قليلا جداً لا يتناسب مع المكانة التى يجب أن تنالها الثقافة . ورغم أن الحكومات تحرص على توجيه المؤسسات الثقافية ومراقبتها إلا أن ذلك يتم فى الغالب بصورة هزيلة مضطربة ودون أى صلة بالتنظيم الاقتصادى والاجتماعى .

ومادام بحثنا يدور حول مستقبل الثقافة فى المجتمع العربى فمن الضرورى أن نحاول توضيح هذه الصلة وبيان ماهية الثقافة وتأثيرها فى الحياة العامة والنهضة القومية .

* * *

الثقافة اصطلاح جديد فى اللغة العربية ، نستعمله مقابل كلمة (Culture) المشتقة من اللاتينية والتى تفيد فى الأصل الحرث وعمارة الأرض وهى لم تكتسب المعنى المقصود بها الآن فى الفرنسية وأكثر اللغات الأوروبية إلا فى العصور الحديثة . أما فى اللغة الألمانية فكلمة (Kultur) إنما تطلق على الناحية المعنوية من الحضارة للتفريق بينها وبين المظاهر المادية والتنظيمات المدنية التى تسمى (Zivilisation) . ويستخدم الألمان كلمة أخرى لما نقصده بالثقافة هى : (Bildung) التى تفيد : التكوين (أى إعطاء الشيء صورته وهيئته) . وهذا قريب من مفهوم (التثقيف) فى العربية أى تشذيب الأغصان وتقويمها ثم بطريق المجاز تقويم العقل وصقله .

للثقافة مدلول واسع يشمل العلوم والآداب والفنون واللغة والعقائدوالعادات والتقاليد والأفكار والمؤسسات والأنظمة وأساليب التربية والتعليم وضروب التسلية والمتعة وكل ما يوجه سلوك الأفراد فى المجتمع وينظم علاقات بعضهم ببعض ويساعدهم على التعبير عن حاجاتهم وخيالاتهم ورغباتهم وآرائهم .

ولكنها أحياناً يختصر مدلولها على الصنوف العليا من ألوان التحصيل والتهذيب التى تتمتع بها نخبة ممتازة هى طبقة « المتعلمين » . ويبدو ذلك واضحاً فى التمييز بين « الثقافة » على الاطلاق وبين « الثقافة الشعبية » .

وعلى كل حال فان الثقافة ، فى الأساس ، ظاهرة تاريخية — اجتماعية . إنها ليست مجردة عن الزمان والمكان ، بل تمثل دوماً مرحلة معينة من تطور المجتمعات البشرية . ومظاهر الثقافة فى مجموعها إنما تعبر عن أسلوب الحياة فى بيئة اجتماعية معينة . ولذلك تختلف العناصر المسيطرة على الثقافة حسب الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية ، فتبرز أحياناً الناحية العلمية وأحياناً الناحية الأدبية أو الفنية وتارة تسود العقيدة الدينية وتارة أخرى النزعة المـــادية .

والثقافة تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التربية والتعليم وبواسطة التقليد والايحاء فتتبدل عناصرها وتتطور بصورة بطيئة أو سريعة وتتجدد بما يحدث فى المجتمع نفسه من اكتشافات واختراعات أو بما يقتبسه عن المجتمعات الأخرى . وهكذا تصبح الثقافة تراثاً مشتركاً تساهم فيه الأجيال المتعاقبة ويربط بين المـــاضى والمستقبل فهو محصول التجارب السابقة وأساس البناء للجهود التالية .

والثقافة كمجموع التجارب والجهود المشتركة تساعد أفراد المجتمع على التفاهم والعيش معاً وتمكنهم من تحقيق الانسجام والاتساق بين ما هو داخلى فى أنفسهم وما هو خارجى من بيئتهم ، بين حياتهم الباطنية وسلوكهم مع غيرهم . وبذلك تقوم الثقافة بوظيفة اجتماعية هامة فتؤدى إلى تماسك المجتمع وتضامنه .

إن هناك علاقة وثيقة بين الثقافة والحياة الاجتماعية . وربما كان الأصح أن لا نفصل إحداهما عن الأخرى ، لأن الثقافة ليست فى الحقيقة سوى

مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ومرآة تعكس القوى والتيارات السائدة فيها . فجميع التقلبات التى تحدث فى كيان المجتمع تؤثر بدورها فى الحياة الثقافية . هكذا نرى أن الانتاج الثقافى ومدى الاستفادة من هذا الانتاج ثم كيفية تكوين الصفوة الممتازة وجمهرة المثقفين — كل ذلك يتوقف على توفر شروط اجتماعية معينة . فإذا بحثنا مثلا فى مستوى الثقافة الذى يمكن أن يبلغه الأفراد ظهر لنا بأنه يتناسب مع درجة تقدم المجتمع الذى يعيشون فيه . لذلك لا يمكن أن نتصور قيام عالم كبير فى الطبيعيات أو الهندسة أو الجغرافيا ضمن جماعة إبتدائية . ولنأخذ مثالا آخر ما يلاحظ من قلة الابداع أو انعدامه بالمرة فى بعض العصور من تاريخ الأمم . فهذه الظاهرة لا تدل على أن تبدلا فجائياً قد طرأ على مواهب البشر . ولا يفيدنا شيئاً القول بأن الكفاءة والنبوغ من أسرار الطبيعة التى لا يدركها العقل . وإنما يجب أن نحاول تعليل هذه الظاهرة بالكشف عن العوامل الاجتماعية التى نشأت عنها . حينئذ يتبين لنا أن ازدهار الثقافة وتقدمها يتوقفان على وجود فئة خاصة من أفراد المجتمع تستطيع الانصراف إلى الدرس والبحث والمشاهدة والتأمل هى ما يسمونه بالصفوة أو النخبة الممتازة. ومهمة هذه الفئة هى أن تستفيد من الطاقة النفسية الزائدة التى لا يستنفدها المجتمع فى كفاحه اليومى فى سبيل البقاء فتهيأ لها أسباب التسامى وذلك باثارة الميول الفطرية لدى الجمهور إلى المعرفة والتأمل الباطنى وتذوق الجمال والتعبير عن الذات . هذه الفئة من طبيعتها أن تنقلب إلى طبقة ممتازة فى المجتمع . على أنها إذا أصبحت مقفلة وصارت تتوارث الثقافة وتحتكرها ، كما كانت الحال مع طبقة الكهان فى المجتمعات القديمة ، فلابد أن ينتهى بها الأمر إلى الجمود والتفسخ . وبالعكس فانها تزداد نشاطاً وخصباً عند ما تكون مفتوحة لأصحاب المواهب من جميع الطبقات — ولكن على شرط أن تظل فى الوقت ذاته محدودة نسبيا لتستطيع المحافظة على صفتها الممتازة والقيام بوظيفة القيادة والارشاد . أما إذا تدفقت عليها سيول من العناصر الجديدة وانقسمت إلى كتل كثيرة وتجاوز عددها حداً معيناً فانها تطغى بعضها على بعض وتتشتت جهودها وتفقد جميعها صفة القيادة وتعجز عن القيام بتأثير عميق فى المجتمع كله . وعندئذ فان الميول والنزعات والدوافع الكامنة فى الجماهير لا تجد من يهذبها ويتسامى بها

فتتحول إلى شهوات ونزوات واندفاعات عابرة وإلى عقد واضطرابات نفسية متأصلة تتطلب على الدوام إحساسات متجددة ، متنوعة تتعاقب سريعاً وتزول دون أن تترك أثراً . وقد أصبحت العواصم الحديثة تزدخر بمثل هذه الجماهير المتعطشة إلى وسائل التسلية والتخدير والتمويه وصار المحترفون للثقافة لا يهمهم إلا إرضاء هذه الجماهير يقدمون لها ما تشتهي من زخرف وبهرج . وإذا رأينا بعض المخلصين للثقافة يحاولون نشر المعرفة الصحيحة وتنمية الذوق السليم فان جهودهم لا يمكن أن تثمر كثيراً لفقدان جمهور معين ، ثابت يتبع توجيههم باستمرار . وقد بدأنا نشاهد في البلاد العربية مثل هذه الظواهر التي تهدد مستقبل الثقافة . ولن نستطيع تجنب الأخطار المداهمة إلا عن طريق تنظيم الثقافة والمجتمع معاً .

* * *

إن الرأي العام في جميع البلدان يحصر كل اهتمامه حول الأحداث السياسية والعلاقات الدولية لمـــا يلمسه من تأثيرها في أمور المعيشة والأمن . أما الشؤون الثقافية فانه لا يكترث بها كثيراً — رغم تقديره لقيمتها واعترافه بأنها الدعامة الأساسية في بناء الحضارة — لأنه قد اعتاد أن ينظر إليها كموضوع مستقل ، قائم بذاته ولا علاقة له بمشاكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الغريب أن هذه النظرة الخاطئة مازالت شائعة بين رجال العلم أيضاً بل لعلها بين العلماء وغيرهم من المثقفين أكثر انتشاراً مما لدى جمهور الشعب . فان ازدياد تقسيم العمل وقيام مؤسسات خاصة تعنى بالثقافة وانقطاع الصفوة الممتازة في عهود السلم والاستقرار إلى الانتاج الفكري ، الذي لا يخلو من بواعث ذاتية — كل ذلك مما يجعل المثقفين يغفلون عن الصلة الوثيقة بين الثقافة والمجتمع . وإذا رجعنا إلى التاريخ نرى الصفوة الممتازة في المجتمعات الطبقية تحتكر الثقافة كوسيلة لنيل الجاه وكسب العيش وتسعى إلى الاحتفاظ بها كعالم مستقل تحيطه بالأسرار وتعزله عن جمهور الشعب . ثم يقوم الحكام فيقربون إليهم هذه الصفوة الممتازة ويشملونها بالعطف والرعاية والعطايا السخية في سبيل استخدامها للسيطرة على عقول المحكومين وعواطفهم . وفي الواقع

فانها كثيراً ما تتولى الدفاع عن الآراء والمبادئ التى تبرر الأنظمة السائدة ولو كانت تتعارض مع ضرورات التطور الاجتماعى وتخالف الحقائق العلمية ، كما كما كانت الحال مثلا مع فلاسفة اليونان والرومان الذين ادعوا بأن الرق من مقتضيات قوانين الطبيعة . وكان أفلاطون خاصة ينصح الحكام باستخدام الأساطير وغيرها من الأكاذيب كوسيلة للسيطرة .

كذلك يجب الملاحظة بأن الفكر إذا بلغ درجة كافية من التطور يصبح قادراً على أن يتصور عوالم خيالية يعيش فيها وينعزل عن محيطه . هكذا نرى الطبقة المتوسطة بألمـانيا فى أواخر القرن الثامن عشر ، عندما فشلت فى محاولتها لقلب الأوضاع السياسية والاجتماعية ، قد اضطرت إلى الانكماش على نفسها واتجهت إلى الذكريات التاريخية ــ المندثرة والنظريات المثالية ــ الخيالية وخلقت من الحياة الثقافية عالمـاً مستقلا تنقطع فيه إلى أحلامها .

وأخيراً فان من طبيعة التفكير المجرد أن يفصل بين محتوى الثقافة وصورتها بين مادتها وشكلها أى بين التراث الفكرى والأدبى والفنى من جهة ، وبين الأثر النفسى الذى ينشأ عن التربية والتعليم من جهة ثانية . وبما أن محتوى الثقافة يتجسد فى آثار مادية فمن السهل أن يجرد عن المجتمع الذى أبدعه وعن الظروف التى نشأ فيها وأن ينتقل إلى مجتمع آخر .

ونحن نشاهد الناس يقصدون بالثقافة فى الغالب هذا المحتوى ويطلقون صفة « المثقف » على كل شخص يحصل على كل قسط من المعلومات ، ناسين أن هذه المعلومات لا قيمة ثقافية لها إلا بما تتركه من أثر فى تفكير الشخص وقدرته على الابداع وعلاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه .

لاشك فى أن محتوى الثقافة لا يخلو من قيمة ذاتية أيضاً . ولكن جوهر الثقافة إنما هو الأثر الذى تتركه فى النفس والصورة التى تسبغها على الشخصية . والغاية من الثقافة ليست سوى تنمية الميول والمواهب وإيقاظ الحياة الباطنية وتهذيب العواطف وتقويم العقل وتقوية الارادة وتكوين الشخصية . وكل ذلك يتطلب اكتساب مادة الثقافة وتمثيل محتواها . وهكذا فالصورة والمـادة مرتبطتان . ولا سبيل إلى الكمال إلا بالانسجام بينهما ، كما هو الأمر فى روائع

الفن والأدب التى تتجلى قيمتها البديعية فى الناحية الشكلية ولكن على شرط أن يكون الشكل منسجماً مع المادة أى مع الموضوع الذى يعبر عنه لأن لكل موضوع صورة باطنية تناسبه والشكل الخارجى إنما ينبئ عن هذه العلاقة.

* * *

إن العوامل المختلفة التى أشرنا إلى بعضها قد أدت إلى تشويه مفهوم الثقافة فصار الناس يفصلون بين الثقافة والحياة الواقعية ويعتبرون الثقافة من المظاهر الكمالية كأنها ليست سوى حلية للزينة . ولما كانت كل زينة تخفى ما تحتها فانها تصبح وسيلة للغش والتزييف ويمكن تشبيهها بالوشم الذى إنما يشوه جسم الانسان . وفى الحقيقة فان هذه الثقافة المزيفة قد أصيبت بالشلل وأصبحت عقيمة ، محكوم عليها بالموت .

وقد نشأ عن المفهوم الخاطئ للثقافة كثير من النظريات الفاسدة والاتجاهات المضرة فى العلم والأدب والفن وفى التربية والتعليم .

نذكر مثلا نظرية « الفن للفن » التى ما زال البعض يتساقون معها رغم الانتقادات العنيفة التى كشفت عن فسادها . فالتاريخ يبرهن لنا على أن الفن كان دوماً سلاحاً قوياً فى خدمة الآلهة والملوك والحكومات — ولكن أيضاً فى أيدى الثوار المدافعين عن الفلاحين والعمال وعامة الشعب . والفن الذى لا يعبر عن حياة المجتمع إنما يستخدم — سواء بصورة شعورية أو لاشعورية — للتضليل والتخدير . وإذا رأينا بعض الشعراء يتبجحون بالسمو عن العالم وعن مشاغل الناس فليس ذلك سوى دليل على العجز . فالشعراء أيضاً لا يعيشون فى الأثير الطلق ، إنهم أبناء عصرهم ومجتمعهم ، بل يجب أن يكونوا ألصق من غيرهم بهذا المجتمع وأقدر من الآخرين على إدراك هذا العصر . ليس من اللازم أن يشتغلوا بالسياسة ، بل من الضرورى أن لاينخرطوا فى السياسة بمعناها الضيق حتى يستطيعوا الإحاطة بكل ما يجرى حولهم . وليس من أحد ينكر عليهم حق الاعتكاف والاعتزال فى صوامع هادئة وأبراج عالية . ولكن الوحدة والعزلة ليستا هدفاً لذاتهما وإنما وسيلة للسمو . والشاعر الذى لا يستطيع أن ينظر إلى بعيد وينذر شعبه بما هو آت يكون شاذاً : فهو إما أنه ليس له برج

يشرف منه على آفاق الحياة الفسيحة وحينئذ ينبغى عليه أن يظل على الأرض يكدح مثل غيره وإما أنه ليس له عينان تبصران ، وعندئذ يجب عليه أن يختار مهنة أخرى غير الشعر .

ومما يبشر بالنهضة الأدبية فى البلاد العربية أن الكثيرين من الكتاب بدأوا مؤخراً يتكلمون عن مهمة الأدباء فى المجتمع ، بل عن «تجنيد الأدب» لتحرير الشعب وخدمتـــه . ولكن بقى علينا أن نميز بين الأديب بالمعنى الصحيح وبين الكاتب الذى ينقلب إلى موظف منفذ للأوامر أو بوق للدعاية . إن رسالة الأديب فى هذا العصر الحديث هى أن يعلم الناس كيف ينظرون إلى الطبيعة ويفهمون أسرارها وكيف يلاحظون الحوادث الاجتماعية ويدركون الروابط بينها ثم أن يغوص بهم فى أعماق النفس البشرية ويقربهم من معرفة أبناء جنسهم وأن يسمو بخيالهم حتى يستطيعوا تصور الحياة فى الماضى والمستقبل ويتوصلوا إلى انتزاع المثل الأعلى من صميم الواقع وأخيراً أن يبعث فيهم روح المغامرة والاقدام وحب العمل والنضال .

ومن المؤكد أن الأديب لا يؤثر فى الجمهور عن طريق الوعظ والنصيحة ، بل بأن يقدم له نماذج من الحياة تمثل آلام الناس وآمالهم وأعمالهم وطرائق تفكيرهم وكفاحهم ونظرتهم إلى الكون وعلاقاتهم بعضهم ببعض .

ولنضرب مثلا آخر ، نظرية « العلم للعلم » . فالعالم أيضاً يحتاج إلى حياة التأمل الهادئة وإلى الحرية التامة فى التفكير ، وهو لا يتوصل إلى المعرفة الصحيحة إلا عن طريق البحث النظرى المجرد . ولكن لو كانت رسالة العلم هى التأمل فى الكون لذات التأمل لمـــا وجد العلم كما نعرفه اليوم . فان أبسط دراسة لتاريخ العلم تبين لنا ، كما يقول الأستاذ (برنال) « بأن الحاجات المـــادية كانت هى الدافع للاكتشافات والاختراعات العلمية وأن الأدوات المـــادية هى الوسائل الضرورية لاتمام هذه الاكتشافات والاختراعات » .

وقد نشأ العلم الحديث وتقدم بفضل تحقيقه لضرورات الحياة المـــادية . فهو الذى مكن الانسان من السيطرة على الطبيعة وساعده على مكافحة الأمراض وزيادة الانتاج وتوفير أسباب الرفاهية . وإليه يرجع الفضل فى تحرير البشر

من الضلال والأوهام والخوف . وفى الواقع قد أصبح البحث العلمى أداة فعالة لبناء حياة الأمم ولابد من الاعتماد عليه للقيام بالمشاريع الزراعية والصناعية ولتنظيم جهاز الدولة والمؤسسات الاجتماعية .

وقيمة العلم إنما تقاس بمقدار مساعدته لنا على الحياة . « فان الحياة ، كما قال (نيتشه) ، تأتى قبل المعرفة . والمعرفة التى تهمل الحياة وتقضى عليها إنما تفنى نفسها أيضاً » .

* * *

إن العلم يعتبر اليوم أهم عنصر فى الثقافة الحديثة . ولاشك فى أن أبرز أثر له هو تغييره لتفكير الانسان . فان طريقة البحث العلمى جعلتنا نؤمن بالعقل ولا نتقيد إلا بالواقع الذى تدركه الحواس ولا نقبل بشىء لا تؤيده التجربة . وتقتضى هذه الطريقة التحرر من العقائد الغيبية — السحرية ومن الأوهام والأحكام السابقة وهى تفرض علينا المشاهدة الموضوعية والملاحظة المضبوطة والقياس الدقيق والتجرد عن العواطف والتمسك بالحياد .

ثم إن التفكير العلمى يتطلب التعاون التام بين الباحثين وتنظيم الجهود المشتركة وتوحيدها وبذلك فانه يمكن أن يصبح وسيلة فعالة للتضامن الاجتماعى والتفاهم بين الشعوب .

ولا حاجة هنا إلى تعداد النتائج الباهرة التى توصل إليها التفكير العلمى . فان الحضارة الحديثة باكتشافاتها ومخترعاتها وتقدمها فى الزراعة والصناعة والتجارة وفى التنظيم السياسى والاجتماعى والسيطرة العسكرية — كلها يعود الفضل فيها ، بالدرجة الأولى ، إلى هذا التفكير العلمى . لا شك فى أن هناك مشاكل كثيرة لم ينجح التفكير العلمى بعد فى إيجاد الحلول اللازمة لها . ولا جدال فى أن الحضارة الحديثة قد جلبت كثيراً من الشرور والويلات على البشرية وخلقت مشاكل جديدة على جانب كبير من الخطورة ، وما زالت تهدد العالم بأعظم الكوارث والمحن . ولكن هل نستطيع الادعاء بأن التفكير القديم غير العلمى كان أخف شراً أو أكثر مقدرة على حل مشاكل البشر ؟ ثم أليس السبب فى استمرار الشرور المتوارثة وتعاقب الأزمات الجديدة إنما هو التمسك بطرائق

التفكير القديمة وعدم تغلغل التفكير العلمى الحديث بين جميع الطبقات وفى كل المجتمعات ؟ وبينما يكتفى خصوم التفكير العلمى بإرجاع أسباب الفساد فى العالم إلى « طبيعة الانسان الشريرة » ويعترفون هكذا بعجزهم عن معالجتها فان أنصار هـــذا التفكير يعللون الفساد بأنه ناتج عن الأوضاع الاجتماعية والآراء المشوهة ويعملون على إزالته بإصلاح أنظمة المجتمع ونشر المعرفة .

ومهما كان الأمر فان الحضارة الحديثة هى التى تسيطر اليوم على العالم ولا سبيل لأى شعب فى أن يحافظ على كيانه دون مجاراة هذه الحضارة ، وقبل كل شىء دون الأخذ بالصناعة الآلية التى تقوم عليها ، وهذه الصناعة الآلية تفرض علينا اقتباس الثقافة الحديثة واتباع التفكير العلمى الذى تستند إليه . ولا يمكننا أن نتقدم فى الصناعة الآلية ونستفيد منها فى زيادة الانتاج وتهيئة وسائل القوة الضرورية لبقائنا دون نشر هـــذه الثقافة بين الشعب على أكبر مقياس ممكن . فانه لا يكفى أن تتبنى الصفوة الممتازة هذه الثقافة بل لابد أيضاً من أن تكتسب الجماهير الكادحة ، المنتجة من عمال وفلاحين قسطاً كافياً من الثقافة العلمية والفنية . إذ لا فائدة من تجهيز الفلاحين بالآلات الزراعية إذا لم يتعلموا قبل ذلك كيف يحسنون استخدامها والمحافظة عليها . كذلك لا يستطيع العامل أن يتقن استخدام الآلات الحديثة وأن يستفيد منها إلى أقصى حد ممكن إلا إذا صار يفكر تفكيراً ميكانيكياً ويعرف تركيب الآلات ويتصف بما تتطلبه من سرعة الخاطر والاستجابة والانتباه الدقيق ، المتواصل . ثم إذا لاحظنا بأن الآلات فى الصناعة الحديثة تزداد كل يوم تعقيداً ودقـــة وأننا سنحتاج فى المستقبل إلى عمال لا يقتصرون على استخدام الآلات بل يصنعونها أيضاً ، ندرك ضرورة التوسع فى نشر الثقافة الفنية القائمة على معرفة الرياضيات والفيزياء والكيمياء والميكانيك وعلى التفكير العلمى المجرد . كذلك لا فائدة من أن يصبح العامل قادراً على استخدام آلة تعادل قوتهـــا (٢٤٠) من العبيد إذا ظل هو نفسه خاملا ، بليداً ، عاجزاً عن التفكير الذاتى وعن النقد ، لا يستطيع تمييز الأخبار الصحيحة من الكاذبة وينقاد إلى الايحاء والتضليل ولا يسيطر على أهوائه ونزعاته البدائية . ألا يشبه حينئذ الطفل الذى

تسلمه قضيباً من « الديناميت » ؟ فإن ذلك لا يكسبه قوة وسطوة وإنما يزيد فى الأخطار التى تنجم عن عدم إدراكه للمسؤولية .

وتتجلى لنا ضرورة تعميم الثقافة إذا فكرنا مثلا فى مشاريع العناية بالصحة العامة . فانه لا يكفى تهيئة العدد اللازم من الأطباء والمستشفيات والأدوية بل لابد من تنوير أفكار الجماهير وتعليمها تركيب جسم الانسان ووظائف أعضائه وكيفية انتقال الأمراض وطرق الوقاية منها . وتزداد الحاجة إلى الثقافة الشعبية عندما ننتقل إلى تكوين المواطنين الصالحين الذين يعرفون بنيان الدولة وجهاز الحكومة والعلاقات الاجتماعية وحقوق الأفراد وواجباتهم ويدركون معنى المسؤولية والتضامن والتعاون .

وفوق كل ذلك فان الصفوة الممتازة لا يمكنها أن تنمى ثقافتها العالية إلا إذا ظلت متصلة بالمجتمع الذى تعيش فيه وتستمد منه القوى المتجددة والعناصر اللازمة تؤثر فيه وتتأثر به . بل نستطيع القول بأن الثقافة الشعبية هى الأساس الذى تقوم عليه ثقافة الصفوة الممتازة ويدون هذا الأساس تبقى الثقافة العالية معلقة فى الهواء فتنقطع عن جذورها وتفقد الحياة . وكلما اتسعت الثقافة الشعبية ازدادت العوامل المساعدة على تقدم الصفوة الممتازة .

* * *

إن الصفوة الممتازة من المثقفين ورجال الفكر تنتظرها مهمة عظيمة وخطيرة فى المجتمع العربى . فعليها أن تقوم باحياء تراثنا الثقافى الذى يجب أن نبنى على أساسه صرح ثقافتنا فى المستقبل . ومن الواضح أنه لابد لها من انتقاء الأعمدة القوية والعناصر المتينة التى تصلح للبناء الجديد . ثم إنه لا غنى لها عن اقتباس الثقافة الحديثة التى تلزمنا لمسايرة حاجات هـــذا العصر . ولاجدال فى أن أهم ما نحتاج إليه هو التفكير العلمى الحديث الذى يجب أن يسيطر على ثقافتنا . كما ينبغى أن نطلع على التيارات الفكرية فى هذا العصر وأن ندرك العوامل المؤثرة فى المجتمع الحاضر . ومن الضرورى أن تتوصل الصفوة الممتازة إلى الوحدة الفكرية والشعورية والارادية . على أن الوحدة لا تتنافى مع التنوع فى الصور والكثرة فى ألوان التعبير ، بل على العكس فان التنوع لازم للنمو

والازدهار والقوة ، على شرط أن لا يتجاوز حداً معيناً يحول دون الانسجام . ويجب على الصفوة الممتازة أن تشعر بالمسئولية تجاه المجتمع وأن تكون على اتصال وثيق معه فتتولى تنوير الرأى العـــام وتوجيهه وقيادته . وعليها أن تتذكر دوماً بأن البشر لا يستطيعون التغلب على مشاكل الحياة فى جميع مظاهرها إلا إذا أصبحت لديهم فكرة واضحة عن الكون ونظرة معينة إلى الحياة تتلاءم مع معلوماتهم وتطمئن إليها عقولهم وتوحد بين آرائهم وعواطفهم وميولهم ويزول معها الاختلاف بين الروح والعقل والاصطدام بين الحياة والفكر والتضارب بين الضرورة والاختيار .

ومهمة النخبة المثقفة ورجال الفكر فى كل أمة وكل عصر إنما هى تكوين هذه النظرة الكلية ، الشاملة ، الموجهة . . .

محمد فاضل عباد

مناهج التعليم فى الأقطار العربية وكيف تكون ؟

الدكتور محمد بديع شريف

بين يدى جملة من مناهج الدراسة فى مراحلها جميعها للبلاد العربية المعنية بالتعليم ، وكتب عديدة فى فروع مختلفة من العلوم والآداب والاجتماع موضوعة على مقتضى هذه المناهج ، وصحف ومجلات من العالم العربى فى أقطاره وبينها كتب قيمة للمربين وعلماء النفس ممن تولوا شئون التعليم فيها وأبدوا آراءهم . وإذا قلبت هذه الكتب رأيت نعيما وملكاً كبيراً ، رأيت نظريات علماء الغرب وخلاصة تجاربهم قد ضمت إليها تجارب هؤلاء الأساتذة الذين قطعوا من شباب زمانهم أزهى أيامه فى بحث وتنقيب ودرس وتدريس ومع هذه التجارب آراء ناضجة جديرة بالاعتبار لا تقل وجاهتها وغاياتها عن أى رأى من آراء علماء الغرب المجربين .

وتأخذ قسما من هذه الصحف والمجلات فتجد فيها آراء أخرى بعضها يتفق مع الأولى ، وبعضها نقـــد قاس شديد القسوة على أولئك المربين وطارق تربيتهم وسير التعليم فى كل بلد من بلاد الشرق العربى ، وترى مع هؤلاء الناقدين صحة القول ووجاهة الحكم . وأهم ما يطالعك هجوم عنيف القوة على المناهج والكتب وإنك إذا أخذت منهجاً بهرتك عنواناته ومفردات موضوعاته فتنتقل من علم إلى علم ومن موضوع إلى موضوع فى المدرسة الابتدائية والثانوية ثم تخرج من معمعة تزدحم فيها عناصر المعرفة وتصطرع ، حتى كأنك ترى هذا الاصطراع ماثلا بين يديك .

ثم تتناول كتاباً من هذه الكتب فيدهشك اسمه وعنوانه وتجد نفسك بين يدى مجموعة من أجلة العلماء أكسبتهم شهرتهم ومراكزهم التربوية والادارية مكاناً رفيعاً ، وضعوا هذا الكتاب لناشىء من الناشئة يريدون له أن يكون رجل

المستقبل ، ولكنك لا تلبث تترك هـــذا الكتاب حتى تضع يدك على رأس خيط المعضلة الكبرى .

° ° °

إن هذه المناهج والكتب والوسائل نتاج رواسب خلفتها ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية فتباينت ألوانها قوة وضعفاً تبعاً لظروف كل شعب من شعوب هذه الأمة ، فقد يفرض المنهج فرضاً وقد يرتجل ارتجالا حتى صارت المناهج تتأرجح بين أصبعى القدر وتقلبات الظروف فلم تستقر على حال ولم يقف لها أحد وقفة طويلة يرسم لها خطة واضحة شاملة تهدف إلى إنشاء جيل قوى .

دع هذا وعد عنه إلى الكتب وأمسك بيديك كتاب اللغة القومية أداة التعبير ووسيلة إظهار الفكر إلى الخارج وليكن أول كتاب تأخذه بيدك كتاب القواعد فى المدارس الابتدائية واقرأ موضوع الجملة الاسمية فى هذا الكتاب الذى يدرسه فى كل عام مئات آلاف الأطفال فى سن العاشرة أو التاسعة من العمر فان عينيك تقعان على أمثلة من طراز : الزجاج ماهر ، القاضى عادل ، الجندى شجاع ، الثعلب ماكر ، الشمس أكبر من الأرض ، القمر أقرب إلينا من الشمس ، الشمس جسم ملتهب ، والحرارة مصدرها الشمس ، شعاع القمر بارد وشعاع الشمس حار .

وإذا تأملت الكلمات : « ماهر ، عادل ، شجاع ، ماكر » وجدتها ألفاظاً ليس لمفهوم كل منها وجود فى الخارج تقع عليه حواس الرجال بله الأطفال .

كذلك لا تجد فى ذهن الطفل مفهوماً لمقارنة حجم الأرض بحجم الشمس ، ومقياساً واضحاً لمعرفة قرب القمر إلينا ، وبعد الشمس عنا ، ولا عقلية تقدر على فهم جسم الشمس الملتهب ومعرفة شعاعها الحار وشعاع القمر البارد .

هذه هى اللغة التى يستقبلها ذهن طفل فى سن التاسعة أو العاشرة من عمره فى كتاب القواعد وكتب القراءة أو المطالعة وبعد هذه السن تزداد صعوبة دون قصد ويفسح المؤلف لقلمه المجال ولفكره أن يركب متن الخيال يحلق ويترك هؤلاء الأطفال يدبون على الأرض . ويسرف المربون والمؤلفون ويمعنون

فى إسرافهم فى عرض موادها فيختارون لبلغاء الكتاب وفحول الشعراء نصوصاً من النثر والشعر يقحمونها فى كتب الأطفال ، وفى هذه النصوص الاستعارة والمجاز والكناية والتشبيه البليغ والمحسنات اللفظية والألفاظ الوحشية ويطلبون من الطفل أن يحفظها عن ظهر قلب لتكون ثروة له ولكنه لا يستفيد من هـــذه الثروة لبعدها عما يتناوله ذهنه من الأفكار .

إن اللغة القومية أو لغة الأم لها المكانة الأولى فى أصول الثقافة وترتيب الأفكار وفى تدريب النشء وتعليمهم وتوسيع مداركهم وتقوية ملاحظاتهم فاذا أخذوها فى أفكارها السامية وفى مفاهيمها التى لا وجود لها فى أذهانهم ومحيطهم ضعفت عندهم ملكة التعبير والوصف والتوى عليهم طريق التفكير وصار من الصعب عليهم إخراج الفكر إلى الوجود الخارجى ؛ إن الفكرة تلمع أولا ثم يليها التعبير فاذا كانت أداة التعبير مفهومة واضحة استطاع المعبر أن يصور فكرته ويجعلها بينة الخطوط ، أما إذا كانت خزانة ذاكرته مملوءة بمجموعة مما ذكرنا فى الكنايات والاستعارات والمحسنات البديعية والألفاظ المهجورة قصر به تعبيره عن توضيح تفكيره .

إن إساءة هذا العرض ولدت فى نفوس ناشئتنا عقدة يصعب حلها فصاروا لا يكرهون درساً كراهتهم لقواعدها وصارت ألفاظها موضع السخرية وهى هى عدتهم الأولى فى تربية العقل وتكوينه . خذ طفلين أحدهما تعلم باحدى اللغات الأجنبية الحية والثانى تعلم فى لغتنا فى سن واحدة ودرجة تعليم ، وأعرض عليهما فكرة تناسب عقليهما ثم استمع إليهما فى تصويرها وعرضها ، لاشك فى أنك تجد الأول واضحاً فى كلامه لا يتلكأ ولا يتلعثم ويعطيك الفكرة بعبارة جميلة منسقة ، أما الثانى فلا ريب فى أنه يتلعثم ويضطرب ، يحاول أن يوائم بين الفكرة وبين الألفاظ فلا يستطيع لأن الكلمات التى كان يجب أن توضح هذه الفكرة لا توجد فى خزانة ذاكرته .

ولا تثقل كاهل هذا الطفل الغض اللغة العربية فحسب بل هناك المواد الأخرى التى تلاحقه فى سنيه الأخيرة من دراسته الابتدائية هناك اللغة الأجنبية المقحمة عليه إقحاماً والتى لانجد فى تدريسها مثيلا فى بلد من بلاد العالم . إن هذه

اللغة لاتدرس إلا على حساب الثقافة الشعبية ويخرج الطفل منها فى المدرسة الابتدائية بكلمات معدودات وأرقام معلومة وكل المربين يعلمون ذلك ولكن رواسب المـــاضى لا تزال ثقيلة لا يمكن إزالتها .

ولقد وجدت فى بعض المناهج تدريس ما يسمونه التربية الوطنية أو الأخلاق والواجبات الوطنية فى منهاج آخر وقلبت الكتاب فاذا ألفيت ، ألفيت فصولا من دستور تلك البلاد نقلت نقلا دون تخفيف أو تلطيف ، فالمجلس النيابى وطريقة انتخاب النواب والحصانة والسلطات الثلاث ، ووظائفها ، ومواد أخرى لايفهمها الطفل ولا يستسيغها . وأخذت كتاب تاريخ مقرراً فى منهج من هذه المناهج للسنة الأخيرة من الدراسة الابتدائية فأدهشنى أن رأيت فيه إلى جانب دروس التاريخ المحلى دراسة الثورة الفرنسية : أسبابها ونتائجها ولويس السادس عشر ومارى انطونيت وكتاب الثورة أمثال فولتير وجان جاك روسو وميرابو وحكومة الادارة والجمعية الوطنية ، ثم ظهور نابليون وسقوطه وموقعة واترلو ، ومؤتمر فينا ومترنيخ ... وتناولت كتاباً فى الطبيعة مقرراً على تلاميذ هذه السنة أيضاً فلفت نظرى فيه قانون « ارخميدس » : إن الجسم المغمور فى المـــاء أو أى سائل آخر يفقد من وزنه بقدر وزن السائل المزاح » . فأردت أن أختبر بنفسى تلميذاً نابهاً لأرى مبلغ فهمه لهذا القانون فقرأه الطفل حرفياً لم ينقص منه شيئاً ، فقلت : ومامعنى ذلك ؟ فأجابنى : إن المعلم أمرنا أن نحفظه عن ظهر قلب ، فاذا سئلنا فى الامتحان كتبناه كما حفظناه وكفى ؛ ولاريب عندى فى صدق هذا الطفل لأنه لايدرك معنى ذلك ولا يتصوره .

وفى الحساب أثقل المؤلفون كواهل الأطفال وإن كانت المناهج لاتتجاوز الأعمال الأربعة ومتمماتها التى لابد منها ، فقد أكثر الواضعون من التمارين وضخموا الكتب فيما لا فائدة فيه ، فصار للتلميذ فى هذه المرحلة عدوان ، العربية والحساب .

أما فى المرحلة الثانوية فان المؤلفين يطلقون عنان الأقلام ويتركون الفكر والخيال على سجيتهما دون أن ينظروا إلى زمن أو سن أو مادة وحسبهم أن يأخذوا عنوان المنهج ويشرعوا فى كتابة ما يريدون ، وأول ما يطالعك فى ذلك

كتب الرياضيات فى الحساب والجبر والهندسة والمثلثات حيث تزدحم النظريات وتتراكم التمارين الخيالية التى لا تدع للطفل فى هذه السن وقتاً للموضوعات الأخرى ويصرف ساعاته فى جمع وطرح وضرب وتقسيم لا طائل تحتها ولا حدود لها وينشأ صراع عنيف بين الطالب وبين هذه التمارين المملة وقد يتغلب الطالب عليها أولا يتغلب . ومن غريب ما وقعت عليه عينى فى هذا الباب فى أحد الكتب المقررة من الحساب فى منهج من هذه المناهج هذه المسألة الخيالية لطلاب السنة الثانيـــة الثانوية، فقد جاء فى هذه المسألة : « أن مملكة مدينة بمبلغ (٥٨٩ر٠٠٠ر٠٠٠) خمسمائة وتسعة وثمانين مليوناً تدفع عليها ربحاً سنوياً بسعر ٥ ٪ فإذا كانت تسدد للدائن سنوياً ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه سنوياً، جزء منها أرباح للدين فى تلك الســـنة والباقى لاستهلاك جزء من الدين فأوجد ما آل إليه الدين فى نهاية ٣ سنوات » .

هذه مسألة خيالية لطفل فى الرابعة عشرة من عمره يعيش فى الشرق العربى ، ما سمع قط بمثل هذا المبلغ الضخم ، ولكن المنهج يريد منه ذلك فعليه أن يقتل وقته فى جمع وطرح وضرب وتقسيم ويخسر أوقات راحته فى مسألة كلها خيال بالنسبة إليه .

وتختلف دراسة مادة الجبر فى كل بلد من البلاد اختلافاً قليلا فى تقديم وتأخير ولكنها فى ضخامتها وصعوباتها لا تقل عن غيرها من المواد ، يكفى أن أشير إلى عدد صفحات كتابين مقررين للدراسة فى عامين من أعوام المرحلة الثقافية لمنهج من هذه المناهج إنها تبلغ ٧٦٠ صفحة من القطع الكبير مشحونة بالقواعد وآلاف التمارين . ووجدت كتاباً آخر فى المـــادة نفسها لمنهج آخر مقرراً للدراسة فى ثلاثة أعوام عدد صفحات جزأيه تزيد على خمسمائة صفحة وقد أحصيت تمارين الجزء الأول منه فوجدتها تربو على ثلاثة آلاف وثلثمائة تمرين واستعرضت هذه التمارين فوجدت فيها الخيالى الممل والصعب المعقد والسهل الذى لا قيمة له . أضف إلى مادة الجبر أيضاً مادة الهندسة وتمارينها والمثلثات وتمارينها.

أما مناهج التاريخ فتكاد تكون متشابهة فى وضعها متباينة فى ترتيب موادها ، وإنك لتجد فى أكثر هذه المناهج دراسة التاريخ القديم ، وحضارات

الأمم السالفة مع دراسة التاريخ المحلى ودراسة تاريخ أوربا الحديث دراسة مفصلة فى حروبه ومؤتمراته ومعاهداته ولا أعتقد إننا نحتاج فى مرحلة التعليم الثانوى لمثل هذا التفصيل ويكفينا من تاريخ أوربا (إن كان لابد من ذلك فى هذه المرحلة) دراسة الانقلابات الصناعية والاجتماعية وما يتصل بتاريخنا منه . إن فتيان أوربا فى هذه المرحلة لايعرفون من تاريخ الشرق إلا ماحدثتهم به الأساطير عن هرون الرشيد وألف ليلة وليلة ، ولكن إذا أراد أحدهم أن يتخصص وجد المجال واسعاً بين جدران الجامعة فيتخصص ويجيد ويصير حجة لقومه فى هذه الناحية تستشيره دولته فيما يعود على قومه بالخير . ولقد أحصيت عدد صفحات كتب التاريخ التى يدرسها الناشىء فى المرحلتين الابتدائية والثانوية فى منهج من هذه المناهج فوجدتها تزيد على ١٨٠٠ صفحة .

وفى الجغرافية يدرس الطالب من سن الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة من عمره القارات الخمس جميعها مع حكوماتها وطبيعة أرضها وثرواتها يضاف إليها بعد ذلك دراسة الجغرافية الاقتصادية والطبيعية واطلعت على دراسة العلوم لمنهج من هذه المناهج وأخذت الكتاب الذى يطابقه فى الكيمياء فوجدت صفحاته تزيد على (٦٠٠) صفحة من القطع الكبير وإلى جانبه كتاب الطبيعة وعدد صفحاته ٥٥٠ ، وكتاب علم الحيوان وعدد صفحاته (٥٤٨) مع كتاب العلوم العامة الذى هو بمثابة مدخل لهذه الكتب وعدد صفحاته (٤٠٢) . ورأيت فى منهج آخر كتاباً للطبيعة مقرراً على سنتين فى جزأين وعدد صفحاته ٧٤٦

أضف إلى هذا كله دراسة الأدب والنصوص التى تعرض فى مجموعة من أبيات الشعر فى الهجاء والمدح والفخر والغزل والوصف مدروسة دراسة عابرة تقدم إلى هذا الشاب الغض نبذة فجة تشرح ألفاظها وتعرب وتجرى استعاراتها وتوضح بعض غوامضها ثم يشار إلى مولد الشاعر ووفاته وتذكر جمل فى بعض صفاته وترتجل عبارات فى دراسة عصره .

وليست دراسة اللغة الأجنبية أوفر حظاً من دراسة اللغة العربية وآدابها وقد يكون فى بعض المناهج لغتان أجنبيتان إحداهما إجبارية والأخرى اختيارية .

فاذا أنت استعرضت مواد المناهج مثل هذا الاستعراض أدركت مبلغ

الارهاق الذى يعانيه التلميذ وتراءت لك المدرسة ميدان صراع عنيف بين فريق الطلاب وفريق المعلمين .

فريق الطلاب الذين يرون بين أيديهم رابية من ركام الكتب المشحونة بقواعد المعرفة والتمارين المملة التى لا حدود لها ولا ضابط ولا فائدة إلا أنها ضخمت الكتاب وأثقلت كاهل هذا الطفل ومن بعدها الامتحان المخيف المنتظر الذى يفصـــل فى مستقبله بدرجة أو درجتين أو فى سهو وتقصير فى درس أو درسين .

وأما فريق المعلمين فان وراءهم المفتشين يراقبونهم ويلاحقونهم فى إتمام المـــادة وسرعة إيصالها قبل نهاية العام .

فمادة اللغة العربية لابد أن تتم مفرداتها ومواد الجبر والحساب والهندسة والمثلثات والطبيعة فى فروعها جميعها لا مناص من إكمالها وصحائف التاريخ والجغرافية ونصوص اللغات الأجنبية والمحفوظات والانشاء كل أولئك وإن كانت تزدحم فى ذهن هذا الناشىء ازدحاماً غير واضح الخطوط فيها المبهم والغامض والمتنافر والصادق والكاذب وفيها المفكك الأوصال وفيهـــا الخطأ والصواب فلا بد أن تصل .

هنا يدرك المرء علة كره الطفل لموطن العلم ، ويفهم كيف يذهب الفتى المراهق متثاقل الخطا إلى المدرسة الثانوية تملأ ذهنه وساوس المراهقة وتتضارب الآراء فى مخيلته المتوثبة المتطلعة إلى المعرفة ، الشاكة فى كل شىء المعتزة بشخصيتها التى تريد أن تركض بالحياة ركضاً . بيد أن هذه الحيوية تمشى وئيداً على عينها غطاء قاتم اللون وفى جوانحها رهبة المدرسة فى المدرس والرئيس والامتحان والنجاح والسقوط ورهبة البيت الذى نفخ فى روحه الغرور ووضع أمام عينه الهدف الذى يهدف إليه فى كسب العيش دون أن يعرف ميوله وقدرته ثم تلاحقه رهبة المجتمع المضطرب القاسى الذى لا يرحمه إلا إذا كان مستنداً إلى جدار لا ينقض من المحسوبية والعصبية ، وهكذا تشرع تتراكض فى أعماق فؤاده وساوس الانس والجان ، ينتظر الساعة التى ينفجر فيها أترابه من الطلاب لتشيع الفوضى ويقف الدرس الممل فيهجر المدرسة وينتظر الساعة التى يتخلف

فيها المدرس عن المدرسة لحادث ألم به فتنقص مادة من مواد هذا المنهج المرهق ربما يعفون من الامتحان فيها .

والمدرسة قاسية شديدة القسوة والامتحان مقبل لا يصفح ، فيصطدم الناشىء بصخرة صلدة ويبقى يتأرجح حائر الفكر ، إما أن يعتمد على ذاكرته فيحفظ كل ما تقع عينه عليه عن ظهر قلب حتى التمارين والنظريات الهندسية وإما أن يلجأ إلى الغش والمحسوبية أو وسائل أخرى ، وفى هذه الحالة إذا نجح لا ينجح إلا كسيحاً يتوكأ على عصاه ويدخل المجتمع مضطرباً يتخذ أحد طريقين : طريق المكر والخداع أو طريق العصبية وهو فى الحالين أشل .

وإذا نجح عصامياً نجح منهوك القوى ضعيف الشخصية مثقلا بمواد المعرفة لا يعرف كيف يتصرف بهـا ، وإذا سقط بلغ اليأس منه مبلغه وتطرق فى كل حركة من حركاته وأصبح خطراً على المجتمع يتطرف فى مبادئه وعقيدته ، فى سلوكه مع أترابه ومحيطه ودولته .

إنك إذا نظرت إلى هذا التراث الضخم المتراكم من رواسب المـاضى فى المناهج والكتب الضخمة وجدت أن التربية فى مناهجنا تتجه إلى تكثير المعرفة لا إلى تربية الارادة وإلى تكوين الآلة الكاتبة لا إلى إيجاد الشخصية المستقلة .

إن مثل الفتى فى مرحلة التعليم الثانوى كمثل البراعم المتفتحة ، تريد ماء رويا وطلا نديا وتربة خصبة وشمساً مشرقة لتورق وتزدهر ثم تثمر وتنضج وتؤتى أكلها ، فاذا أغرقها المـاء واستقر حول جذع شجرتها غصت به فذوت وذبلت وآضت غثاء أحوى كذلك هوسن الفتوة فيه القوة والرغبة إلى الاستقلال والاعتزاز بالصراحة والكرامة فاذا ربيت إرادته قويت فيه موهبة الايجاد وتفتحت فيه نوافذ الملاحظة المرهفة وتعاون عقله وخياله على ربط المقدمات بعضها ببعض للوصول إلى حكم صحيح مسمط وبرزت «أنا» فى هذا الفتى فى كل فرصة من فرص الحياة التى تمر به ، إنه يحب الرفقة والجمع ويشعر بقوة شخصيته فى هذه الجماعة ولا يكون هذا تناقضاً بين الأنانية وبين الاندماج فى الجماعة لأنه يفكر فى ظهوره بهذا الاندماج ويجعل المسائل العامة غذاء طموحه وإجابة أنانيته

فيجب أن تنصرف التربية فى هذا الدور إلى معرفة تامة مع تهيئة جو ملائم لظهورها وتوجيهها . فاذا انصرف المعنيون بالتعليم إلى تكثير المعرفة فليعلموا أنهم يخطئون الهدف وليعلموا أن فى النفس إشراقاً تكبته الكثافة كمثل الذبالة كلما زاد زيت سراجها اختنق الضوء ولا تضيء شعلتها إلا إذا كان الزيت بمقدار .

« وتكثير المعرفة فى مثل ذلك التوجيه كثافة كابتة ، لا ريب فى ذلك ».

إن أول واجب من واجبات التربية عرض هذه الخصائص وفهمها ليكون المعلم على بينة منها .

فاذا عرفت سهل على المعلم تهذيب الارادة والوصول إلى إيجاد الشخصية التى تقدر الناشىء على فهم الحياة التى يعيش فيها فهماً يؤهله للإفادة والاستفادة والوصول إلى مجتمع أفضل .

* * *

إن الشرق العربى مقدم على تطور اقتصادى وسياسى واجتماعى واليقظة شاملة تبشر بسرعة هذا التطور ، إننا مقدمون على إنشاء أجيال تحمل على عواتقها عبء هذا التطور ، ولكن لن يتم ذلك إلا إذا وضح لدينا إننا خلقنا فى هذه الحياة لنستكمل أسباب الحياة وإن استكمال أسباب الحياة لا يتم إلا فى معرفة أنفسنا ومعرفة ما يحيط بها من خواص المحيط ومن ثم أقدار الفرد منا على استثمار هذه الخواص إلى أقصى حد ممكن فى سبيل بقاء النوع وانتظام المجتمع ، ولكى يعرف الفرد مكانته يجب عليه أن يعرف علاقته بأخيه علاقة الانسان بالانسان ثم يعرف ماله وما عليه .

على هذه الأصول يجب أن ترتب مواد المعرفة فى تهذيب القوى العاقلة وتدريب الملاحظة وإيجاد المهارة .

إذا تم ذلك تكون رأى فى هذا المجتمع يشعره بمكانته بين المجتمعات وبذلك تترابط حلقات الانسانية بعضها ببعض بين الفرد والفرد وبين الأسرة والفرد ، والأسرة والمجتمع والحكومة والمجتمع لتتكون الدولة على أصح ما يمكن وتقتعد مكانها بين الأمم .

* * *

لذلك أصبح لزاماً علينا أن نعيد النظر فى مناهجنا ونبدل هذه الطريقة البالية التى تسير على تكثير المعرفة وكبت المواهب وقتل النشاط وإشاعة الفوضى فى الأفكار المزدحمة فى ذهن الناشىء وتتحول إلى إيجاد مدرسة مكتملة الحلقات فى الروضة والمدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية أساسها توسيع المدارك وتقوية النشاط فى الروضة واقدار الطفل فى المدرسة الابتدائية على إجادة القراءة والكتابة والحساب فيما تقدمه له من هذه المواد مع العناية بتهذيب ميوله وغرائزه وإشعاره بالقدرة على الاستفادة مما حصل عليه والتصرف فى بعض شئون حياته ومجتمعه .

فاذا انتقل إلى المدرسة الثانوية وجد الفرصة مهيأة له فى إكمال تحصيله بين أساتذة قديرين يعينونه على إظهار مواهبه ويوجهون هذه المواهب إلى ما يلائمها من صنوف العلوم والفنون وإقداره على إجادة المواد التى تقدم اليه فى مناهجه كى يستفيد منها فى الحياة فيعرف كيف يعيش فى مجتمعه وكيف يقدر على تدوير شئون حياته وحل مشكلاتها ويجد الطريق معبداً سهلا لاكمال تحصيله العالى فى أى فرع من فروع المعرفة .

ومن هنا نجد أن المدرسة الصالحة ترتكز على أصول أربعة مهمة : أولها تكافؤ الفرص ، ثانيها وضع كتاب صالح لمنهج صالح فى تربية الشخصية ، وثالثها إيجاد المعلم الذى يعين على ذلك ، ورابعها تحديد الزمن الذى يمكن أن تنمو فيه هذه الشخصية نمواً طبيعياً .

• • •

لقد كان من رغبات الوفود العربية فى اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية التى انعقدت فى عمان صيف ١٩٥٢ أن تتوحد أعوام الدراسة فى مراحلها الابتدائية والثانوية فى البلاد العربية جميعها وأعتقد أن الغرض من ذلك كان من أجل توزيع مواد المناهج توزيعاً متساوياً فى تلك المراحل تمهيداً لتوحيدها وهى رغبة قد يحققها الزمن إذا أعيد النظر فى وسائل تكوين الأجيال ؛ فان البلاد العربية لا تزال مدارسها مختلفة المناهج والأزمان ولا تزال مواد المناهج متباينة التوزيع متأثرة برواسب الماضى ، وسواء عندى أكانت السنون متساوية أم غير متساوية فان المهم انتخاب مواد المناهج وترتيبها ترتيباً يوائم

اسنان الناشئين ويكفل ترويض عقولهم وتربية مواهبهم وإكسابهم المهارة والحذق وتهذيب الذوق الفنى وتقويم الخلق وتكوين شخصية مبدعة قادرة على حل معضلات الحياة .

لذلك يجب أن تتحدد مراحل التعليم وتتفرع سنوات الدراسة حسب فروع العلوم والفنون فتكون مرحلة التعليم الالزامى ثمانى سنوات تبدأ من سن السادسة إلى سن الرابعة عشرة ويجبر ولى أمر الناشىء إجباراً على تنفيذ ذلك .

وتقسم هذه المرحلة قسمين : القسم الابتدائى ومدته ست سنوات ، والقسم المتوسط ومدته سنتان يقضيهما الناشىء فى مدرسة مهنية زراعية أو صناعية أو تجارية أو ينتقل مباشرة إلى المدرسة الثانوية ويقضى السنتين على حساب التعليم الالزامى ومن بعد ذلك إن شاء استمر وإن شاء ترك .

وفى سن الرابعة عشرة يبدأ التوجيه فيوجه الطالب إلى ما يظهر من ميوله ورغباته .

أما المدرسة الثانوية فتكون مدتها ست سنوات : سنتان للثقافة العامة وتكوين المهارة ، والسنوات الأربع الأخيرة للتخصص حسب ميول الناشىء للزراعة والصناعة والتجارة والعلوم والآداب والاجتماع فيخرج الناشىء إلى المحيط فى سن الثامنة عشرة إما إلى العمل فى الحياة وإما إلى الاستمرار فى الجامعات .

إذا انتقل الناشىء إلى المرحلة المتوسطة التى يجب أن يقضى فيها سنتين إكمالا للتعليم الالزامى وجب أن يجد أمامه منهاجاً يلائم محيطه الذى يعيش فيه فى الحضر والريف ، فيؤكد فى منهاج ابن الريف على معرفة أساليب الزراعة وخواص التربة والأسمدة ودراسة الآلات الزراعية وتربية الدواجن ومعرفة بعض الأحوال الاقتصادية والجغرافية لمحيطه والصحة الشخصية ودروس التعاون والضمان الصحى والتدريب على الأعمال الكشفية والحوالة والمنظمات التى تساعد الآخرين فى أوقات الحصاد أو نزول القحط والفقر والمرض ، وأن يعد حقل نموذجى فى كل قرية وفى كل جمع من قرى متعددة متقاربة ليكون مثلا يحتذى ويكون هذا الحقل مركزاً للارشاد الزراعى والاجتماعى .

ويتجه تعلم البنات فى هذه المرحلة (المرحلة المتوسطة) إلى تعلم ما يلزم الأمومة وتدبير المنزل والتمريض وتربية الدواجن واستعمال الآلات الزراعية .

ويؤكد فى منهاج ابن الحضر على معرفة بعض الأعمال فى التجارة والحدادة والسباكة والكهرباء والآلة الكاتبة وإمساك الدفاتر وما يشبه ذلك مما يحتاج إليه المحيط .

إن مناهجنا متخلفة عن مناهج الأمم مع أن مبادئ العلم قد رتبت ترتيباً يوصل إلى الذرى منها ، فعلينا أن نوجد منهجاً تكون مواده موافقة لأسنان الناشئة وأن نحدد زمناً كافياً لمنهاج كفء فى التعليم الثانوى وأن نتخذ فيه أحد سبيلين : إن قصدنا منه إعداد الطالب للمعيشة أكدنا فيه على تعليم الحرفة كإتقان ميكانيكية السيارات والطباعة وصناعة النماذج والقوالب والبناء وما أشبه ذلك ، أو معرفة الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع والغلات إن أراد حرفة الزراعة ، أو دراسة القانون التجارى والشركات والجمعيات التعاونية وإمساك الدفاتر والحساب التجارى ومبادئ الاقتصاد والمراسلات وكتابة الآلة الطابعة ومعرفة الآلات الحاسبة إن أراد حرفة التجارة . ويدعم هذا التعليم بالتجارب والمشاهدة وتتخذ الحقول والمصانع والمؤسسات وسيلة للتدريب وتساهم السينما فى أنواع التدريب الزراعى والاجتماعى والمهنى جميعها على أن يكون هناك تنظيم وثيق بين المدارس والمصانع الأهلية والشركات. وتقوم الدولة بهذا التنظيم على أساس متقن يكفل حق الناشىء وحق المؤسسة وتتوخى الدولة دائماً رفع مستوى الناشئين حتى تصل بهم إلى المهارة المطلوبة .

وإن أردنا بالطالب الاستمرار على التعليم أكدنا فى المنهج على ما يبعث فيه الميل ويخلق الاستعداد للبحث العلمى الذى تطلبه منه الكليات .

* * *

ولا يفوتنى المربين المولعين بتكثير المعرفة وضخامة الكتب[1] وعديد

---

(١) إن هذه الضخامة نتيجة للمكافأة ، ففى بعض البلاد العربية يأخذ المؤلف مبلغاً محدوداً على كل ألف كلمة ، وفى بعض البلاد الأخرى يأخذ المكافأة على كل صحيفة وهذه المكافأة فى الحالين لها حد أدنى وحد أعلى .

التمارين التى لا تحصى ووضع الأحاجى فى كتب الكيمياء والطبيعة والهندسة والمثلثات أن ترويض العقل على ترتيب مقدماته وصحة أحكامه غير منوط بتمارين الرياضيات وسرد حوادث التاريخ ، ووصف ثروات الأمم وطبائع الأرض وذكر أسماء البلاد فى كتب الجغرافية وتنميق عبارات الوعظ فى التربية الوطنية وحفظ بعض المقطوعات فى الشعر فى أنواعه المختلفة وقراءة بعض النصوص النثرية .

فقد يستفيد العقل فى ترويضه بقاعدة من قواعد الاعراب فى اللغة أكثر مما يستفيد من مسألة حسابية فيها ملايين الجنيهات أو الأمتار وأنواع العمليات فى الجمع والطرح والضرب والتقسيم ، وقد تسمو النفس بقطعة موسيقية فريدة واضحة أكثر مما تتأثر بوعظ فيه ترغيب وترهيب .

إن فى عرض حادثة من حوادث التاريخ عرضاً صحيحاً ، وفى مشاهدة منظر من مناظر الطبيعة ورسمه وتخيله وفى عرض ظاهرة من ظواهر الكون فى الجغرافية ؛ فى كل ذلك ترويض للعقل وتكبيره وإرهاف للملاحظة وبعث للنشاط .

إن توزيع مواد المنهج فى الدراسة الثانوية على ستة أعوام توزيعاً منظماً يقضى فيه على التطويل ويعطى للطلاب فى هذه المرحلة مجالا لتربية الارادة وتكوين الشخصية .

وليعلم المربون أن مائة تمرين فى الجبر فى دراسة عام يستطيع معها الطالب أن يقوم بوظائفه الاجتماعية والعملية فى نطاق مدرسته ويتصل اتصالا وثيقاً بالحياة أجدى عليه من حل تلك الآلاف المؤلفة من التمارين التى تكبت مواهبه وتضيق عليه الخناق وتحبسه فى دائرة ضيقة لا تعدو داره ، وكتابه وتخلق فى نفسه العقدة التى تجتمع اليها عقد أخرى .

إن عنايتنا فى مناهجنا يجب أن تجهز كل فرد بمهنة ، وتخرجه للوجود مسلحاً بالمهارة والحذق ، وأن تتجه إلى تربية الارادة وتكوين الشخصية المبدعة ؛ فى تربية الإرادة القوة والجمال والإبداع .

الدكتور محمد بديع شريف

الصلات الفكرية بين مصر والبلاد العربية

كان « الفكر » وما زال هذه الأداة الحية التى تربط بين الأمم والشعوب ، قديمها وحديثها ، سواء منها التى تتلاقى فى منازعها القومية وخصائصها الروحية أم تلك التى تثور بينها الأحقاد والخصومات وتنتهى إلى الحروب والقتال ؛ ذلك لأن عالم الفكر — عالم واسع الآماد لا يعرف حدود الزمن ولا حدود الوطن . . . فقد تثور بعض الهواجس فترسم صوراً من الخصومات ولكن ما تلبث أن تتلاشى حين يطل «الفكر» من عليائه ليرسل تلك النبرات المنطلقة من فيض الروح وفيض القلب وفيض الوجدان . . .

إن « عالم الفكر » عالم مشع تتلاقى عند آفاقه شتى الثقافات ومختلف الحضارات ، وتذوب عند أقدامه الكثير من هذه الأوشاب ، أو شاب الأحقاد والضغائن والمنازعات .

وكثيراً ما تقوم خصومة بين أمة وأمة فتثور على أثرها النفوس ، وتستيقظ الضغائن ، وتطول الخصومات ولكن ما تلبث أن تخمد ثورة النفوس وتتلاشى نيران الضغائن على صيحة شاعر فيلسوف ، أو خطبة مفكر أديب ، أو دعوة صحفى أريب يهيب بالأمتين إلى التصافى ونسيان الخصومات ودفن الأحقاد ، والعمل يداً واحدة فى سبيل الألفة والأخوة والتصافى والوئام . . .

* * *

إن العالم على اتساع رقعته ، وعلى ما بين أممه من خصومات ومنازعات — تراه فى عالم الفكر ، كأنه عالم واحد ، وقد رأينا فى الحربين العالميتين المنصرمتين أموراً عجيبة تدل على أن « عالم الفكر » قد تحرر أو كاد من هذه القيود التى تعمل للتفريق بين منازع الأمم — بين اتجاهاتها الفكرية مثلا . . . فقد كان الجنود الانكليز ، وهم فى قتالهم الضارى مع الجنود الألمان — كانوا يجدون فى موسيقى واغنر ويتهوفن هذه الروحانية المسكرة التى تنقلهم من عالم الدم والنار

إلى عالم السحر وفيض الأنغام . أى أن كرههم الأسود للألمـــان ما كان ليحول دون الاستمتاع بتلك النفحات العلوية التى أبدعتها الموسيقى الألمـــانية .

كما أن المعارك الضارية التى كان يشنها الانكليز على الألمـــان ما كانت لتمنع الجنود الألمـــان أن يشهدوا تمثيليات شكسبير ؛ . . وإن دل هذا على شىء فعلى أن « عالم الفكر » هو العالم المثالى الذى تنشده النفوس سواء كانت فى نضالها الدامى أو فى تأملها الذاتى . . .

وما نقوله عن عالم الفكر ، نقوله عن عالم الأدب ، والأدب بعض أدوات الفكر . فقد كان الأدب ، وما يزال ، وسيلة من وسائل الاتصال بين الأمم والشعوب ، بل هو عنصر قوى فى تحقيق هذا الاتصال . . .

ولا ينكر أحد ما للتبادل الثقافى من أثر فى تنمية العلاقات بين الأمم حتى التى تختلف لغاتها وعاداتها وتقاليدها فكيف بالأمم التى تكون ذات لغات وتقاليد وعادات واحدة ؟ .

هنا ، يلعب الأدب دوره القوى فى توثيق هذه الصلات التى تزداد قوة كلما نفخ الأدباء فى روحها وعملوا على دعم اسمها وتوثيق أواصرها .

ولست فى حاجة لأن أقيم الدليل على صحة ما أذهب إليه فى كلامى هذا ، فالصلات الفكرية بين مصر والبلاد العربية — صلات موجودة منذ القدم . وهى تزداد قوة اليوم بعد اليوم ، فقد اتجهت البلاد العربية إلى مصر منذ مئة سنة أو أكثر تتبع خطواتها فى ميدان التحرر الفكرى ولا سيما وقد أتيح لمصر أن تتخلص من الكابوس العثمانى قبل غيرها من البلاد العربية ، وأن توثق صلاتها بأوروبا فتغترف من ينابيعها بعض ما يبدد تلك الظلمات المتكاثفة التى كانت تخيم على ربوعها .

ولا أريد أن أؤرخ تلك الأحداث واحدة واحدة ، منذ حملة نابليون إلى عهد محمـــد على ، إلى المراحل التى مرت منذ تلك الفترة ، إلى يومنا هذا ، فتلك مراحل معروفة نقرأ فى سطورها صفحات مشرقة من تشابك الصلات والعلاقات . ولكنى أريد أن أشير إشارة خاطفة إلى المظاهر التى كان لها أثرها فى توثيق هذه الصلات . . وهى كثيرة . . ولأذكر فى طليعة هذه العوامل المؤثرات الأدبية ؛

فقد لعب الأدب ولعبت الصحافة دورهما الكبير فى تنمية هـــذه الصلات . . فقصائد البارودى واسماعيل صبرى وشوقى والمطران وحافظ كانت ذا أثر سحرى فى إثارة النفوس ، كما كان لمقالات الكتاب وصيحات المصلحين ، وفى طليعتهم محمد عبده وقاسم أمين وأحمد فتحى زغلول وولى الدين يكن أكبر الأثر فى تنمية العقول وهز الوسنانين .

كانت هذه الصيحات تجد صداها القوى فى البلاد العربية . . . فما يكاد شوقى يعبر عن نزعة من هذه النزعات التى كانت تحسها البلاد العربية حتى يردد الزهاوى من العراق نبرات هذا الصدى .

أى إن الشعر والصحافة الأدبية هى التى رسمت منذ نصف قرن أو أكثر إطار « الوحدة العربية » التى يبحثها « الرسميون » اليوم من رجالات العروبة فى أروقة الوزارات بروح من التزمت والحذر وعدم الانطلاق ؛

وكما كان للشعر وللنثر أثرهما فى التوجيه وتوثيق هذه الصلات فقد كان للصحافة أثرها الكبير فى هذا المضمار — أريد الصحافة السياسية والأدبية معاً ، ولا يستطيع أن ينكر أحد ما كان « للمؤيد » والأهرام و « اللواء » و « المقطم » و « المقتطف » و « الهلال » من أثر بليغ فى اجتذاب النفوس إلى مصر التى كانت ولا تزال مصدر إشعاع عظيم فى توجيه البلاد العربية إلى التحرر من العسف والظلم والجهل والتقاليد . . ومصر منذ القدم موئل الأحرار من رجالات الفكر من مختلف البلاد العربية . وقد كانت الصحافة سبيلهم للتعبير عن آرائهم الاصلاحية ونزعاتهم التوجيهية .

ولتطور الصحافة المصرية ، خلال هذه الفترات التى أعقبت الحربين العالميتين أثره البليغ فى توثيق الصلات الفكرية وتنمية العلاقات الروحية بين مصر والبلاد العربية . فما من بيت اليوم ، فى دنيا العرب ، أريد بيوت المثقفين ، لم تدخله صحيفة من صحف مصر ، ولاسيما الصحف المصورة . إن الصحافة المصرية تلعب دوراً خطيراً فى تنمية هذه العلاقات . . وقد زاد فى قيمتها أن مباحثها لا تقف عند حدود مصر بل تتعداها إلى حدود البلاد العربية تبحث مشاكلها ومنازعها القومية والاجتماعية والسياسية ، ولا أتحدث عن اهتمامها بشئون

العـــالم واعتمادها على مراسلين أفذاذ لهم مكانتهم السامية فى الأروقة الدولية ؛ فهذا ما يلمسه كل متتبع للنشاط الذى تبديه الصحافة المصرية .

فقد بلغت الصحافة المصرية — والحق يقال — الأوج ، وهى مافتئت تبذل أعظم الجهود لتقدم للقارئ العربى أبعد ما تتطلبه نفسه فى شتى فنون المعرفة .

فالصحيفة اليومية والأسبوعية والشهرية — إن هذه الصحف تعمل ، كل واحدة فى نظامها عمل الحبابرة لخلق الوحدة الكبرى بين الأقطار العربية ، إنها تمهد للوثبة المنتظرة التى يرتقبها العرب فى يوم أرجو أن لا يطول بالرغم من الصدمة الأليمة التى واجهتهم فى كارثة فلسطين ؛

إن مجال الكلام عن الصحافة المصرية واسع جداً . . . وكنت أود أن أتوسع أكثر من هذا لو كان موضوعى يقتصر على الصحافة ، بل موضوعى هو عدّ هذه العلاقات التى تربط مصر بالبلاد العربية ، والصحافة من أقوى هذه العلاقات . .

* * *

لقد بدأت هذه العلاقات ، كما قلت ، بصيحات الشعر ، ثم بتوجيهات الأدباء والكتاب عن طريق الصحافة . . ثم بهذه الرحلات التى قام بها بعض كبار الكتاب المصريين وتعرفهم على حقيقة العالم العربى وكتابتهم الكثير من المقالات التى تشرح شئونه وشجونه . وكان العالم العربى بمختلف أقطاره ، بالنسبة لمصر ، أشبه بالمناطق المجهولة ، وكان الشاميون والعراقيون يتندرون بالكثير من الأخطاء الفاشية التى يقع فيها كثير من المصريين . . ولا أضرب الأمثال فهى كثيرة . . ونحمد الله أن أثر هذا الجهل قد أخذ يخف ويتلاشى بفضل ما تنشره الصحافة وما يكتبه الكتاب المصريون الذين كثرت زيارتهم إلى الأقطار العربية وعادوا يدونون الكثير من الآراء والأفكار . .

وفى طليعة هؤلاء الكتاب الذين اهتموا بالشئون العربية الأساتذة الدكتور محمود عزمى ، والمازنى ، رحمه الله ، والدكتور هيكل ، والدكتور أحمد أمين ، وعبد الوهاب عزام ، والعبادى ، وعوض وغيرهم وغيرهم من فحول الأدباء المصريين .

* * *

هذا ، ومن العوامل التى كان لها أثرها فى هذا المضمار « الفرق التمثيلية » وقد خفت زيارتها للبلاد العربية بعد أن غزت الأفلام السينمائية هذه الأقطار . . وتوثر « الأفلام المصرية » تأثيراً بليغاً فى البيئات الشعبية . ولا أريد أن أتحدث هنا عن « الفيلم المصرى » وقيمته الفنية وكيف تنحدر أكثر هذه الأفلام بالذوق إلى الحضيض ، فان أكثر القصص تقوم على مواضيع تافهة ونكات باردة ورقصات لا تمت إلى الفن بصلة ؛ إننى لا أريد هنا أن أتكلم عن الفيلم المصرى الذى لم يتقدم من ناحية الفكرة عما كان عليه قبل عشر سنوات بالرغم من جميع الوسائل التى تهيأ له ، بل أخذ ينحدر ، وهو اليوم هزء الطبقات المثقفة التى كانت تريد أداة حية من أدوات النهوض بالمستوى الاجتماعى ، نعم ، إنى لا أريد أن أتكلم عن « الفيلم المصرى » لأنه يخرج عن نطاق موضوعى وإن كان أثره فى التقريب بين مختلف الأوساط الشعبية ، غير منكور .

* * *

إن جميع هذه العوامل كان لها تأثير مباشر فى تقوية أواصر هذه الصلات التى تنمو نمواً مطرداً اليوم بعد اليوم .

ولا نستطيع أن ننكر فى هذا المضمار الظاهرة الجديدة فى توثيق هذه العلاقات وهى اتجاه طلاب العرب إلى معاهد مصر وجامعاتها ، وقد كان أكثرهم يوجه وجهه شطر أوروبا . ثم ما تقوم به وزارة المعارف من إمداد البلاد العربية بالأساتذة المصريين يعملون فى مختلف المعـــاهد والمدارس منـذ خمس عشرة سنة تقريباً .

وللتبادل الثقافى أو « للإدارة الثقافية » أثرها الكبير فى تنمية هذه الصلات، التى بدأت فى المؤتمرات التى تعقدها ؛ توحد الميول وتقرب الأهداف ، وتوجه النزعات توجيهاً واحداً فى شتى القضايا ولا سيما فى الشئون القومية .

ولا أريد فى نهاية هذا الكلام أن أنسى أكبر عامل له أثره الموجه فى تنمية أواصر هذه العلاقات . وأريد به « الكتاب المصرى » أو « المؤلف المصرى » وهما شىء واحد . فقد عمل الكتاب الذى يصدر عن المطبعة المصرية عمله الكبير فى تغذية العقل العربى وفى خلق وحدة فكرية مشتركة .

إن جميع هذه التيارات منفردة ومجتمعة هى التى مهدت لتكوين الرأى العام العربى . ولا أريد أن أشير إلى الايحاءات الرسمية التى انبثقت عنها « الجامعة العربية » ولجانها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وقد أشرت إلى الأخيرة إشارة موجزة ، فهذا هو المرحلة الثانية لدخول هذه العلاقات فى طورها الرسمى ، وهو يخرج عن صدد موضوعنا . وكل ما نرجوه ، وقد اختمرت الأذهان والعقول للوحدة الكبرى — كل ما نرجوه من الحكومات العربية ، وقد أصبح الطريق أمامها ممهداً — بحكم هذه العلاقات التى تتوثق اليوم بعد اليوم — أن يعملوا منطلقين بروح الإيحاء الذى تحسه الشعوب العربيـــة ليكون للعرب وزنهم فى المعترك الدولى .

سامى الكيالى

أثر الشعر العربى فى الحروب

للدكتور زكى المحاسنى

حين قرأت الإلياذة التى وضعها هوميروس قلت : « إن على حسام البطل أشيل نقش هوميروس آداب أمته » . ورحت أتقصى الملحمة العربية فلم أجدها على مثل ذلك الطراز من شعر اليونان فى الحروب ، وفكرت فى حماسة الجاهلية ، وانطباع العرب على الحرب ولغتهم الحربية فوجدتهم أمة حرب ونضال . فى متطاول غزواتهم الصغيرة بين القبائل ، والبطون وفى حروبهم الكبيرة التى كانوا يسمونها أياماً كحرب داحس والغبراء وحرب البسوس — وكانت تدوم السنين — كان لهم فيها شعر سجلوا فيه وقائعهم ، وصوروا آثار حماستهم التى كانت مجالا للفخر ، وسبيلا إلى تعداد الشواهد الباقية فى العزة والمجد . وكان شأنهم فى ذلك شأن الأمم القديمة كاليونان والفرس . غير أن هؤلاء آثروا الملاحم لطول أنفاسهم ، وصبر شعرائهم ، وسعة قوافيهم . وآثر العرب فى الجاهلية المقطعات والقصائد القصار فى شعر الحرب ، استجابة لسجاياهم التى كانت لا تستطيع غير ذلك .

غير أن الحياة الأموية الجديدة قد اقتضت شعر الحرب أن يكون من مقوماتها الكبرى ، ومياسمها الاجتماعية والسياسية . فكان على شعر الحرب فى هذا العصر أن ينهض بما تقتضيه الحروب الكثيرة المنتظمة ، وسط حياة متحضرة ، وشعر متطور ، وسياسة معقدة ، وفتوح تتأزم فى الشرق والغرب وفتن تعج فى الباطن . وكأن القرائح الفذة فى العصر الأموى قد تدفقت فى هذا الضرب من الشعر الحماسى المحتوم ، الذى كان مناط الفحولة ومعقد الجزالة فشاعت حماسته فى الفخر والهجاء ودعايات السياسة وذكر الحروب ، وما كان يخلو شعرهم من حماسة حتى فى زحام الهوى ، ووصف آيات الجمال .

كانت الحماسة الأموية صدى المجتمع وبوقه ، ومن ههنا نشأ شعراء الأحزاب ، وموضوع الشعر الحربى فى عصر الأمويين يكاد يعرف بنفسه

موقعة الجمل ، ويوم تحكيم المصاحف مشرعة بها رؤوس الرماح ، وما جرت حرب على ومعاوية ؛ وثورات الخوارج والشيعة ، وعداوات آل الزبير وحروب الأمويين فى الشرق بخراسان وما وراء النهر ، وفى الغرب على حدود الروم ، وتمدح الشعراء بالقواد وشجاعتهم ، وإشادتهم بالخلفاء والأمراء ، واشتباك كل ذلك ومضاعفاته ؛ كان مادة غنية لشعر الحرب فى ذلك العصر . أأذكر الأخطل ، وقد كان أعظم فروسية وحماسة فى شعر الحرب لأنه عرفها وعركها وكان له يوم مشهود مع الجحاف القيسى فى يوم البشر ، وما تبعه من أيام كيوم الثرثار ، ويوم الشرعبية. وقال جرير غريمه شعراً حربياً كثيراً مزج فيه نفسه وسكب عليه جسه ، وكان صاحب حرب وجلاد ، وكفاه فخراً أن يشهد له الخوارج وهم فى زحام القتال ، فلم تشغلهم المعركة عن أن يقروا أنه أشعر من صاحبه فى وصف الحرب والبطولة . أما الفرزدق فلقد كان جباناً حقاً ، وكان شعره الحماسى ادعاء ، وكان معروفاً بالخوف ، حتى وصفه راوى نسخة ديوانه حبيب الأعرابى بقوله : (كان أجبن من الصافر) .

أما شعر الحرب الذى يشابه إلى حد قريب ملاحم الأمم القديمة كاليونان والهند فلم تكن معالمه واضحة إلا فى العصر العباسى ، حين استطاع الشعراء الكبار أمثال أبى تمام والبحترى والمتنبى أن يصوروا المعارك فى شعرهم .

فى الشرق قامت أكبر فتنة فى العصر العباسى ؛ وهى فتنة بابك الخرمى . وقد حفظ شعر الحرب صور هذه الفتنة ، التى أعجزت المأمون والمعتصم حتى استطاع الأفشين كبير قواد المعتصم أن يأتى ببابك مقيداً مصفوداً وأن يشهد صلبه . وكان تصوير أبى تمام لذلك رائعاً . وكما نهض إمام الشعراء أبو تمام بوصف فتنة بابك فى الجبهة الشرقية بقصائد مطولة من شعره الخالد الرصين ، فكذلك أعطى الأدب العربى منحة لا تبلى فى وصف الحروب العباسية فى الجبهة الغـــربية .

ولقد استطاع البحاثة المستشرق اسكندر فاسيلييف الروسى أن يكشف عن أمور لم ترد فى كتب العرب من وصف الحروب بينهم وبين البيزنطيين ، وكانت مجموعة كتب غوستاف شلمبرجة الفرنسى — الذى وهب عمره وشيخوخته

للكلام على التاريخ البيزنطى والحضارة البيزنطية وعلاقة العرب بالبيزنطيين فى العصر العباسى فى مجلدات قسمها على سنين – أروع أثر فى هذا الموضوع ، وخاصة تاريخ الامبراطور البيزنطى فى القرن العاشر نيسيفور فوكاس . وفى هذه الكتب تجلت حقيقة الشعر العربى فى العصر العباسى الذى وصف أصحابه الحروب مع الروم وتوسعوا فى الكلام على المتنبى وعصر سيف الدولة والحمدانيين

إننا معشر العرب المعاصرين كنا نعلم ما جاء به مؤرخونا عنا ، لكن من يقرأ هذه الكتب ، التى ذكرتها لفاسيلييف وشلمبرجة وغيرهما من أمثال ديبل ورونسيمان – وهم أعاظم علماء التاريخ البيزنطى فى أواخر القرن التاسع عشر والعصر الحاضر – تنكشف له الخبيئات من تاريخنا الحربى ، ومن شعرنا الحماسى مثل الخبيئات من كنوز الفراعنة فى هذه الأرض المباركة التى كتبت هذا المقال تحت سمائها . فان هؤلاء المؤلفين نقلوا التاريخ البيزنطى الذى وضعه يوحنا الشماسى وسيدرينوس وكليكاس ، وكانوا من أفحل المؤرخين البيزنطيين ، عاشوا بين القرن العاشر والحادى عشر للميلاد . كتبوا تاريخ أمتهم ، وسجلوا فى هذا التاريخ الحروب التى جرت بين المأمون والمعتصم والواثق والمتوكل وسيف الدولة وبين الأباطرة البيزنطيين ميشل الثانى وتيوفيل وميشيل الثالث وقسطنطين الرابع ورومان الثانى ونيسيفور فوكاس وجان تزميسيس . وبضوء هذه المؤلفات أصبحنا نستطيع دراسة شعر الطائيين فى وصف الحروب التى قام بها القائد العربى الكبير أبوسعيد الثغرى . وبهذه الكتب عن التاريخ البيزنطى توضح أسماء الأماكن البيزنطية والحصون والثغور والأنهار التى ورد ذكرها فى الشعر الحماسى عند أبى تمام والبحترى وأبى الطيب وأبى فراس .

ولست أنسى تلك الفتاة الهاشمية التى كانت فى مدينة زبطرة Sozopetra عند هجمة البيزنطيين عليها فنادت : (وامعتصماه) : فلما بلغ نداؤها الخليفة العباسى ، وكان جالساً فى إيوانه على السرير ، نهض مستجيباً : لبيك ، لبيك أخت العرب . وانطلق بجيوشه الأربعة إلى أرض بيزنطة حتى هدم أنقرة ثم حاصر عمورية وفتحها . وقد كتب شعراء بيزنطة مراثى بلغ عددها الستين مرثاة فى شهدائهم بهذه الموقعة . كما جلا أبو تمام صورها الرائعة الأخاذة التى لا يبليها

الزمان فى قصيدته البائية؛ إذ صور هذا الفتح المبين فى شعر عرضه فى المعرض الحماسى المنقطع النظير .

كان أبو تمام والبحترى يقصدان أبا سعيد الثغرى فى الثغور ويقدمان إليه مدحاتهما الحماسية فى وصف حروبه للروم وغزواته واحدة واحدة ، وينالان على ذلك أعطياته . وقد شهد معه أبو تمام حرباً ، وكذلك فعل البحترى ووصفا ذلك بشعرهما الحماسى ، وقد بات إسم أبى سعيد فى ديار البيزنطيين كاسم الغول فصارت النساء البيزنطيات تخيف أولادهن الصغار به لتنام وتهدأ عن البكاء إذا تمردت على الهدوء والنوم ، فقال البحترى فيه :

فزعوا باسمك الصبى فعـــادت حركات البكاء منه سكونا
ربما وقعة شملت بهـــا الروم فباتوا أذلة خاضـــعينا
قد أمنا أن يأمنوك على حـــال ولو صيروا النجوم حصونا

وكما كان شعر الحرب معنياً بوصف المعارك فى البر ، فكذلك عنـد العرب فى العصر العباسى كان لا يخلو من تصويرها فى البحر . فلقد عرف العرب الحرب البحرية منذ أدرك عمر بن الخطاب عواقبها بعد أن خسر هرثمة الأذرى مراكبه فى بحر عمان . لقد أنكر عمر هذه الحرب التى لم يألفها العرب ، فكتب إلى معاوية ، وكان عاملا له على الشام ، حين أراد غزو البيزنطيين فى البحر :

« والذى بعث محمداً بالحق لا أحمل فى البحر مسلماً أبدا . وتالله لمسلم واحد أحب إلىّ مما حوت الروم ». لكن معاوية الداهية انتظر حتى صار الأمر إلى عثمان فأنزل فى البحر أعظم عمارة بحرية . وقد كتب بفاتحة أسطوله العربى خاتمة الأسطول الرومانى . وقد عنى المستشرق الأستاذ ماريوس كنار بتتبع حركة الحرب البحرية عند العرب . وإنها لتحفة غالية تلك القصيدة الحماسية الرائعة التى وصف بها أبو عبادة البحترى الحرب البحرية فى أسطول المتوكل ، وكان أمير البحر على هـــذا الأسطول أحمد بن دينار بن عبدالله . وقـــد وجدت البيزنطيين كانوا يسمونه Apodynar وفيه يقول البحترى :—

يا أحمـــد احمدنا الزمان وأسهلت لنـــا هضبات المطلب المتوعر
ولمـــا تولى البحر بالخير صنوه غدا البحر من أخلاقه بين أبحر

وقد وصف البحترى ملحمة البحر عند قوله عن العرب وهم يرشقون البيزنطيين أصحاب اللحى الشقراء بكرات فيها اللهب :

إذا رشقوا بالنار لم يك رشقهم ليقلع إلا عن شواء مقتر
صدمت بهم صهب العثانين دونهم ضراب كإيقاد اللظى المتسعر
يسوقون أسطولا كأن سفينه سحائب صيف من جهام وممطر

وكان البحترى بقصيدته الحربية البحرية هذه أعظم شاعر عربى قديم وصف المعركة البحرية .

وحين أسس سيف الدولة دولته فى شمال سورية شغل بحرب البيزنطيين طول حياته . وفيه يقول شاعره الأكبر أبو الطيب المتنبى الذى نجد فى ديوانه سجلا رائعاً لوصف البطولة الحمدانية :—

أنت طول الحياة للروم غاز فمتى الوعد أن يكون قفول
وسوى الروم خلف ظهرك روم فعلى أى جانبيك تميل

وإن ساحة القول أمامى على شعر الحرب عند أبى الطيب المتنبى منبسطة . نستطيع أن نخرج من شعر المتنبى ذكر معارك سيف الدولة معركة بعد معركة ونستعين بالتاريخ البيزنطى على تحديد المواقع ، ومعرفة القواد الروميين . فمعركة خرشنه ومعركة الثغور ، والحدث الحمراء، والدرب ، كل ذلك مواقع بين بيزنطة والعرب فى العهد العباسى سجلها شعر المتنبى أيما تسجيل . وأكاد أعد كل ذلك ملحمة مسردة متتابعة مع الشر العربى وأثره فى الحروب . وتكاد تكون قصائد أبى الطيب فى وصف الحرب أعز ذخر عربى حماسى يضاهى ملحمة هوميروس بل يزيد عليها فى توقد الحماسة، وإن نقص فى الفن والتصوير والتنسيق ، فان كانت الحماسة بعثاً للشجاعة وتصويراً لتهاويل البطولة ، فالمتنبى فيها أروع من هوميروس ومن الفردوسى . لقد كان أبو الطيب فارساً وكان شجاعاً ، وكان محارباً ، فوصف حروب سيف الدولة وقد شهد أكثرها كما يعترف بذلك التاريخ . فأبو الطيب مناضل وصاحب ملحمة معاً ومن ههنا كانت حماسته أروع وأصدق . أما هوميروس فلم يشهد حرب طروادة وإنما رواها ، وهو لم يصدق فيها كما صدق أبو الطيب فى وصف الحرب، فقد تخيلها ممزوجة بالخرافات والأساطير ؛

فالآلهة وأنصاف الآلهة تحارب مع آشيل وبريام وهيكطور وأغامسنون وتتجلى الجنيات الفاتنات لأندروماك الساحرة وهيلانة اللعوب .

قال الشريف الرضى فى المتنبى : وأما أبو الطيب المتنبى فقائد عسكر .

وكم وقفت طويلا على أبيات له فى سيف الدولة كانت مصداقاً لقول الرضى قال فيها أبو الطيب واصفاً سيف الدولة بحروبه :

فبت ليالياً لا نوم فيهـا ... تخب بك المسومة العـراب
يهز الجيش حولك جانبيه ... كما نفضت جناحيها العقاب
وجيلا تغتذى ريح المـوالى ... ويكفيها من المـاء السراب

ولئن كان كلامى هذا على أثر الشعر العربى فى الحروب عند العرب الأوائل ؛ فليت شعرى ما هو شعر الحرب عند العرب المعاصرين ؟ إنى لن أنقصهم حقهم فى هـذا الشعر وإسهامهم فى قوله ؛ فان للبارودى قصائد حماسـية وقادة لا هبة ؛ وصف فيها الحرب وما حبت فيها أرواح الحماسة وعزمات النفوس . ولشوقى قصائد مطولة فى وصف حروب الترك وثورات البلقان والفتح المبين الذى كان على يدى مصطفى كمال زعيم الترك ؛ وله القصائد الباقية على وجه الدهر فى وصف الحركة الوطنية بمصر وجهاد الوطنيين والسياسيين . ولا ننسى نحن السوريين ما سجل من مآثر حركاتنا الحماسية والوطنية فى طلب الاستقلال والتخلص من مظالم المحتلين . وكان لحافظ ابراهيم حماسياته المشهورة . ولكن أين كل هذا الشعر من الملحمة العربية التى ننتظرها والتى ما زال أدبنا العربى مفتقراً إليها ؟ إن شعر الحرب وحده وهو منقطع الأسباب متناثر الحوادث لا يستطيع أن يسد فى أدبنا العربى ثغرة الملحمة .

وانى وإن كنت أجد للعرب شعراً فى الحرب كثيراً — وأخبار الحرب طويلة والحديث عنها يطول — فانما أجد خير شعر قالته العرب فى حروبها هو ما دعاها إليه احتكاكها بغيرها من الأمم ، ومن ههنا يكون شعر الحرب الذى يعبر به الشعراء عن خواطر الشعب بأسره فى المعركة والانتصار . فشعر العرب فى حروبهم مع الروم منذ أيام المأمون إلى أواخر العهد الذى عاش فيه سيف الدولة هو المرحلة الملحمية التى يصح أن تعبر عن شعر الحرب عند أمة العرب تعبيراً فنياً راقياً .

أما الشعر الذى قاله الشعراء فى الفتن الداخلية والقبلية فلا أعده من شعر الملاحم لنقص وصفه الشعبى .

وقد تفرد العرب فى شعرهم الحربى بما لم تشاركهم فيه الأمم المحاربة التى وصفت أبطالها ووقعاتها إلا فى القليل وهو عنايتهم الفائقة بوصف الخيل المحاربة ومناجاتها كما فعل عنترة حين قال :

وازور من وقع القنا بلبانه وشكا إلى بعبرة وتحمحم

ولم يخل شاعر عربى من قولة يقولها فى الخيل حين يمس الحرب بشعره وحق بذلك للعرب فقد كانت الخيل لديهم معقوداً بنواصيها المعارك والظفر فيها وظهرت عند أبى الطيب العناية بوصف الخيل المحاربة وتقصى أوصافها فى القتال .

وقد بت أسأل نفسى فى أعقاب هذا المقال أيظل الشعر منسكباً على وصف الحرب لدى الأمم حين تفتح ديوان فخارها ، أم يكتب للأمم سلام أبدى لا يعوز الشعر فيه صلصلة السلاح ولا دمدمة المدافع ، فان للشعر مادة ينضحها من الشعور ، وهل كان شىء أفزع للنفوس من الحرب وأكثر إثارة للأعصاب من ويلاتها ، إن الشعر وحى الانسانية ، وكلام الروح الصافية . وهو وإن سخره الشعراء للتعبير الحماسى فى وصف الحروب ، فان العالم المتخبط الذى يفقد حضارته بالحروب وكوارث القتال يتوق إلى الهدوء ويريد أن يكون الشعر نغماً له حنونا يهدهد حياته بسلام . ولكن هيهات أن يتحقق هذا الحلم الأسمى ، فان غريزة الحروب فطرية فى الانسان ، ولدت معه منذ كان على الأرض ولا تزال ترافق كل مولود . وعدوان بعض الأمم على بعض هو دأب الخليقة فلنعد ما استطعنا من قوة لنواجه أعداءنا المتربصين بنا ، ولنرقب شاعرنا المنتظر الذى يصوغ لنا ملحمتنا فان الأمة العربية العتيدة لترصد اليوم نجماً يسطع فى سماء الشعر العربى يسجل صاحبه لها تاريخها الحماسى ، ومعاركها الحربية ، فى قصيدة جامعة كبرى على أناشيد متوالية يبدؤها من فجر تاريخنا الحربى إلى يومنا هذا . وعندئذ تكون لنا ملحمة كالياذة هوميروس والشاهنامة والمهابهاراته أو كأنشودة رولان عند الغربيين نردد أبياتها لنوقد حماستنا ونجعلها تعويذة لأرواحنا الأبية ومروءاتنا

وبلسما لجراحاتها وحافزاً لانبعاثنا يموج فيها بيان من روح الشاعر القديم الذى يقـــول :

إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

إذا ما أعرنا سيداً من قبيلة ذرى منبر صلى علينا وسـلما

فهل يساعف الزمن بشاعر تنتظره نهضتنا المعاصرة لينظم لنا الملحمة المنشودة الخالدة ؟

زكى الحاسى

فهرس

صفحة

المقدمة : للدكتور أحمد أمين — مدير الإدارة الثقافية للجامعة العربية ٣

- القانون المدنى العربى — للدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ... ٥
- حركة التأليف فى العالم العربى — الأستاذ عباس محمود العقاد ... ٣٠
- تعاون العرب فى وضع دائرة معارف عربية — للدكتور أحمد أمين ٣٦
- النظم النقدية والمصرفية فى البلدان العربية — للأستاذ سعيد حماده ٤٠
- النزعات القومية فى أدبنا المعاصر — للأستاذ سامى الكيالى ... ٤٩
- الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية — للدكتور راشد البراوى ٥٩
- كيف ننشىء علاقة علمية بين البلاد العربية ؟ — للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن ٦٩
- نهضة المرأة العربية — للدكتورة درية شفيق ٩١
- تأثير الأقاليم الإسلامية فى الشعر العربى — للدكتور شوقى ضيف ٩٧
- آراء فى العدالة الاجتماعية — للأستاذ سيد قطب ١٠٦
- الفكر العربى المعاصر — اتجاهه وخصائصه — للدكتور زكى نجيب محمود ١١٥
- الحروب الصليبية وأثرها فى العالم الإسلامى — للدكتور عبد اللطيف حمزه ١٢٤
- العرب والسياسة الدولية — للدكتور أحمد عزت عبد الكريم ... ١٣٣
- مستقبل الثقافة فى المجتمع العربى — للدكتور كامل عياد ١٤٣
- مناهج التعليم فى الأقطار العربية ، وكيف تكون ؟ — للدكتور محمد بديع شريف ١٦٨
- الصلات الفكرية بين مصر والبلاد العربية — للأستاذ سامى الكيالى ١٨١
- أثر الشعر فى الحروب — للدكتور زكى المحاسنى ١٨٧